قرائن تصحيح وجهي الخلاف على المدار

عند الإمام الحاكم في كتابه المستدرك

دراسة نظرية تطبيقية

الدكتور

عيد حسن حسن

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

كلية أصول الدين والدعوة بالقاهرة

جامعة الأزهر

قرائن تصحيح وجهي الخلاف على المدار عند الإمام الحاكم في كتابه المستدرك

دراسة نظرية تطبيقية

ملخص البحث:

علم علل الحديث من أهم علوم الحديث النبوي وأدقها، وأجلها؛ لذا بات التمكن فيه، والإتقان له، والتعمق في مسائله، والأخذ بناصيته دليلًا على الإتقان والتمكن في علوم الحديث عامة عند أهل الصناعة الحديثية؛ تهدف الدراسة إلى بيان قرائن تصحيح وجهي الخلاف على المدار عند الإمام الحاكم في كتابه المستدرك، وهذا له أثره المهم والمفيد في الإحاطة بعلم العلل، والإلمام بقضاياه، والاطلاع على مناهج المتقدمين في التعامل مع المرويات المعلّة. وقد تعرضت لتعريف العلة، وبينت طرق كشفها، وأهم قرائن الترجيح، وقرائن تصحيح الوجهين في كتاب المستدرك، ثم ترجمت للإمام الحاكم ترجمة مختصرة.

وعَرَّفْتُ بكتاب المستدرك، للإمام الحاكم موضحًا أهميته، ومنهج مؤلفه، وبعض مميزاته. ثم تناولت المواضع التي صحح الحاكم فيها الوجهين، وهي أربعة، قمت خلالها بتخريج الأحاديث على الوجوه، وكذا التخريج على المتابعات.

كما ترجمت للرواة ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم والطبقات والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ والغرض من ذلك الوصول إلى تحرير القول في الراوي، والنظر في حاله للحكم عليه بحسب ما قرائن الترجيح.

الكلمات المفتاحية: تصحيح، الخلاف، الحاكم، دراسة، تطبيقية.

Correcting the two sides of disagreement over the narrator according to Imam Al-Hakim in his book Al-Mustadrak

an applied theoretical study Critical study

Abstract:

The science of the reasons for hadith is one of the most important, most accurate, and most important sciences of the Prophet's hadith. Therefore, mastery of it, mastery of it, delving into its issues, and adhering to its cornerstones have become evidence of mastery and mastery in the sciences of hadith in general among the people of the hadith industry. The study aims to show evidence of correcting the two sides of disagreement over the narrator according to Imam Al-Hakim in his book Al-Mustadrak, and this has an important and useful impact in understanding the science of reasons, familiarity with its issues, and acquaintance with the approaches of the predecessors in dealing with reasoned narrations. I presented the definition of the cause, showed the methods of detecting it, the most important evidence of weighting, and the evidence of correcting the two aspects in the book Al-Mustadrak. Then I translated a brief translation for Imam Al-Hakim, and introduced the book Al-Mustadrak, by Imam Al-Hakim, explaining its importance, the approach of its author, and some of its features. Then I discussed the places in which Al-Hakim corrected the two aspects. There are four of them, during which I graduated the hadiths according to their meanings, as well as the chapters according to the follow-ups. I also gave a comprehensive translation for the narrators according to what I reviewed from the books of biographies, classes, and books that help in explaining the conditions of the narrators. The purpose of this is to arrive at an edited statement about the narrator, and to look at his condition in order to judge him according to the evidence of preference.

Keywords- Correction, disagreement, ruling, study, applied.

المقدمة

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل الله فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمَّا بعد...

فإن علم علل الحديث يُعَدُّ من أهم علوم الحديث النبوي وأدقها، وأجلها، وأعلاها قدرًا، وأرفعها منزلة، وأشرفها مكانة؛ لذا بات التمكن فيه، والإتقان له، والتعمق في مسائله، والأخذ بناصيته دليلًا على الإتقان والتمكن في علوم الحديث عامة عند أهل الصناعة الحديثية؛ فالذي يدرس علم العلل لابد وأن يكون محيطًا بكل مفردات مصطلح الحديث إحاطة تامة، فيعرف الفرد والغريب، والمنكر، والشاذ، وزيادة الثقة، والمزيد في متصل الأسانيد، وزيادات الثقات، والمقلوب، والمدرج، والمُصَحَّف، والمضطرب، وغيرها من المصطلحات معرفة مستفيضة.

كما لا يصح منه أن يجهل معرفة التدليس، والإرسال، والاختلاط، والانقطاع، وكذا معرفة مَن تُقْبَل روايته، ومَن تُرَدُّ، ومعرفة طبقات الرواة، ومراتب الثقات، وغير ذلك من القضايا الحديثية الهامة التي لا يمكن التمكن في علم العلل والتضلع منه إلا بالإلمام بها إلمامًا كليًّا تامًّا.

ولما كان علم العلل من أدق فروع علوم الحديث، وأصعبها، وأغمضها صار لزامًا على المتخصصين الاهتمام به، والاعتناء بشأنه خدمة لدين الله تعالى، وعناية ورعاية لسنة حبيبه محمد صلى الله عليه وسلم؛ لذا آثرت أن يكون لي مشاركة في هذا العلم النفيس، فوقع اختياري على هذه الدراسة التي تهتم بقرائن تصحيح وجهي الخلاف على المدار عند الحاكم في كتابه المستدرك»، وكان هذا البحث بمثابة تأصيل لهذه القرائن، ودراسة تطبيقية للأحاديث التي استعمل فيها الإمام الحاكم هذه القرائن، وصرَّح بها وطبَّقها.

وقد وقع اختياري على هذه القضية الحديثية لتسليط الضوء عليها؛ كي يتجلى المراد منها، وتظهر الصورة الكلية لها.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان قرائن تصحيح وجهي الخلاف على الراوي عند الإمام الحاكم في كتابه المستدرك، وهذا له أثره المهم والمفيد في الإحاطة بعلم العلل، والإلمام بقضاياه، والاطلاع

على مناهج المتقدمين في التعامل مع المرويات المعلّة.

أسباب اختيار الموضوع:

كان الباعث لي في اختيار هذا الموضوع جملة أمور منها:

١- التمرس على الصنعة الحديثية عامة، وصنعة النقد خاصة؛ وذلك من خلال محاولة فهم مناهج الأئمة المتقدمين في نقد المرويات، والحكم عليها بالإعلال، لا سيما إمام ناقد؛ كالإمام الحاكم.

٢- الإلمام بباب مهم من أبواب العلم، يُعنَى بالموازنة والترجيح وتصحيح الوجوه، وهذا الباب معلوم للمتخصصين أنه مهم في تخصص الحديث، وتخصص الفقه، وتخصص أصول الفقه، وغيرها من أبواب العلم المختلفة.

٣- تنمية الملكة الحديثية والنقدية؛ وذلك من خلال معرفة قرائن تصحيح وجهي الخلاف على الراوي، ولا يمكن معرفة ذلك إلا من خلال خوض لجة علم العلل، والإبحار في محيطاته العميقة.

٤-إماطة اللثام عن قرائن تصحيح وجهي الخلاف على الراوي لربما تكون الكتابة فيها لا زالت قليلة فيما أعتقد، ولم تأخذ حظها الكافي من الدراسة والبحث، فأحببت أن تكون لي مساهمة في بيان هذه القرائن، وممارسة التطبيق عليها، لعلي أجليها بعض التجلية، وأقوم بتوضيحها ما أمكنني ذلك.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والاطلاع لم أقف على دراسة تُعنى بتصحيح وجهي الخلاف على المدار عند الحاكم في كتابه المستدرك.

غير أن هناك بحث بعنوان قرائن تصحيح الوجهين عن الراوي، للدكتور عبد الرحمن بن أحمد العواجي، منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد ٥٥ ربيع الثاني ١٤٣٣هـ، والبحث وإن كان عنوانه عاما غير أن حدود بحثه كانت في كتاب العلل لابن أبي حاتم فقط. ويدرس بحثي الأحاديث التي صحح فيها الحاكم الوجهين، مع ذكر قرائن لم يوردها في بحثه.

منهج الباحث: استخدمت في بحثي هذا مناهج عدة، منها: المنهج التوثيقي[١]، والمنهج التاريخي[٢]، والمنهج التحليلي[٣]، والمنهج المقارن[٤]، والمنهج النقدي[١]، كذلك استخدمت

---

[١] التوثيق: هو إثبات صحة الشيء، والتثبت منه، ويُقْصَدُ بالمنهج التوثيقي: «ربط كل الأفكار والقضايا والمسائل الواردة بالبحث بالمصادر والمراجع التي أخذت منها، وتدعيمها بالاقتباسات والشواهد المأخوذة من تلك المصادر والمراجع». «المكتبات والمعلومات والتوثيق أسس علمية صحيحة ومدخل منهجي عربي»، د/ سعد محمد الهجرسي (صـ: ٢١٦)، ط: دار الثقافة العلمية – الإسكندرية، بدون.

[٢] التاريخ: هو التدوين الموثق للأحداث الماضية، ووصف الحقائق التي حدثت في الماضي بطريقة تحليلية ناقدة، ومنهج البحث التاريخي: «هو مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه كما كان عليه في زمانه، ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه». «البحث العلمي وضوابطه في الإسلام»، د: حلمي عبد المنعم صابر (صـ: ٤٣)، ط: مكتبة الإيمان، ط: ٢، سنة: ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م. و«البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية»، د/ رجاء وحيد دويدي (صـ: ١٥١)، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق- سورية، ط: ١، سنة: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. ويُعْنَى به أيضًا: المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية – بقدر المستطاع - ويقدمها إلى المختصين بخاصّة والقراء بعامّة، وتلخص هذه المراحل في تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له، ثم اختيار موضوع البحث، وجمع الأصول والمصادر، وإثبات صحتها، وتعيين شخصية المؤلف، وتحديد زمان التدوين ومكانه، وتحرّي نصوص الأصول، وتحديد العلاقة بينها، ونقدها نقدًا باطنيًّا إيجابيًّا، وسلبيًّا، وإثبات الحقائق التاريخية، ثم عرضها عرضًا تاريخيًّا معقولًا. «منهج البحث التاريخي»، د/ حسن عثمان (صـ: ٢٠)، ط: دار المعارف، ط: ٨.

[٣] المنهج التحليلي: يُعْنَى بدراسة مفردات البحث بأسلوب علمي واضح مستخدمًا تنظيمًا معينًا للوصول إلى الحقائق والنتائج، وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة تفكيكًا أو تركيبًا أو تقويمًا، فإن كان الإشكال تركيبه منغلقة قام المنهج التحليلي بتفكيكها، وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة، فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولًا ما، أو قواعد معينة، ويتلخص المنهج التحليلي في عمليات ثلاث قد تجتمع كلها أو بعضها في العمل الواحد، وهي التفسير - أي التفكيك، والنقد - أي التقويم، ثم الاستنباط - أي التركيب. «أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية»، د/ فريد الأنصاري (صـ: ٩٦)، ط: مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، ط: ١، سنة: ١٩٩٧م.

[٤] المنهج المقارن: هو التمييز بين شيئين، أو وصف الخصائص والصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر، وتقصي نقاط التشابه والاختلاف. «مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي»، د/ عبد الرحمن الزنيدي (صـ: ٣١)، ط: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المؤيد، ط: ١، سنة: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

=

المنهج الوصـــفي[٢]، مع إيماني بالحقيقة العلمية المتفق عليها بين علماء البحث العلمي، ألا وهي: أن الفصـــل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، وأن تقســـيمها على هذا النحو إنما هو من أجل معرفتها ودراستها فحسب، فكلها في الواقع خطوات مختلفة في منهج واحد عام قد نسـير بها كلها أو بعضـها لدراســة مسـألة واحدة في علم واحد، وعمل واحد، ووقت واحد[٣].

وكان عملي في هذا البحث على التفصيل الآتي:

١ــــ صَـدَّرتُ بمقدمة، وتشـتمل على: هدف البحث وأسـباب اختياره، ثم الدراسـات السابقة، ومنهجية البحث.

٢.عرفت العلة، وبينت طرق كشفها، وقرائن الترجيح، وتصحيح الوجهين.

٣- ترجمت للإمام الحاكم ترجمة مختصرة، من خلال الكتب المتخصصة في ذلك.

٤ــــ عَرَّفْتُ بكتاب المسـتدرك، للإمام الحاكم موضـحًا أهميته، ومنهج مؤلفه، وبعض مميزاته.

٥ــــ تناولت المواضع التي صحح الحاكم فيها الوجهين، وهي أربعة، قمت خلالها بتخريج الأحاديث على الوجوه، وكذا التخريج على المتابعات، مع جعل إســـناد الإمام الحاكم هو

---

[١] المنهج النقدي: هو عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات التي يتبعها الناقد أثناء قراءة النص وتحليله وتفسـيره، فتتباين القراءات النقدية لنص واحد وتتنوع بتنوع القراء ومناهجهم النقدية، فلكل قارئ منهجه وطريقه الذي يسـلكه أثناء تناوله للنص. «النقد الأدبي الحديث»، د/ محمد غنيمي هلال (صـــــ: ٩)، ط: دار النهضة- مصر، سنة: ١٩٧٥م.

[٢] المنهج الوصـفي هو: «أسـلوب من أسـاليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة، عن ظاهرة أو موضـوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة؛ وذلك من أجل الحصـول على نتائج علمية، ثم تفسـيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة» «البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية»، د/ رجاء وحيد: (ص: ١٨٣).

[٣] يراجع: «مناهج البحث العلمي»، د/ عبد الرحمن بدوي (صـــــ: ١٨)، وكالة المطبوعات – الكويت، ط: ٣، ســـنة: ١٩٧٧م.

الأصل ثم درست الأسانيد دراسة تفصيلية للطرق الرئيسة، ودرست المتابعات دراسة إجمالية، وأترجم للراوي في أول موضع فقط ثم أحيل عليه عند تكراره كما أبين ما يوضح اتصال السند أو انقطاعه بالنسبة للراوي من حيث الإرسال والتدليس القادح، وهم من كان من المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة وهي الأخيرة من مراتب المدلسين التي اعتمدها الحافظ ابن حجر، مالم أجد ما يخالف ذلك. واعتنيت بأقوال الحافظَيْنِ الذهبي، وابن حجر العسقلاني التي تناولت تراجم الرواة المُترجم لهم في هذا البحث؛ خاصة «الكاشف»، و«تقريب التهذيب»، وغيرها من كتبه المفيدة، التي أفدت منها جدًّا.

وقد قدمت الحاكم وإن كان غيره يصل للمدار بلا واسطة أو بعدد وسائط أقل من الحاكم، أو كان أصح من الحاكم كابن خزيمة، أو كان الحاكم يخرج الحديث من طريق إمام مصنف كأبي بكر بن أبي شيبة كما في القرينة الأولى، والحميدي كما في القرينة الثانية، أو سفيان بن عيينة كما في القرينة الثالثة، أو مالك كما في الوجه الثاني من القرينة الثالثة، فأخرج الحديث بإسناد الحاكم من طريق هؤلاء الأئمة ثم أخرجه عنهم ثم أقول ومن طريقهم أخرجه الأئمة وأسرد التخريج مراعاة لدراسة إسناد الحاكم، إذ أن نصوص الحاكم هي أصل البحث وعليها مداره.

٦ـــ ترجمت للرواة ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم والطبقات والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ والغرض من ذلك الوصول إلى تحرير القول في الراوي، والنظر في حاله للحكم عليه بحسب ما قرائن الترجيح.

٧- أثبت نص الحاكم من طبعة دار التأصيل مع مقارنتها بالطبعة الهندية، مع إثبات مع ذكره الذهبي في تلخيصه من الطبعة الهندية.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس:

أولًا: الفصل الأول: الدراسة النظرية ويشمل مبحثين:

المبحث الأول: العلة تعريفها، وطرق كشفها، وقرائن الترجيح، وتصحيح الوجهين.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تَعْرِيفُ العِلَّةِ لغة، واصطلاحًا.

المطلب الثاني: طرائق معرفة العلة:

المطلب الثالث: تعريف التصحيح والوجه والمراد بقرائن الترجيح بين الروايات عند أئمة النقد

المطلب الرابع: قرائن تصحيح الوجهين

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف وكتابه.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الحاكم.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «المستدرك» للإمام الحاكم.

ثالثاً: الفصل الثاني ويشتمل على «الدراسة التطبيقية المتعلقة بتصحيح الوجهين»: ويتضمن أربعة (٤) مواضع صحح فيها الإمام الحاكم الوجهين.

رابعاً: الخاتمة والنتائج.

خامساً: الفهارس.

الفصل الأول
الدراسة النظرية

ويشمل مبحثين:

المبحث الأول
العلة تعريفها، وطرق كشفها، وقرائن الترجيح، وتصحيح الوجهين.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول
تعْرِيفُ العِلَّةِ لغة واصطلاحًا

أولا: لغة: العلة في اللغة بكسر العين لها عدة معان منها ما يأتي:

أ. المَرَضُ: عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أي مَرِض فهو عَلِيلٌ.

ب ـــ الحَدَث يَشْغَل صاحبَه عن حاجته كأَنَّ تلك العِلَّة صارت شُغْلاً ثانياً مَنَعَه عن شُغْله الأَول.

ج. السبب: تقول: هذا عِلَّة لهذا أي سبَب.[١].

وهل يقال للحديث: معلول؟ عد الإمام النووي ذلك لحنا[٢]، وقال ابن الصلاح: «والمَعْلُول مرذول عند أهل العربية واللُّغة»[٣].

وما ذهب إليه الإمام النووي بعيد كذا قول ابن الصلاح، فقد نقل الإمام العراقي استعمالها عن جماعة من أهل اللُّغة[٤]. وقال الزَّركشي: «والصَّواب أنه يجوز أن يقال: علَّه،

---

[١] «القاموس المحيط»: (صـ: ١٠٣٥)، مادة: «عَلل»، و«مقاييس اللغة»: (١٤/٤)، مادة: «عَلَّ».

[٢] «التقريب والتيسير» للنووي: (صـ: ٤٣).

[٣] «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٨٩).

[٤] «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للعراقي: (صـ: ١١٦).

فهو مَعْلُول، من العِلَّة والاعتلال، إلا إنه قليل»[١].

فالصواب أن يقال أنها قليلة الاستعمال أما عدها لحنا أو مرزول استعمالها فبعيد، سيما وقد استعملها الإمام الشافعي[٢] وهو إمام في الفقه واللغة. كما أن الإمام البخاري استخدم لفظ معلول، قال الترمذي: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو عندي حديث معلول.[٣]

تعريف العلة اصطلاحًا: عرف كثير من أهل العلم العلة، وغالب تعاريفهم تدور حول أنها: «سببٌ غامضٌ خفيٌ مؤثِّرٌ يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»، وهذا نوع من الإعلال والمقصود منه قسمه الأول وهو: الإعلال بالقادح الخفي.

قال ابن الصلاح: «علل الحديث: عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه»... وعرف الحديث المعلل بأنه: «الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[٤].

وقال العراقي: «والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته»[٥]

وقال السخاوي: «فالمعلل أو المعلول خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»[٦]، وقد نقل الإمام البقاعي هذا التعريف بحروفه عن الإمام العرقي[٧].

---

[١] «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي: (٢/٢٠٥، ٢٠٦).

[٢] «الأم» للشافعي: (٣/١٦٠).

[٣] « العلل الكبير »: (ص ٢٠٦ ح رقم ٣٦٥).

[٤] «علوم الحديث»: (صـ: ٩٠).

[٥] « التبصرة والتذكرة »: (١/صـ: ٢٢٦).

[٦] « فتح المغيث شرح ألفية الحديث»: (١/صـ: ٢٢٧).

[٧] « النكت الوفية»: (١/صـ: ٥٠١).

فيؤخذ من هذا التعريف أن العلة عند علماء الحديث لابد أن يتحقق فيها شـــرطان، هما:

١. الغموض والخفاء، فلا تُطْلَق العلة على الظاهر.

٢. القدح في صحة الحديث، سندًا أو متنًا، فلا تُطْلَق العلة على غير القادح.

وبناء على هذا الاتجاه يمكن تعريف الحديث المُعَلِّ بأنه هو «الحديث الذي اطُّلع في سنده أو في متنه على سبب غامض قادح في صحته مع أن ظاهره السَّلامة».

والتعاريف الســـابقة تدور حول الإعلال بالعلة الخفية، وأما الإعلال بالقادح الظاهر فقد ذكره ابن الصلاح بقوله: «ثم اعلم: أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأســـباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصـحة إلى حال الضـعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح»[(١)].

فمجموع كلام ابن الصلاح يظهر أنه قسم العلة إلى قسمين وعرف كل قسم تعريفا، وغاية ما في الأمر أنه عرف الأول بعبارة اصطلاحية، فيما عرف الثاني بالمثال.

ويؤكد هذا التقســـيم، ما قاله الخطيب: «من الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها؛ إلا بعد النظر الشـــديد، ومضـــي الزمن البعيد... ومنها؛ ما قد كفى راويه مؤونته، وأبان في أول حاله علته». [(٢)].

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف الحديث المُعَلِّ بما يشـــمل قســـميه بأنه «الحديث الذي اطُّلع في سنده أو في متنه على سبب قادح ظاهر أو خفي».[(٣)].

---

(١) «علوم الحديث»: (صـ: ٩٣).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: (٢/صـ: ٢٥٦).

(٣) وهذا اســتفدته شــفاهة من أســتاذنا الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، وقد ذكر - حفظه الله - تعريفا مقاربا لهذا في كتابه «علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي»: (صـــ: ٦٢)، حيث قال: الحديث الذي اطلع في سنده أو في متنه على سبب قادح ظاهر أو خفي.

وهذا الاستعمال يوجد كثيرًا في كتب متون الحديث، وكتب العلل، وكتب الضعفاء حيث يعلل النقاد بعض الأحاديث بعلل غير خفية؛ بل تكون في غاية الوضوح والظهور كالتعليل بالرَّاوي المتروك، وكذا التعليل بغيْر قادحٍ كإبدال صحابي بصحابي آخر، أو إبدال راو ثقة براوٍ آخر ثقة مثله، حتى إن الإمام التِّرمذيَّ سمَّى المنسوخَ معلولًا؛ لعدم العمل به، لا لعدم صحته؛ لاشتمال الصَّحيح على أحاديث منسوخة[١].

****

المطلب الثاني

طرائق معرفة العلة

يحتاج الباحث لكشف العلة، وتصويرها، ودفعها إجمالًا إلى ثلاثة أمور:

أولًا: جمع طرق الحديث الواحد على سبيل الاستقصاء، وتخريج كل وجه على حدة.

ثانيًا: التصوير الجيد للخلاف، ثم تحديد مدارالإسناد الذي حصل عليه الخلاف، وذلك بالنَّظر في الرَّاوي المشترك بين الطُّرق.

فالمدار: هو الراوي الذي يلتقي عنده إسنادان فأكثر، ثم يحدد الرُّواة الذين اختلفوا على هذا المدار في كل وجه من وجوه الخلاف.

ثالثًا: تخريج الأحاديث بحسب وجوه الخلاف، مع مراعاة المتابعات للوجه المراد تخريجه، ثم دراسة إسناد كل وجه على حدة، دون إهمال لمسألة التوثيق المقيد، والتضعيف المقيد أثناء دراسة أحوال الرواة.

رابعًا: الموازنة بين هذه الطُّرق بالفهم والمعرفة، وتطبيق قواعد المحدِّثين في التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، ويكون التَّرجيح بين الرُّواة على أساس القواعد العلمية، والضوابط المنهجية المستفادة من صنيع علماء العلل السَّابقين في كتبهم[٢].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ ٩٣).

(٢) «قواعد العلل وقرائن الترجيح (صـ ٤٠)».

وإلى هذا أشار الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: « والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط »[١].

وقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيّ ـ رحمه الله ـ مبينًا أهمية جمع الطرق في كشف العلة ودفعها: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »[٢].

****

المطلب الثالث

تعريف التصحيح والوجه والمراد بقرائن الترجيح بين الروايات عند أئمة النقد.

أولا التصحيح لغة واصطلاحا:

التصحيح لغة: التصحيح: مصدر صحّح، وهو: إزالة السقم عن المريض، وهو في الأجسام حقيقة وفي المعاني مجازا.[٣]

التصحيح اصطلاحا: إثبات حفظ الرواة عن المدار للوجهين أو الوجوه عنه.

ثانيا: الوجه لغة واصطلاحا:

الوجه لغة: الوَجْهُ ما يواجهك من الرأْس، وفيه العينان والفم والأَنف، والوَجْهُ ما يُقْبِل من كلِّ سيء، وَالوَجْهُ نفْسُ الشيء وذاتُه. و الوَجْهُ النَّوعُ والقِسْم. والجمع: أَوْجُهٌ، ووُجُوهٌ، وأُجُوهٌ.... إلى غير ذلك من عان كثيرة، وما يتوافق مع المعنى الاصطلاحي هو الوجه بمعنى القسم من الشيء.[٤]

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي: (٢/٢٩٥).

(٢) «المصدر السابق »: (١/٢٩٦).

(٣) «لسان العرب»: (٢/ص: ٥٠٧)، «تهذيب اللغة»: (٣/ص: ٢٦٠).

(٤) «لسان العرب»: (١٣ص: ٥٥٥).

الوجه اصطلاحا: عرفه الشيخ طاهر الجزائرى بأنه بمعنى الطريق، وهو السند، قال: وسند الحديث هو ما ذُكر قبل المتن؛ ويقال له: الطريق، لأنه يوصل إلى المقصود هنا، وهو الحديث كما يوصل الطريق المحسوس إلى ما يقصده السالك فيه، وقد يقال للطريق: الوجه، تقول: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه.[١]

وكلامه - رحمه الله- في بيان أن الوجه هو السند تماما بتمام محل نظر، ذلك أن الوجه هو جزء من إسناد الحديث، وهو مستفاد من صنيع الترمذي عند قوله غريب من هذا الوجه، وعند النظر نجد التفرد في منتصف الاسناد. فالوجه هو الجزء الذي يقع فيه الاختلاف على المدار من الرواة عنه إلى نهاية السند.

ثالثا: القرائن لغة واصطلاحا:

قبل الشروع في الكلام عن بعض القرائن المستعملة عند أئمة العلل، ينبغي أن أذكر تعريف القرينة لغة واصطلاحًا، وذكر المحدثين لأهميتها في معرفة العلة وكشفها في كتبهم.

القرينة لغة: فعيلة بمعنى المفاعلة، مأخوذ من المقارنة، قال ابن فارس ــ رحمه الله ــ: «الْقَافُ وَالرَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَالْآخَرُ شَيْءٌ يَنْتَأُ بِقُوَّةٍ وَشِدَّةٍ»[٢]، والمناسب للمعنى الاصطلاحي هو الأصل الثاني، فكأنَّ القرينة دليل قوي وحجة تدفع الباحث وتضطره إلى ترجيح أحد الوجهين على الآخر[٣].

واصطلاحًا:

قال الجرجاني .رحمه الله : «وفي الاصطلاح، أمر يشير إلى المطلوب»[٤].

وعليه يكون تعريف القرينة المتعلق بباب الترجيح هو: «أمر يشير إلى ترجيح رواية

---

[١] «توجيه النظر»: (١/صـ٨٩-٩١).

[٢] «معجم مقاييس اللغة»: (٥/٧٦).

[٣] «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري»: (١/١٧٥).

[٤] «التعريفات»: (١/١٧٤).

للحديث على أخرى ظاهرها مخالفتها»[١].

وقد تُعَرَّف قرينة الترجيح بأنها: «الصارف التابع المتمم للمراد قبولًا وردًّا»[٢].

وقد تطرق المحدثون إلى ذكر القرائن أثناء كلامهم في كتب المصطلح عن الحديث المعل، قال الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ: «ثمَّ الوَهَمُ إِنِ اطُّلِعَ عَليهِ بِالقَرائِنِ الدَّالَّةِ على وَهَمِ راويهِ مِن وَصْلِ مُرْسَل، أَو مُنْقَطع، أَو إِدخال حَديثٍ في حَديثٍ، أَو نحوِ ذلك مِن الأشياءِ القادحةِ. وتَحْصُلُ معرفةُ ذلك بكثرةِ التَّتبُّعِ، وجَمْعِ الطُّرُقِ؛ فهذا هو المُعَلَّلُ»[٣].

وقال ابن حجر أيضًا ـ رحمه الله ـ: «والذي يجري على قواعد المحدِّثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والردِّ، بل يرجِّحون بالقرائن»[٤].

وقال ـ رحمه الله ـ في موضع ثالث: «فتبيَّن أن ترجيح البخاريّ لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الوصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما يظهر من قرائن التَّرجيح»[٥].

وقال الحافظ العلائي ـ رحمه الله ـ عند كلامه عن الاختلاف: «فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم وجب التَّوقف حتى يترجَّح أحد الطريقين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت إحدى الطَّريقين بشيء من وجوه التَّرجيح حُكِمَ لها، ووجوه التَّرجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط له، بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلُّ حديث يقوم به ترجيح خاص، لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق»[٦].

وقال الحافظ ابن عبد الهادي ــ رحمه الله ــ عند ذكر زيادة الثِّقات: «... وَتُقْبَلُ ــ يعني:

---

[١] «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة...»: (١/١٧٥).

[٢] «قرائن ترجيح التعديل والتجريح»: (ص: ١٥) بتصرف يسير ليناسب المقام هنا.

[٣] «نزهة النظر»: (ص: ٨٩).

[٤] «نكت ابن حجر على ابن الصلاح»: (٢/٦٨٧).

[٥] «المصدر السابق»: (٢/٦٠٧).

[٦] «النكت»: (٢/٧٧٨)، و«توضيح الأفكار»: (٢/٢٨).

الزيادة ــ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لِقَرَائِنَ تَخُصُّهَا، وَمَنْ حَكَمَ فِي ذَلِكَ حُكْمًا عَامًّا فَقَدْ غَلِطَ، بَلْ كُلُّ زِيَادَةٍ لَهَا حُكْمٌ يَخُصُّهَا»[١].

وقد أوضح البقاعي ــ رحمه الله ــ هذه المسألة متعقبًا ابن الصلاح بقوله: «ثم إنَّ ابنَ الصلاحِ خلطَ هنا طريقةَ المحدّثينَ بطريقةِ الأصوليينَ، على أنَّ لحذاقِ المحدّثينَ في هذهِ المسألةِ نظرًا آخرَ لم يحكهِ، وهو الذي لا ينبغي أنْ يُعْدَلَ عنه، وذلكَ أنهم لا يَحْكُمُونَ فيها بحكمٍ مُطَّرِدٍ، وإنما يدورونَ في ذلِكَ مع القرائنِ»[٢].

من خلال العرض السابق لأقوال الحفاظ يظهر أن الحكم الذي يُعَلَّل به الأحاديث ليس حكمًا واحدًا مطردًا يجريه الناقد في كلِّ حديث معل، وإنما كلُّ حديث له حكم خاص به عندهم، وقد تختلف أحكام الأئمة على الحديث الواحد، فلربما رجح أحدهم الوصل، ورجح إمام آخر الإرسال مثلًا؛ وسبب ذلك تباين معرفتهم بقرائن الترجيح بين المرويات، واطلاع بعضهم على أمور لم يطلع عليها الآخرون فتباينت أحكامهم، واختلفت تعليلاتهم.

وقرائن الترجيح المستعملة عند أئمة النقد للموازنة بين الروايات المختلفة كثيرة؛ منها ما يغلب استعمال علماء العلل لها، ويعتمدها كثير من الحفاظ، ومنها ما يقل استعمالهم لها بحسب أحوال روايات الأحاديث المختلفة، وبحسب أحوال الرواة.

فمن القرائن المستعملة كثيرًا عند أئمة النقد للترجيح بين الروايات ما يأتي:

١- التَّفَرُّد: تَرِدُ هذه القرينة في الحديث الفرد أو الغريب الذي تفرد به راويه تفردًا مطلقًا أو نسبيًّا، وقد استعمل الحفاظ ألفاظًا تُبيّن هذه القرينة وتدل عليها؛ مثل: «لا يُتَابع عليه»، أو «تفرد به فلان عن فلان»، أو قولهم «حديث غريب لا نعلمه إلا من حديث فلان»، أو «لم يروه فلان إلا عن فلان»، ومثل ذلك.

والإعلال بالتفرُّدِ كثيرٌ عند أهلِ العلمِ بالحديث؛ علَّل به البخاريُّ، والبَزَّارُ، والعُقَيْليُّ،

---

[١] مقدمة «تنقيح التحقيق»: (صـ ٧٣)، و«نصب الراية»: (٣٣٦/١).

[٢] «النكت الوفية بما في شرح الألفية»: (٤٢٦/١)، و«توضيح الأفكار»: (٣٠٨/١).

والطبرانيُّ، وابنُ عَدِيّ، والدارقطنيُّ، وأبو نعيم الأصبهانيُّ، وغيرهم.

قال السيوطي .رحمه الله: «وَتُدْرَكُ الْعِلَّةُ بِتَفَرُّدِ الرَّاوِي»[١].

٢- العدد: إن من أهم القرائن التي يستعملها الحفاظ للترجيح بين الروايات المختلفة قرينة: ترجيح رواية الأكثر، وقد صرحوا بأن العدد من الرواة أولى بالحفظ من الواحد[٢].

ويستعملون في هذه القرينة ألفاظًا مثل قول ابن معين في حديث: «رَوَاهُ النَّاسُ كُلُّهُم عَن الْأَعْمَش عَن مُجَاهِد مُرْسَلًا»[٣]، وقوله: «إِنَّمَا يرويهِ النَّاس مُرْسلًا»[٤].

وقول البيهقي: «وَالْجَمَاعَةُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ»[٥].

وقد أوضح الخطيب البغداي سبب الترجيح بهذه القرينة فقال: «وَيُرَجَّحُ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ لِأَحَدِ الْخَبَرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْغَلَطَ عَنْهُمْ وَالسَّهْوَ أَبْعَدُ، وَهُوَ إِلَى الْأَقَلِّ أَقْرَبُ»[٦].

وقال الذهبي ــ رحمه الله: «وإن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسنادٍ، أوْقَفَه، أو أَرسَلَه، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه: فالعِبرةُ بما اجتَمَع عليه الثقاتُ، فإنَّ الواحد قد يَغلَط»[٧].

٣- الحفظ: وهذه القرينة من أهم القرائن في التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، فالرواة متفاوتون في حفظهم للحديث، وإتقانهم له؛ فمنهم الحافظ المتقن، ومنهم من له أوهام يسيرة، ومنهم من هو سيء الحفظ، وغير ذلك.

والحفظ نوعان: حفظ صدر، وحفظ كتاب، فإذا تعارضت رواية الحافظ الثقة مع

---

[١] «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: (٢٩٥/١).

[٢] «اختلاف الحديث» (يقع في الجزء ٨ من كتاب الأم): (٨/ ٦٣٤)، و«شرح علل الترمذي»: (٢١١/١).

[٣] «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٦٦/٤)، برقم: (٣١٧٥).

[٤] «السابق نفسه»: (١٤١/٣)، برقم: (٥٩٤).

[٥] «السنن الكبرى للبيهقي»: (٢٣٤/٧)، و(٣٠٩/١٠)، و«شعب الإيمان»: (٦/ ٨١)، و(٢٢/٨) (١٨٧/١١).

[٦] «الكفاية في علم الرواية»: (صـ: ٤٣٦).

[٧] «الموقظة في علم مصطلح الحديث»: (صـ: ٥٢)، وينظر: «قواعد العلل»: (صـ: ٥٧).

روايات مَن هم أحفظ منه، كان الترجيح لرواية الأحفظ.

قال الإمام الشافعي ـــ رحمه الله: «وأهلُ الحديث مُتَبَايِنُونَ: فمِنْهم المعروف بعِلْمِ الحديث، بطلَبه وسماعه مِن الأب والعمّ وذَوِي الرَّحِم والصَّدِيقِ، وطُولِ مُجالَسَة أهلِ التَّنازُع فيه، ومَنْ كان هكذا كان مُقَدَّمًا في الحِفْظ، إنْ خالَفه مَنْ يَقصرُ عنه كان أوْلَى أنْ يُقْبَل حديثُه ممن خالفه مِنْ أهل التقصير عنه»[١].

وقد علل الإمام أحمد ترجيح رواية الأحفظ بقوله الذي حكاه عنه أبو الوفاء ابن عقيل البغدادي: «المشهورُ بالروايةِ أَولَى، ووجهُ ذلكَ أَن الأتقنَ والأحفظَ، النفسُ إلى روايَتهِ أسكنُ، والظنُّ بصحَّتِها أغلَبُ؛ لأَنَّهُ يكونُ عن السَّهوِ والشّبْهةِ أبعدَ»[٢].

وقد استعمل الحفاظ هذه القرينة في مواطن كثيرة من كتبهم أثناء تطبيقاتهم؛ فعلى سبيل المثال قول الإمام أحمد الذي نقله عنه الإمام أبو داود: «هَمَّامٌ عِنْدِي أَحْفَظُ مِن أَيُّوب أَبِي العَلاء»[٣].

وقال النسائي: «عُمَارَةُ أَحْفَظُ مِنْ يَحْيَى وَحَدِيثُهُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ»[٤].

وقال النسائي في حديث: «قَتَادَةُ أَثْبَتُ وَأَحْفَظُ مِنْ أَشْعَثَ»[٥]. وغير ذلك من الأمثلة كثير.

٤- اختصاص الراوي بشيخه: اعتنى النقاد بمعرفة طبقات الحفَّاظ، ورتب الرواة عنهم، وأشهر تلاميذهم، وأثبت أصحابهم، وأكثرهم ملازمة لهم، وممارسة لأحاديثهم؛ فتجدهم يهتمون بمعرفة أصحاب نافع، ومالك، والأعمش، والثوري، وشعبة، والزهري، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم من المكثرين، آخذين في الاعتبار قوة الحفظ أو

---

[١] «الرسالة»: (٣٨٢/١، ٢٨٣).

[٢] «الواضح في أصول الفقه»: (٨١/٥).

[٣] «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل»: (صـ: ٢٤٢).

[٤] «سنن النسائي الصغرى»: (٥١٥٨/١٦٣/٨).

[٥] «المصدر السابق»: (٣٢١٤/٥٩/٦).

صحة الكتابة عند أصحابهم، أو طول الملازمة وقِدَمِهَا، ونحو ذلك.

قال البيهقي ـ بعد أن أورد طبقات الرواة عن ابن معين، وغيره ـ: «دَلَّ عَلَى شِدَّةِ جُهْدِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ الرُّوَاةِ وَمَعْرِفَةِ مَدَارِجِهِمْ فِي الْعَدَالَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ، وَالْحِفْظِ، وَالْإِتْقَانِ فِي الرِّوَايَةِ، حَتَّى يُمْكِنَ تَرْجِيحُ رِوَايَةِ أَحْفَظِ الرَّاوِيَيْنِ وَأَتْقَنِهِمَا عَلَى رِوَايَةِ دُونِهِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ»[١].

وقد بيَّن الحافظ ابن رجب الحنبلي ـــ رحمه الله ـــ أن التمكن من معرفة هذه القرينة وممارستها، والوقوف على مفرداتها هو السبيل إلى التمكن من دقائق علم علل الحديث فقال: «اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاحتلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»[٢].

وقد استعمل النقاد هذه القرينة كثيرًا، وأولوها عناية خاصة؛ وذلك للتَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين من الرواية، واستعملوا لها ألفاظًا متعددة مثل: «فلان أثبت أصحاب فلان»، أو «أتقنهم»، أو «أحفظ الناس فيه»، أو «كان أفهم لحديثه»، أو «كان يعرض عليه»، أو «كان يكتب»، أو «لازمه كثيرًا»، أو «كان خريجه، ودربيه»، أو «ثبت عنده حتى نَبَتَ»، أو «هو أدرى به»، أو «أعرف بحديثه»، أو «روى عنه قبل الاختلاط»، أو «أقدم سماعًا»، ونحو ذلك مما يدلُّ على تمييز هذا التلميذ عن بقية تلاميذ الشيخ في شيء يقتضي تقديمه عند الاختلاف.

بل ويفرقون في ذلك بين طول الملازمة وقصرها بقولهم: «كان من الأصحاب»، أو «كان

---

[١] «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي: (صـ ١٠٣).

[٢] «شرح علل الترمذي»: (٦٦٣/٢).

من الشيوخ»، ويحكمون لأصحاب المنزلة الأعلى على أصحاب المنزلة الأدنى.

٥-سلوك الجادة: ويُقصَد بها عند المحدثين الإسناد المعروف الذي رُوِيَ به أحاديث كثيرة، وهذه القرينة هي موضوع هذه الدراسة ومقصودها، فسوف يأتي الكلام بالتفصيل عنها بمشيئة الله تعالى ومعونته.

٦- ترجيح رواية آل الراوي وقرابته: من القرائن المشعرة بضبط الراوي ومزيد حفظه: أن تكون روايته عن رجل من أهل بيته (عن أبيه مثلًا، أو ابنه، أو قريبه، أو مولاه، ونحو ذلك)؛ ورجَّح النقاد روايته لكونه ألزم الناس له، وأكثرهم دراية بحديثه، ويمكنه الاطلاع على ما لا يطلع عليه غيره، حتى إنه يمكنه ـ في الغالب ـ أن يسمع منه مرة ومرة ومرات، فإذا اختلف الرواة عن شيخ لهم في حديث، وكان راوي أحد الوجهين من أهل بيته، قُدِّمت روايته، ورُجِّحَت[١].

وقد استعمل الإمام أَبُو زُرْعَةَ هذه القرينة للترجيح بين روايتين فقال: «حديثُ مُحَمَّد بْن يَزِيد أشبَهُ عَنْ أَبِيهِ؛ لأنه أفهَمُ بحديث أَبِيهِ»[٢].

واستعملها كذلك ابن عمار الشهيد حيث قال: «وَمُعَاوِيَة كَانَ أعلم عندنَا بِحَدِيث أَخِيه زيد بن سَلام من يحيى ابن أبي كثير»[٣].

واستعملها الشَّافِعِيُّ فيما نقله عنه البيهقي قال: «قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقُلْتُ لَهُ: رَوَاهُ عُرْوَةُ، وَالْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا وَهُمَا أَعْلَمُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ مِمَّنْ رَوَيْتَ هَذَا عَنْهُ قَالَ: فَهَلْ تَرْوُونَ عَنْ غَيْرِ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا؟ فَقُلْتُ: هِيَ الْمُعْتِقَةُ وَهِيَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا»[٤].

٦- ترجيح رواية بلدي الراوي: وهي من القرائن القوية، التي يرجح بها بين الروايات

---

[١] «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ...»: (٢١٣/١).

[٢] «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٥٧١/٤)، مسألة: (١٦٤٧).

[٣] «علل الأحاديث في صحيح مسلم»: (ص: ٤٧، ٤٨).

[٤] «معرفة السنن والآثار»: (١٤١٨٠/١٩٧/١٠).

المختلفة؛ لأنَّ أهل البلد أعلم بشيوخ بلدهم، وأدرى بحديثهم من غيرهم من الغرباء؛ لطول ملازمتهم، وكثرة مخالطتهم، وحصول صحبتهم، فإذا حصل خلاف على نافع، ترجحت رواية المدنيين، وإذا اختلف الرواة على قَتادة رُجِّحَت رواية البصريين، وإذا اختلف أصحاب الأعمش قدمت رواية الكوفيين، وهكذا، مالم تأتِ قرينة أقوى تعارض ذلك[١].

ذكر الخطيب بسنده إلى حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قال: «كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ عَلَيْنَا مِنَ الْبِلَادِ، وَيَذْكُرُ الرَّجُلَ وَنُحَدِّثُ عَنْهُ وَنُحْسِنُ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ، فَإِذَا سَأَلْنَا أَهْلَ بِلَادِهِ وَجَدْنَاهُ عَلَى غَيْرِ مَا نَقُولُ، قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: أَهْلُ بَلَدِ الرَّجُلِ أَعْرَفُ بِالرَّجُلِ».

قَالَ الْخَطِيبُ مُعَقِّبًا: لَمَّا كَانَ عِنْدَهُمْ زِيَادَةُ عِلْمٍ بِخَبَرِهِ، عَلَى مَا عَلِمَهُ الْغَرِيبُ مِنْ ظَاهِرِ عَدَالَتِهِ، جَعَلَ حَمَّادٌ الْحُكْمَ لِمَا عَلِمُوهُ مِنْ جَرْحِهِ، دُونَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْغَرِيبُ مِنْ عَدَالَتِهِ»[٢].

واستعمل ابن حبان هذه القرينة فقال عقب تخريج حديث في «صحيحه»:

«اخْتَلَفَ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْخَبَرِ، وَهُمَا ثِقَتَانِ حَافِظَانِ إِلَّا أَنَّ الثَّوْرِيَّ كَانَ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ أَهْلِ بَلَدِهِ مِنْ شُعْبَةَ، وَأَحْفَظُ لَهَا مِنْهُ»[٣].

وقال ابن عدي في ترجمة سَعْدِ بْنِ سَعِيد الجُرْجَانِيّ: «هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به»[٤].

وقد غلَّط الإمام أبو حاتم الرَّازي ابنَ المبارك في حديثٍ؛ لكونه ليس من أهل بلد الشيخ المروي عنه، وعلَّل ذلك بقوله: «لأنَّ أهلَ الشَّامِ أعرفُ بِحَدِيثِهِمْ»[٥].

---

[١] «قواعد العلل»: (صـ ٨٣)، «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ...»: (٢٢١/١).

[٢] «الكفاية في علم الرواية»: (صـ ١٠٦).

[٣] «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان»: (٣٣٨٤/١٧٨/٨).

[٤] « الكامل في ضعفاء الرجال»: (٣٩٨/٤).

[٥] «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٤٩٦/٣)، مسألة: (١٠٢٩).

وقال في موضع آخر: «وأهلُ الشَّام أضبطُ لِحَدِيثِهِمْ مِنَ الغُرباء»[١].

ورجَّح أبو حاتم رواية غير الثوريّ ـ مع كونه حافظًا ـ على روايته في نافع فقال: «الثَّوْرِيُّ حافظٌ، وأهلُ الْمَدِينَةِ أعلمُ بِحَدِيثِ نَافِعٍ مِنْ أَهْلِ الكُوفة»[٢].

٨- الترجيح بقدَمِ سماع الراوي: من جملة المرجحات عند المحدثين: ترجيح رواية الراوي الأقدم سماعًا من شيخه، فيقدمون رواية من سمع قديمًا من الشيخ على رواية من سمع منه متأخرًا؛ ويعللون ذلك بأن قدم السماع يكون مظنة لقوة حفظ الشيخ وقت شبابه؛ لقرب عهده بسماع محفوظه، لا سيما وأن بعض الحفاظ قد تضعف ذاكرته بسبب كبر سنه فيخطيء في بعض الأحاديث التي كان قد أتقنها وأداها على الصواب في شبابه[٣].

قال الذهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة هشام بن عروة: «الحَافِظُ قَدْ يَتَغَيَّرُ حِفْظُه إِذَا كَبِرَ، وَتَنْقُصُ حِدَّةُ ذِهْنِهِ، فَلَيْسَ هُوَ فِي شَيْخُوْخَتِه كَهُوَ فِي شَبِيْبَتِه، وَمَا ثَمَّ أَحَدٌ بِمَعْصُوْمٍ مِنَ السَّهْوِ وَالنِّسْيَانِ»[٤].

وقال الذهبي أيضًا مُعَلِّقًا على قول ابن أبي شيبة: «سَمِعْتُ منْ شَرِيْكٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ أَحْفَظُ لِلْحَدِيْثِ مِنِّي اليَوْمَ»:

«صَدَقَ وَاللهِ، وَأَينَ حِفظُ المُرَاهِقِ مِنْ حِفْظِ مَنْ هُوَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِيْنَ؟»[٥].

وقد رجَّح أبو عوانة رواية إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ الرَّمَادِيَّ معللًا ذلك بقوله: «لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ

---

[١] «السابق نفسه»: (٥٦٨/٣)، مسألة: (١٠٩٢).

[٢] «السابق نفسه»: (٣٥٩/٣)، مسألة: (٩٣٢).

[٣] «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ...»: (٢٤٥/١).

[٤] «سير أعلام النبلاء»: (٣٥/٦، ٣٦).

[٥] «المصدر السابق»: (١٢٤/١١).

بَشَّارٍ الرَّمَادِيَّ كَانَ ثِقَةً مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ سُفْيَانَ وَمِمَّنْ سَمِعَ قَدِيمًا مِنْهُ»[١].

٩- **ترجيح رواية صاحب القصة**: من القرائن المشعرة بضبط الراوي وحفظه أن يكون الراوي هو صاحب القصة المباشر لها، فإن صاحب القصة أعرف بها، وأدرى بأحداثها، وأعلم بملابساتها من غيره ممن لم يحضرها؛ فإذا خالفه غيره فيها رُجِّحَ قوله، وقُدِّمت روايته[٢].

قال الحازمي وهو يعدد أوجه الترجيح بين الأحاديث: «أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الرَّاوِيَيْنِ صَاحِبَ الْقِصَّةِ فَيُرَجَّحُ حَدِيثُهُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْقِصَّةِ أَعْرَفُ بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْثَرُ اهْتِمَامًا»[٣].

واستعمل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ هذه القرينة وهو يرجح بين الروايات فقال: «الرَّاجِحَ أَنَّ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ كَمَا رَوَاهُ أَبُو قَتَادَةَ وَهُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ فَهُوَ أَتْقَنُ لِمَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ غَيْرِهِ»[٤].

١٠- **ترجيح رواية الأعلم والأفقه**: من قرائن الترجيح التي يستعملها المحدثون أيضًا: ترجيح رواية الأعلم والأفقه؛ فإن الفقيه عالم بمدلولات الألفاظ، وما يُحيل المعاني منها، بخلاف الراوي غير الفقيه فإنه قد يُحيل المعنى إذا لم يحفظ اللفظ على وجهه.

كما أن فقه الراوي وعلمه يساعدانه على ضبط الحديث وإتقانه، فالمعرفة والفهم يساعدان على سرعة الحفظ، وسهولة الضبط.

قال الجَعْبَرِيُّ: «رواية الفقيه مقدمة على رواية غيره؛ لأنه أعلم بمعاني الكلام؛ فيكون أتقن»[٥].

---

[١] «مستخرج أبي عوانة»: (١/٣٠٥).

[٢] «قرائن الترجيح»: (١/٢٦٩).

[٣] «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: (صـ: ١١).

[٤] «فتح الباري» لابن حجر: (٨/٤٠).

[٥] «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار»: (صـ: ١٦١).

وقال فخر الإسلام البزدوي وهو يتحدث عن الضبط: «... وَلِهَذَا قَصُرَتْ رِوَايَةُ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ بِالْفِقْهِ عِنْدَ مُعَارَضَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْفِقْهِ فِي بَابِ التَّرْجِيحِ»[١].

وقد سأل وَكِيعُ بنُ الجَرَّاح بعض تلاميذه: «أَيُّ الْإِسْنَادَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ: الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؟

فأجاب تلاميذه: الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

فَقَالَ وَكِيعٌ: الْأَعْمَشُ شَيْخٌ، وَأَبُو وَائِلٍ شَيْخٌ، وَسُفْيَانُ فَقِيهٌ، وَمَنْصُورٌ فَقِيهٌ، وَإِبْرَاهِيمُ فَقِيهٌ، وَعَلْقَمَةُ فَقِيهٌ. وَحَدِيثٌ يتَدَاوَلُهُ الْفُقَهَاءُ خَيْرٌ مِمَّا يتَدَاوَلُهُ الشُيُوخُ»[٢].

إلى غير ذلك من القرائن الكثيرة التي ذكرها العلماء والتي يمكنني أن أسوق بعضها إجمالًا:

منها ترجيح رواية الأسن.

ومنها ترجيح رواية الصحيحين أو أحدهما على غيرهما.

ومنها ترجيح رواية من فصَّل في روايته.

ومنها ترجيح رواية من سمع إملاءً.

ومنها ترجيح رواية من سمع مرارًا وفي أكثر من مجلس.

ومنها ترجيح الرواية التي فيها قصة في السند أو في المتن.

ومنها ترجيح الرواية الأتم سياقًا.

ومنها ترجيح رواية من له متابعة معتبرة.

ومنها ترجيح الرواية التي لها شاهد معتبر.

---

[١] «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي»: (٣٩٧/٢).

[٢] «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي: (صـ: ٩٥، ٩٦).

ومنها ترجيح الرواية التي كررها الراوي.

ومنها ترجيح الرواية التي لها أصل في الجملة.

ومنها ترجيح الرواية الموافقة لعمل الراوي.

ومنها ترجيح رواية المتخصص في مجال الراوي.

ومنها ترجيح الرواية التي لم يشك راويها.

ومنها ترجيح الرواية الموافقة للوقائع التاريخية الثابتة.

ومنها ترجيح الرواية المستقيمة المعنى.

ومنها ترجيح الرواية الموجودة في كتاب الراوي.

ومنها ترجيح رواية من لم يقبل التلقين.

ومنها ترجيح رواية من يتعهد مروياته بالمذاكرة.

ومنها ترجيح رواية من يروي باللفظ.

ومنها ترجيح رواية من عُرف من عادته أنه لا يروي إلا عن ثقة.

ومنها ترجيح رواية الراوي قليل الخطأ على من فحش غلطه.

ومنها ترجيح رواية من يعتمد على كتابه مع حفظه.

ومنها ترجيح رواية من لم يُعرف بالتصحيف.

ومنها ترجيح الرواية السالمة من الغرابة.

ومنها ترجيح رواية من صحح الحفاظ روايته.

ومنها ترجيح رواية من لم يُعرف بالقلب والإبدال.

ومنها ترجيح رواية من لم يُعرف بالإدراج والإدخال.

ومنها ترجيح رواية من صرَّح بالسماع.[١].

إلى غير ذلك من قرائن الترجيح التي اهتم بها المحدثون والأصوليون في اصطلاحاتهم وتطبيقاتهم.

****

المطلب الرابع
قرائن تصحيح الوجهين

كما كان نقاد الحديث وصيارفته يرجحون أحد الوجهين أو الوجوه بقرينة تؤيده، كذلك صححوا الوجهين أو الوجوه بقرائن، وهذا ليس مبنيا على التجويزات العقلية، بل مصير منهم إلى أن الموجود هو شكل العلة لا حقيقتها، وهذا له قرائن جمعت من خلال استقراء كتاب المستدرك أربعا منها، لكل منها أحاديث خرجها الإمام الحاكم منها ما يتفق معه النقاد أو بعضهم في الإعلال، ومنها ما ليس كذلك، وهي:

القرينة الأولى: أن يروي ثقة كلا وجهي الخلاف عن المدار.

القرينة الثانية: أن يروي جماعة عن المدار بوجه ويرويه أخرُونَ بوجه أخر ثم يأتي راو فيرويه عن المدار عن غير واحدٍ مُبْهَمِينَ.

القرينة الثالثة: الاختلاف في سياق نسب الراوي؛ فبعضهم ينسبه إلى أبيه، وبعضهم ينسبه إلى جده.

القرينة الرابعة: اختلاف سياق الروايتين يشعرُ بصحة الطريقين.

---

[١] للاستزادة والتفصيل يراجع في هذا كتاب: «قواعد العلل»، وكتاب: «قرائن الترجيح»، وكتاب: «قرائن ترجيح التعديل والتجريح»، وكتاب: «قواعد الترجيح في اختلاف الأسانيد»، وكتاب: «مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله»، وغيرها.

المبحث الثاني
التعريف بالمؤلف وكتابه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
ترجمة موجزة للإمام الحاكم

اسمه ونسبه، وكنيته ولقبه:

هو: محمَّد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيه بن نُعَيْم بن الحكم، أبوعبد الله الحاكم، الضَّبِّيّ[١]، الطَّهْماني[٢]، النَّيْسابُوري، ابن البَيِّع.[٣].

مولده ونشأته:

ولد الإمام الحاكم في يوم الإثنين ثالث ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور، وقد نشأ رحمه الله في بيت علم وصلاح، قال عبد الغافر بنِ إسماعيل الفارسيّ: وبيته بيت الصلاح والورع والتأذين، فحرصوا عليه غاية الحرص، واعتنوا به غاية العناية"[٤]. فقد كان أبوه مشتغلا بالحديث، وقد حدث عنه إمامنا في:«المعرفة»، قال الذهبي: حدَّث عن أبيه وكان أبوه قد رأى مسلما صاحب الصحيح»[٥].

---

[١] الضَّبِّيُّ: بفتح الضاد وتشديد الباء الموحدة نسبة إلى ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر. اللباب: (٢٦١/٢).

[٢] الطَّهْمَانِيُّ: بِفَتْح الطَّاء وَسُكُون الْهَاء وَفتح الْمِيم وَبعد الْألف نون، هَذِه النِّسْبَة إِلَى إِبْرَاهِيم بن طهْمَان. اللباب: (٢٩١/٢).

[٣] بفتح الباء الموحدة وكسر الباء المثناة من تحتها وتشديدها وبعدها عين مهملة، هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة. «الأنساب»: (٢/ ٤٠٠).

[٤] «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور»: (صـ١٦).

[٥] «سير أعلام النبلاء« (١٦٢/١٧).

طلبه للعلم ورحلته فيه:

بكر الإمام الحاكم في طلب العلم والسعي فيه، يقول متحدثا عن نفسه: أني نشأت وطلبت الحديث بعد وفاة محمد بن إسحاق بن خزيمة بعشر سنين.[١]، وذكر الإمام الخطيب أن أول سماعه كان في ثلاثين وثلاثمائة[٢]، وبين الإمام الذهبي أن ذلك كان بعناية والده وخاله[٣].

وقد رحل إلى بلاد كثيرة احتفظت لنا كتب التراجم ببعض هذه الرحلات، ومن ذلك:

- **رحلته إلى العراق والحجاز**، وقد كان ذلك مرتين، الأولى: سنة إحدى وأربعين وهو ابن عشرين سنة، وقال متحدثا عن دخوله الكوفة في هذه الرحلة: قد كنت دخلت الكوفة أول ما دخلتها سنة إحدى وأربعين، وكان أبو الحسن بن عقبة الشيباني، يدلني على مساجد الصحابة رضي الله عنهم فذهبت إلى مساجد كثيرة منها؛ وهي إذ ذاك عامرة، وكنا نأوي إلى مسجد جرير بن عبد الله في بجيلة[٤].[٥].

وكانت رحلته الثانية إلى العراق والحجاز سنة سبع وستين وثلاثمائة[٦]. وقال عن دخوله سرخس[٧] في هذه الرحلة فقال: ودخلت سرخس أول ما دخلتها سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، ودخلتها بعد ذلك سبع مرات[٨].

---

[١] «معرفة علوم الحديث»: (صـ ٥٢).

[٢] «تاريخ بغداد» (٣٠٢٤/٤٧٣/٥).

[٣] «سير أعلام النبلاء» (١٦٢/١٧).

[٤] بجيلة قبيلة عربية قحطانية يمانية الأصل حجازية الموطن، كان موطن القبيلة الأصلي بلاد اليمن، ثم سكنت عدة مناطق ببلاد الحجاز، مثل الطائف وغيرها.

[٥] «سير أعلام النبلاء» (١٦٢/١٧)، «معرفة علوم الحديث»: (صـ ٥٢).

[٦] «تبيين كذب المفتري» (صـ ٢٢٨).

[٧] سرخس ويقال سرخس بالتحريك والأول أكثر مدينة قديمة من نواحي خراسان بين نيسابور ومرو في وسط الطريق وموقعها اليوم على الحدود الإيرانية الروسية بين مرو ومشهد. «معجم البلدان»: (٣/صـ ٢٠٨).

[٨] « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/صـ ٢٩٤).

- **رحل إلى ما وراء النهر** ليملي الحديث سنة خمس وخمسين وثلاثمائة[١]. ومن بلاد ما وراء النهر بخاري فرحل إليها مرتين، الأولى: سنة ست وخمسين وثلاثمائة، والثانية: سنة إحدى وستين وثلاثمائة.

شيوخه وتلاميذه:

- **شيوخه:** نظرا لتبكير الإمام الحاكم في طلب العلم وعلو همته في ذلك مع ما توافر له من عوامل النشأة والبيئة الحاضنة للعلم والدافعة للارتقاء في سلمه، كثرت شيوخ إمامنا حتى استعصت عن الحصر.

قال أبو حازم العبدوي: وليس يمكن حصر شيوخه، فإن "معجمه" على شيوخه يقرب من ألفي رجل[٢]. وقال الذهبي: سمع من نحو ألفي شيخ ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور من ألف نفس.[٣]، وقال ابن خلكان: ثم طلب الحديث وغلب عليه فاشتهر به، وسمعه من جماعة لا يحصون كثرة، فإن "معجم شيوخه" يقرب من ألفي رجل.[٤]

وفيما يلي بيان بذكر الشيوخ الذين روى عنهم الإمام الحاكم في «المستدرك» أكثر من خمسين حديثا، وعدد مروياته عن كل شيخ:

١ - محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان أبو العباس الأموي المعقلي النيسابوري الأصم. روي عنه (١٣٦٥) حديثا.

٢- أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن أبو بكر النيسابوري الصبغي الشافعي الفقيه، رويل عنه (٨٤٨) حديثا.

---

[١] «تبيين كذب المفتري» (صـ: ٢٢٨).

[٢] المصدر السابق.

[٣] «سير أعلام النبلاء»: (١٦٢/١٧).

[٤] «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢٨٠).

٣- علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر أبو الحسن النيسابوري، رول عنه (٥٠٥) حديثا.

٤ - محمد بن أحمد بن بالويه أبو بكر الجلاب البالوي المحدث، روى عنه (٣٩٠) حديثا.

٥- محمد بن عبد الله بن أحمد أبو عبد الله الأصبهاني الصفار الزاهد، روى عنه (٣٣٧) حديثا.

٦- محمد بن يعقوب بن يوسف أبو عبد الله الشيباني النيسابوري الأخرم، روى عنه (٣٣٧) حديثا.

٧- محمد بن صالح بن هاني أبو جعفر الوراق النيسابوري، روى عنه (٣١٦) حديثا.

٨ - محمد بن أحمد بن بطة أبو عبد الله المديني الأصبهاني النيسابوري، روى عنه(٢٧٨) حديثا.

٩- يحيى بن محمد بن عبد الله بن عنبر بن عطاء أبو زكريا السلمي مولاهم العنبري النيسابوري المعدل، روى عنه (٢٥٣) حديثاً.

١٠- أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب أبو بكر الشبيبي القطيعي البغدادي الحنبلي، روى عنه (٢٢٠) حديثا.

١١- محمد بن أحمد بن محبوب بن الفضيل أبو العباس المحبوب التاجر، روى عنه (٢١٦) حديثا.

١٢ - أحمد بن يعقوب بن أحمد بن مهران أبو سعيد الثقفي النيسابوري، روى عنه (٢٠٥) حديثا.

١٣ - الحسين بن علي بن يزيد بن داود أبو علي النيسابوري الصائغ الحافظ، روى عنه (١٨٧) حديثا.

- **تلاميذه:** كثر تلاميذ الإمام الحاكم حتى رُحل إليه من الآفاق، قال السبكي: رُحِل إليه من البلاد؛ لسعة علمه وروايته، واتفاق العلماء على أنه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين[١].، ومن تلاميذه:

١- الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وقد أكثر من الرواية عن الإمام الحاكم، قال ابن كثير: أكثر عنه، وبكتبه تفقه وتخرج، ومن بحره استمد، وعلى منواله مشى[٢].

٢- الحافظ أبو الفتح بن أبي الفوارس.، وهو من شيوخه أيضا.

٣- الحافظ أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي.

٤-الحافظ أبو يعلى الخليلي.

٥- أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري.

٦- الزكي عبد الحميد بن أبي نصر البحيري.

٧- أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري.

٨- أبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي.[٣]

الانتقادات التي وجهت للإمام الحاكم:

اتهامه بالرفض تارة والتشيع تارة أخرى: نحتاج أولا أن نبين أن مفهوم الرفض في هذه الأزمنة والذي لم يكن يتجاوز تقديم الإمام علي على أبي بكر، وعمر رضي الله عنهم، دون طعن في الشيخين رضوان عليها، قال شيخ الإسلام ابن حجر – رحمه الله تعالى – فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان, وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا

---

[١] «طبقات الشافعية الكبرى»: (٤/صـ: ١٥٧).

[٢] «طبقات الشافعيين»: (صـ: ٣٥٨).

[٣] «تاريخ بغداد»:»: (٣٠٢٤/٤٧٣/٥)، «لسان الميزان»: (٨١٣/٢٣٢/٥)، «سير أعلام النبلاء»: (١٦٢/١٧).

أفضل الخلق بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة.[١].

وقال: والتشيع محبَّة على وتقديمه على الصحابة رضي الله عنهم فَمن قدمه على أبي بكر وَعمر فَهُوَ غال فِي تشيعه وَيُطلق عَلَيْهِ رَافِضِي وَإِلَّا فشيعي فَإِن انضاف إِلَى ذَلِك السب أَو التَّصْرِيح بالبغض فغال فِي الرَّفْض وَإِن اعْتقد الرّجْعَة إِلَى الدُّنْيَا فأشد فِي الغلو.[٢].

اتهمه بالرفض أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري، فقد نقل الإمام الذهبي في السير عن ابن طاهر أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، عن أبي عبد الله الحاكم فقال: ثقة في الحديث رافضي خبيث. وقال ابن طاهر: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفا غاليا، عن معاوية - رضي الله عنه - وعن أهل بيته، يتظاهر بذلك ولا يعتذر منه. وعقب الإمام الذهبي بقوله: كلا ليس هو رافضيا، بل يتشيع.

وقال في الميزان:« الله يحب الإنصاف، ما الرجلُ برافضي، بل شيعيٌّ فقط »، وقال: « هو شيعيٌّ مشهورٌ بذلك، من غير تعرُّضٍ للشيخين».[٣]، وقال في المعجم: «كلَّا، ما كان الرجل رافضيًّا، بل كان شيعيًّا ينال من الذين حاربوا عليًّا رضي الله عنه، ونحن نترضَّىٰ عن الطائفتين، ونحبُّ عليًّا أكثر من خصومه »[٤].

ويكفي في الرد على اتهامه بالرفض صنيعه في المستدرك حيث افتتح كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم من « المستدرك » بفضائل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر بن أبي قحافة الصديق رضي الله عنه مما لم يخرجاه، ثم عقد بابًا , فقال: « ذكر

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (١/صـ: ٩٤).

[٢] «إرشاد الساري مقدمة فتح الباري»: (١/صـ: ٤٥٩).

[٣] «ميزان الاعتدال»: (٣ / ٦٠٨).

[٤] « المعجم المختص بالمحدثين »: (صـ: ٣٠٣).

الروايات الصحيحة عن الصحابة رضي الله عنهم بإجماعهم في مخاطبتهم إياه بيا خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »، ثم شرع في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله ثم « فضائل أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه»، ثم «فضائل أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه»، ثم«من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه».

كما أنه أثني على محبي صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وتكلم فيمن مال إلى الرفض أو غال في التشيع .من ذلك:

فمن ثنائه على أهل السنة: قوله في الحسين بن داود العلوي: كان الحسين بن داود شيخ آل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عصره بخراسان، وسني العلوية في أيامه، وكان من أكثر الناس صلاة وصدقة ومحبة الأصحاب رسول الله، صحبته برهة من الدهر، فيما سمعته ذكر عثمان إلا قال: أمير المؤمنين الشهيد، وبكن، وما سمعته ذكر عائشة إلا قال: «الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله، وبكي»[١].

ومن كلامه في الر افضة وطعنه فيهم: قوله في شيخه أحْمَد بن محَمَّد بن السَّري بن يحيى بن أبي دارم، أبو بكر الكوفي. رافضي، غير ثقة.[٢].

وقال عباد بن يعقوب الرواجني:«كان من الغالين في التشيع إلا أن ابن خزيمة يقول: ثنا الصدوق في روايته»[٣].

زعم الشيعة أن لهم السبق في تأسيس علم دراية الحديث تأسيسا على دعوى تشييع الحاكم[٤]:

---

[١]«طبقات الفقهاء الشافعية»: (١/صـ ١٥١).

[٢]«ميزان الاعتدال »: (٥٥٢/١٣٩/١).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال »: (٧/صـ ١٩٠).

[٤] هذه الفقرة منقولة بحروفها من كتاب أصول الرواية عند الشيعة الإمامية عرض ونقد- صنفه أستاذنا الدكتور: عمر محمد عبد المنعم الفرماوي- الناشر: مكتبة الإيمان بالمنصورة- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠ م.

يزعم الشيعة بأن لهم السبق في تأسيس علم دراية الحديث وتنويعه الى الأنواع المعروفة ويكون على ذلك بكتاب المعرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري.. المتوفى عام ٤٠٥ هـ فهم يقولون إن كتابه هو أول مصنف في هذا الفن، والحاكم شيعى متجاهلين بذلك على فرض ما يقولون - الكتب والمصنفات التي صنفت قبل الحاكم النيسابوري بمدة.

يقول السيد حسن الصدر[١]: أول من تصدى لتأسيس علم الحديث دراية وتنويعه إلى الأنواع المختلفة أبو الله الحاكم النيسابورى، وهو: محمد بن عبد الله المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، صنف فيه كتاب سماه المعرفة علوم الحديث في خمسة أجزاء ونوع فيه الحديث الى خمسين نوعا.[٢] ثم قال: والحاكم شيعى باتفاق الفريقين.... وقد نص أصحابنا على تشيعه كالشيخ محد بن الحسن بن الحر العاملي فى آخر وسائل الشيعة، وحكى عن ابن شهر آشوب في معالم العلماء في باب الكني أن عده في مصنفى الشيعة، وأنه له الأمالي وكتاباً في مناقب الرضا.

وقد أجاب عن هذه الفرية بعد أن نقلها من مصادرها أستاذنا الدكتور عمر الفرماوي، بقوله: قلت: إن الحاكم ليس شيعياً كما ادعى هذا الرجل وذلك ان اعتماده على ما ذهب إليه من نسبة الحاكم إلى التشيع مرده إلى ما ذهب إليه العاملي، واعتماد العاملي في حكمه مرده الى كلام ابن شهر آشوب كما هو واضح. ولما رجعت الى ابن شهر آشوب فى كتابه معالم العلماء وجدت التالي في: فضل فيمن عرف بكنيته. قال: أبو عبد الله النيسابورى الشيخ المفيد له الأمالي، ومناقب الرضا عليه السلام، قال محققة معلقاً وهو

---

[١] هو: حسن صدر الدين شيعي إمامي له مصنفات عدة في الفقه وغيره مات في منتصف القرن الرابع عشر الهجرى تقريبا. انظر مقدمة كتابه الشيعة وفنون الاسلام. ص ٩ ط دار المعرفة بيروت، بدون.

[٢] صحح هذا الخطأ أستاذنا الدتور عمر الفرماوي، بقوله: قلت: كتاب معرفة علوم الحديث فيه اثنين وخمسون نوعا. انظر كتاب معرفة علوم الحديث للمحاكم ص ٢٥٦.

الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين الخزاعي النيسابوري نزيل الرى عم والد الشيخ أبي الفتوح الرازى صاحب التفسير المطبوع في إيران[١].

واستنتج أستاذنا من هذا أن الحاكم الذي يذكره الشيعي. ليس أبو عبد الله صاحب المستدرك، قال: إذا ليس هو الحاكم الذي بنى الشيعة كلامهم السابق عليه.. أضف إلى ذلك أن المامقاني[٢] قد صرح في أكثر من موضع[٣] من كتابه: مقباس الهداية في علم الدراية وهو في علم المصطلح عندهم أن الحاكم من علماء العامة أي أهل السنة.

ثناء العلماء عليه: شهد للإمام الحاكم بالتقدم والرسوخ في الحديث جماعة من شيوخه، وأقرانه، ومن دونهم، من ذلك:

- قال أبو حازم العبدوي: سمعت مشايخنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وأبو الوليد يرجعان إلي أبي عبد الله في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث وصحيحه وسقيمه.[٤].

- وقال الإمام الحاكم في ترجمة أبي علي النيسابوري الحافظ من «تاريخه»: «ذكر يوما ما روى سليمان التيمي، عن أنس، فمررت أنا في الترجمة، وكان بحضرة أبي علي تقالة، وجماعة من المشايخ، إلى أن ذكرت حديث: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن. فحمل بعضهم علي، فقال أبو علي له: «لا تفعل، فما رأيت أنت ولا نحن في سته مثله. وأنا أقول: إذا رأيته رأيت ألف رجل من أصحاب الحديث.[٥].

---

[١] معالم العلماء لمحمد بن على بن شهر آشوب مـــ١٣٣ راجعه وقدمه له العلامة السيد محمد صادق آل بحر العلوم ط دار الأضواء بيروت لبنان.

[٢] هو أحد علماء الشيعة الإمامية وقد كتب في علم المصطلح وعلم الرجال ونحو ذلك مما كسب رأيه أهمية في هذا الباب.

[٣] «مقياس الهداية»: (١ / ٢٤٢)، وفي: (١ / ٣٧٤).

[٤] «تبيين كذب المفتري »: (صـ: ٢٢٩).

[٥] «تبيين كذب المفتري »: (صـ: ٢٢٩).

- وقال أبو يعلى الخليلي: الحاكم أبو عبد الله عالم عارف واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوْفى منه.[١].

- وقال أبو الحسن بن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي: أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته، كان إذا حضر مجلس سماع محتوى على مشايخ وصدور؛ يؤنسهم بمحاضراته، ويطيب أوقاتهم بحكاياته، بحيث يظهر صفاء كلامه على الحاضرين، فيأنسون بحضوره.[٢]

وغير ذلك كثير من أقول العلم أعرضت عن إيرادها خشية الإطالة.

مولفاته: تميزت مصنفات الإمام الحاكم بحسن التصنيف، وهذا ما كان يرجوه الإمام الحاكم بدعواته، فقد شرب ماء زمزم سأل الله أن يرزقه حسن التصنيف. قال أبو حازم العبدوي: سمعته يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الله تعالي أن يرزقني حسن التصنيف. فوقع من تصانيفه المسموعة في أَيدي النَّاس ما يبلغ ألفًا وخمسمائة جزء منها: "الصحيحان"، و"العلل"، و"الأمالي"، و"فوائد الشيخ"، و"فوائد الخراسانيين"، و"أمالي العشيات"، و"التلخيص"، و"الأبواب"، و"تراجم الشيوخ"، فأما الكتب التي انفرد بإخراجها: فـ"معرفة علوم الحديث"، و"تاريخ علماء أهل نيسابور"، وكتاب "مزكي الأخبار"، و"المدخل إلى علم الصحيح"، وكتاب "الإكليل"، وفي "دلائل النبوة"، و"المستدرك على الصحيحين"، وما انفرد بإخراجه كُلٌّ من واحد من الإمامين، و"فضائل الشافعي"، و"تراجم "المسند" على شرط الصحيحين "، وغير ذلك.[٣].

وفيما يأتي ذكر لبعض مصنفاته المطبوعة:

١- «المستدرك على الصحيحين».

---

[١]«الإرشاد»: (٣/صـ: ٨٥١).

[٢] «طبقات الشافعية الكبرى»: (٤/صـ: ١٥٩).

[٣]«تبيين كذب المفتري »: (صـ: ٢٢٩).

٢- «تاريخ نيسابور»، أو «تاريخ النيسابوريين»، أو «تاريخ علماء أهل نيسابور».

٣- «معرفة علوم الحديث».

٤ - «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين».

٥- «المدخل إلى معرفة الإكليل»

٦- «سؤالات مسعود بن علي السجزي»

وفاته: توفي -رحمه الله تعالي- فجأة بنيسابور، في يوم الثلاثاء الثالث من شهر صفر سنة خمس وأربعمائة.[١].

[١] «المنتخب من السياق»: (صـ:١٧).

المطلب الثاني

التعريف بكتاب «المستدرك» للإمام الحاكم

وفيه:توثيق اسم المستدرك، ونسبته لمؤلفه: نص الإمام الحاكم على اسمه؛ فقال عقب حديث: فذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا، لا محتجابه في المستدرك على الشيخين.[١]. كما سماه «المستدرك على الصحيحين جمع غفير من العلماء، منهم: البيهقي[٢]..، وابن عساكر[٣]، وابن الصلاح[٤]، وغيرهم.

وقد نسب هؤلاء الأئمة الكتاب للإمام الحاكم كما ذكر غالب من ترجم للإمام الحاكم كتابه المستدرك ضمن مصنفاته.

و من خلال ما تقدم تبين أن الاسم الذي سماه به مؤلفه هو: المستدرك على الشيخين، يعني: البخاري ومسلما، وقد تجوز فيه العلماء فقالوا: «المستدرك على الصحيحين»، واشتهر بذلك.

سبب تصنيف الكتاب: ربما سبق لذهن البعض أن مقصود الإمام الحاكم بالإستدراك هنا هو قصد الاستدراك على الشيخين، وإلزامهما بأحاديث يراها هو صحيحة لم يخرجاها في كتابيهما، وهذا غير مراد فقد نص الإمام الحاكم نعم الله في مقدمة الكتاب على السبب الذي دعاه إلى تصنيفه، فقال:« ثم قيض الله لكل عصر جماعة من علماء الدين وأئمة المسلمين يزكون رواة الأخبار ونقلة الآثار؛ ليذبوا به الكذب عن وحي الملك الجبار؛ فمن هؤلاء الأئمة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صنفا في صحيح الأخبار كتابين مهذبين، انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما - ولا واحد منهما - أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجه، وقد نبغ في عصرنا

---

[١] «المستدرك»: (٤/ صـ:٤٨٨).

[٢] « السنن الكبرى»: (١/صـ: ٣١).

[٣] « تبيين كذب المفتري»: (ص ٢٢٨).

[٤] « معرفة أنواع علوم الحديث»: (صـ:٢١).

هذا جماعة من المبتدعة يشـمتون برواة الآثار بأن جميع ما يصـح عندكم من الحديث لا يبلغ عشـرة آلاف حديث وهذه المسـانيد المجموعة المشـتملة على ألف جزء أقل وأكثر منه كلها سـقيمة غير صحيحة، وقد سـألني جملة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشـتمل على الأحاديث المروية بأسـانيد يحتج محمد بن إسـماعيل ومسـلم بن الحجاج بمثلها؛ إذ لا سـبيل إلى إخراج ما لا علة له؛ فإنهما - رحمهما الله - لم يدعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرج جماعة من علماء عصر هما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها وهي معلولة، قد جهدت في الذب عنهما في المدخل إلى الصحيح بما رضيه أهل الصنعة، وأنا أسـتعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشـيخان من أو أحدهما، وهذا شـرط الصـحيح عند كافة فقهاء أهل الإسـلام أن الزيادة في الأسـانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل».

شرط الإمام الحاكم في كتابه «المستدرك»

أفصح الإمام الحاكم عن شرطه في مقدمة كتابه، فقال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشـيخان يا، أو أحدهما» . فظهر من كلامه هذا أن يشـترط أن يخرج الحديث الذي رواته ثقات، احتج الإمامان البخاري ومسـلم بمثلها، **وقد اختلف العلماء في بيان مقصودها بلفظة قوله: «بمثلها» على قولين:**

القول الأول: أن المقصود بالمثلية هو الإخراج لنفس الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما، وإلى هذا ذهب ابن الصلاح [١]، والنووي[٢]، والعلائي[٣].

---

[١] «معرفة أنواع علوم الحديث»: (صـ: ٢٢).

[٢] «شرح التبصرة والتذكرة»: (١/صـ: ٢٢).

[٣] «الجواهر والدرر»: (٢/صـ:٨٩٥) للسخاوي.

القول الثاني: من قال: مقصـــوده بمثلها: بمثل رواتها لا بهم أنفســـهم، وإلى هذا ذهب العراقي[١]، والزركشي[٢].

وقد مال الحافظ ابن حجر للقول الأول ورجحه، فقال:: «لكن تصـرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شـــيخنا الله تعالى فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: «صـحيح على شـــرط الشـــيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: «صحيح الإسناد» حسب، ويوضح ذلك قوله - في باب التوبة - لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «مَا نُزِعَتِ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَـقِيٍّ». قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين[٣]. فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهـــا وهـــو عـــيـــن ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره، وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصـحح على شـــرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض. والله أعلم»[٤].

منهجه في ترتيب الأحاديث:

رتب الإمام الحاكم الأحاديث في كتابه على أبواب الفقه، واتبع في ذلك ترتيب البخاري ومســـلم في صـحيحيهما؛ لكونه بنى كتابه على اســـتدراك ما كان على شـــرطهما أو شـــرط أحدهما. وهو يُفرَد كل حديث بالرواية ســـندًا ومتنًا أحيانا وفي أحايين أرى يلجأ للاتصـــال،

---

[١] «التقييد والايضاح»: (صـــ:٣٠) للعراقي.

[٢] «النكت على مقدمة ابن الصلاح»: (١/صـ: ١٩٨- ٢٠٠).

[٣] أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب التوبة والإنابة، في: (٤/٢٧٧)، برقم: (٧٦٣٢) أخبرني إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم، العدل، ثنا أبي، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ جرير، عن منصور، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة، رضي الله عنه قال: قال خليلي وصفي صاحب هذه الحجرة صلى الله عليه وسلم، به.

[٤] «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (١/صـ: ٣٢٠- ٣٢١).

كأن يعطف شيوه بعضهم على بعض وأن يحول الطرق بعضها على بعض كما في الدراسة التطبيقية في بحثنا.

الفصل الثاني

ويشتمل على «الدراسة التطبيقية المتعلقة بتصحيح الوجهين»

القرينة الأولى: أن يروي راوي كلا وجهي الخلاف عن المدار.

(نص الحاكم) قال الحاكم، في كتاب الطهارة، ذكر إختلاف الرواة والألفاظ في حديث القلتين، في (١/٤٦١/٤٦٣)، وهو في الطبعة الهندية: (١/صـــــــ: ١٣٣) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بن عَلِيَّ بْن عَفَّانَ، حَدَّثَنَا أبو أسامة، وأخبرني عبد الله بن موسى، حَدَّثَنَا إسماعيل بن قتيبة، حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، قالا: حدثنا أبو أسامة. وأخبرني أبو الوليد الفقية، حَدَّثَنَا عبد الله بن محمد بن شيروية، حَدَّثَنَا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا أبو أسامة، حَدَّثَنَا الوليد بن كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّد بن جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ، عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِأَرْضِ الْفَلَاةِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالدَّوَابُّ، فَقَالَ: « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ».

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا جَمِيعًا بِجميع رواته وَلَمْ يخرجاه، وأظنهما والله أعلم لم يخرجاه لخلاف فيه على أبي أسامة على الوليد بن كثير»

[٤٦٤] كَمَا أَخبرناه دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ السِّجْزِيُّ بِبَغْدَادَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الحميدي حدثنا أبو أسامة. وحدثنا علي بن عيسى، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بن مُحَمَّدِ بْنِ زياد، وإبراهيم بن أبي طالب، قالا: حَدَّثَنَا محمد بن عثمان بن كرامة، حدقتا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابُ وَالسَّبَاعِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

«وهكذا رواة الشافعي في المبسوط، عن الثقة، وهو أبو أسامة بلا شك فيه».

[٤٦٥] حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا الربيع بن سليمان. وأخبرني أبو الحسين بن يعقوب الحافظ، حَدَّثَنَا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الفقيه، بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الْمُزَنِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجِسًا، أَوْ قَالَ: خبثا».

هَذَا خِلَافٌ لَا يُوهِنُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَدِ احْتَجَّ الشَّيْخَانِ جَمِيعًا بِالْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَإِنَّمَا قَرَنَهُ أَبُو أُسَامَةَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ مَرَّةً عَنْ هَذَا وَمَرَّةً عَنْ ذَاكَ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْه:

[٤٦٦] ما حدثنيه أَبو عَلِيٌّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيَّ الْإِسْفَرَايِينِيُّ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، وَأَنَا سَأَلْتُهُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَشِّرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

وَقَدْ صَحَّ وَثَبَتَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ صِحَّةُ الْحَدِيثِ، وَظَهَرَ أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ سَاقَ الْحَدِيثَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ شُعَيْبَ بْنَ أَيُّوبَ الصَّرِيفَيْنِي ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَكَذَلِكَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ.

وَقَدْ تَابَعَ الْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاق بْنِ يَسَارٍ الْقُرَشِيُّ.

[٤٦٧] حدثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خَلِيَّ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ. وأخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي بِمَرْوَ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَسُئِلَ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِأَرْضِ الْفَلَاةِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

وَهَكَذَا رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَدْ حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ اللَّهِ جَمِيعًا.

وَبِصِحَّةِ مَا ذَكَرْتُهُ:

[٤٦٨] حدثنا أَبُو الْوَلِيدِ الْفَقِيهُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَهُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بُسْتَانًا فِيهِ مَقْرًى مَاءٍ فِيهِ جِلْدُ بَعِيرٍ مَيْتٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْهُ وَفِيهِ جِلْدُ بَعِيرٍ مَيْتٍ؟ فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ».

هَكَذَا حَدَّثَنَا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ وَقَدْ رَوَاهُ عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ أَوْ ثَلَاثًا.

قال الذهبي في التلخيص: على شرطهما وتركاه للخلاف فيه.

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو أسامة، واختلف عليه من أربعة أوجه:

الوجه الأول: عنه، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر، عن عبد الله، عن ابن عمر، به.

الوجه الثاني: عنه، عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

الوجه الثالث: عنه، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، ومحمد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، به.

الوجه الرابع: عنه، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، به.

تخريج الوجه الأول: (أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر، عن عبد الله، عن ابن عمر، به):

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة، في: (١/٤٦١/٤٦٣) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بن عَلِيِّ بْن عَفَّانَ، حَدَّثَنَا أبو أسامة، وأخبرني عبد الله بن موسى، حَدَّثَنَا إسماعيل بن قتيبة، حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، قالا: حدثنا أبو أسامة. وأخبرني أبو الوليد الفقية، حَدَّثَنَا عبد الله بن محمد بن شيروية، حَدَّثَنَا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا أبو أسامة، حَدَّثَنَا الوليد بن كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّد بن جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ، عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِأَرْضِ الْفَلَاةِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالدَّوَابِّ، فَقَالَ: « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا جَمِيعًا بِجميع رواته وَلَمْ يخرجاه، وأظنهما والله أعلم لم يخرجاه لخلاف فيه على أبي أسامة على الوليد بن كثير».

وأخرجه **أبو بكر بن أبي شيبة**، في «المصنف»، كتاب: الطهارات، باب: الماء إذا كان قلتين أو أكثر (١/١٣٣/ح: ١٥٢٥)، قال: حدثنا أبو أسامة به. ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه»- بترتيب «الإحسان» –كتاب: المياه، باب: ذكر أحد التخصيصين اللذين يخصان عموم الخبر الذي ذكرناه:(٤/٥٧/ح: ١٢٤٩).

وقد توبع أبا بكر، وعثمان، والحسن، وإسحاق من وجوه؛ منها:

- محمد بن العلاء، أخرجه أبو داود في «سـننه»، كتاب: الطهارة، باب: ما ينجس الماء (١/١٧/ح: ٦٣)، ومن طريقه الدارقطني في «سـننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/٨/ح: ٢)، قال: حدثنا محمد بن العلاء، وعثمان بن أبي شيبة، والحسن بن علي، وغيرهم، قالوا: حدثنا أبو أسـامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، به.

قال أبو داود عقبه: وهذا لفظ ابن العلاء، وقال عثمان، والحسـن بن علي: عن محمد بن عباد بن جعفر، قال أبو داود: وهو الصواب.

- **هناد بن السري، والحسين بن حريث**، أخرجه النسائي في «سنننه»، كتاب: الطهارة، باب: التوقيت في الماء (١/٤٦/٥٢)، وعنه الطحاوي في «شـرح مشـكل الآثار»: (٧/٦٤/ح: ٢٦٥٤)، ومن طريقه الدارقطني في «سـننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/٨/ح: ٢)، قال: أخبرنا هناد بن السري، والحسين بن حريث، عن أبي أسامة، به.

- **عبد بن حميد**، أخرجه في «مسنده» - كما في المنتخب منه - (صـ: ٢٥٩/برقم:٨١٧)، قال: أنا أبو أسامة، به.

- **عبد الله بن محمد بن شاكر، ومحمد بن سليمان القيراطي**، أخرجه ابن الجارود في «المنتقي»: (صـ: ٢٣/برقم: ٤٤)، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن شاكر، ثنا أبو أسامة، ح وثنا محمد بن سليمان القيراطي، ثنا أبو أسامة به.

- **يحيى بن حسان**، أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: (٧/٦٣/ح: ٢٦٤٢)، قال: حدثنا بحر بن نصر، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا أبو أسامة حماد بن أسامة، عن الوليد بن كثير المخزومي، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله يعني ابن عمر، به.

- **يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو عبيدة بن أبي السـفر، ومحمد بن عبادة، وحاجب بن سـليمان**، أخرجه الدارقطني في «سـننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا

لاقته النجاسة (١/٥/ح: ١)، قال: ثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل، ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، ثنا أبو أسامة ح وثنا أحمد بن علي بن المعلى، نا أبو عبيدة بن أبي السفر، ثنا أبو أسامة ح وثنا أبو عبد الله المعدل أحمد بن عمرو بن عثمان بواسط، أنا محمد بن عبادة، ثنا أبو أسامة ح وثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، ثنا حاجب بن سليمان، ثنا أبو أسامة، به.

- **هارون بن عبد الله بن مروان، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن جعفر الوكيعي،** أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/٨/ح: ٢)، قال: حدثنا دعلج بن أحمد، ثنا موسى بن هارون، ثنا أبي، ثنا أبو أسامة، ح وثنا دعلج، ثنا عبد الله بن شيرويه، ثنا إسحاق بن راهويه، أنبأنا أبو أسامة، ح وثنا أحمد بن محمد بن زياد، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا أحمد بن جعفر الوكيعي، ثنا أبو أسامة، به.

- **علي بن شعيب**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/١١/ح: ٦)، قال: حدثنا إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات، نا علي بن شعيب، نا أبو أسامة به بنحوه.

- **شعيب بن أيوب**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/١١/ح: ١٢)، قال: فحدثنا به أبو بكر أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني بواسط , نا شعيب بن أيوب , نا أبو أسامة , عن الوليد بن كثير , عن محمد بن جعفر بن الزبير , به بنحوه.

الوجه الثاني: (أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر به):

- أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة، في: (١/٤٦١/٤٦٤) أَخبرناه دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ السِّجْزِيُّ بِبَغْدَادَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الحميدي حدثنا أبو أسامة. وحدثنا علي بن عيسى، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بن مُحَمَّدِ بْنِ زياد، وإبراهيم بن أبي طالب، قالا: حَدَّثَنَا محمد بن عثمان بن كرامة، حدقتا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ

بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابُ وَالسَّبَاعِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

«وهكذا رواة الشافعي في المبسوط، عن الثقة، وهو أبو أسامة بلا شك فيه».

- وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/٩/ح: ٤)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم، نا بشر بن موسى، ح ونا دعلج بن أحمد، نا إبراهيم بن صالح الشيرازي، قالا: نا الحميدي، نا أبو أسامة به.

- وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/١١/ح: ٨). حدثنا عمر بن أحمد بن علي الدربي , نا محمد بن عثمان بن كرامة , نا أبو أسامة , به.

وقد توبع الحميدي، ومحمد بن عثمان من جماعة:

- **الإمام الشافعي:** أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة، في: (١/٤٦١/٤٦٥) حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا الربيع بن سليمان. وأخبرني أبو الحسين بن يعقوب الحافظ، حَدَّثَنَا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الفقيه، بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الْمُزَنِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، أَخْبَرَنَا الثِّقَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجِسًا، أَوْ قَالَ: خبثا».

هَذَا خِلَافٌ لَا يُوهِنُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَدِ احْتَجَّ الشَّيْخَانِ جَمِيعًا بِالْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَإِنَّمَا قَرَنَهُ أَبُو أُسَامَةَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ مَرَّةً عَنْ هَذَا وَمَرَّةً عَنْ ذَاكَ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْه. (ثم ساق الإمام الحاكم رواية أبي أسامه عن محمد بن عباد، ومحمد بن جعفر، كلاهما، عن الوليد كما سيأتي في الوجه الثالث)

- **حجاج بن حمزة الوازي، و أبو يحيى محمد بن سعيد القطان**، أخرجه ابن الجارود في «المنتقي»: (صـــ: ٢٣/برقم: ٤٤)، قال: حدثنا محمد بن عثمان الوراق، وحجاج بن حمزة الوازي، وأبو يحيى محمد بن سعيد القطان قالوا: ثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، به.

- **أحمد بن زكريا بن سفيان الواسطي**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/٩/ح: ٣)، قال: حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر، ثنا أحمد بن زكريا بن سفيان الواسطي، نا أبو أسامة، به.

وقال عقبه: «وكذلك رواه عبد الله بن الزبير الحميدي، عن أبي أسامة، عن الوليد، عن محمد بن عباد بن جعفر، وتابعه الشافعي، عن الثقة عنده، عن الوليد بن كثير، وتابعهم محمد بن حسان الأزرق، ويعيش بن الجهم، وابن كرامة، وأبو مسعود أحمد بن الفرات، ومحمد بن الفضيل البلخي، فرووه عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر».

- **محمد بن حسان الأزرق، ويعيش بن الجهم**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/٩/ح: ٥)، قال: حدثنا إسماعيل بن العباس بن محمد الوراق، نا محمد بن حسان الأزرق، ح ونا عثمان بن إسماعيل بن بكر السكري، نا يعيش بن الجهم، بالحديثة، قالا: نا أبو أسامة به.

- **أبو مسعود أحمد بن الفرات**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/٩/ح: ٥).

- **أحمد بن عبد الحميد الحارثي**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/٨/ح: ١١)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، نا أحمد بن عبد الحميد الحارثي، نا أبو أسامة به.

- **علي بن شعيب**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/١٤/ح: ١٢)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان، نا شعيب بن أيوب، نا أبو أسامة به.

- **محمد بن الفضيل البلخي**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/١٤:١٤)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين الرازي الضرير، نا علي بن أحمد الفارسي، نا محمد بن الفضيل البلخي، نا أبو أسامة، به.

- **شعيب بن أيوب**، أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/١١/ح: ١٢)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان، نا شعيب بن أيوب , نا أبو أسامة , عن الوليد بن كثير , عن محمد بن عباد بن جعفر , به بنحوه.

الوجه الثالث: (عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر، عن عبيد الله -المصَغَّر- ابن عبد الله بن عمر، عن أبيه):

- **أبو بكر بن أبي شيبة**، أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الرد على أبي حنيفة، باب: مسألة نجاسة الماء (٧/٢٨١/ح: ٣٦٠٩٤)، قال: حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه به.

وتابع أبا بكر بن أبي شيبة جماعة؛ منهم:

- **محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، وموسى بن عبد الرحمن المسروقي، و أبو الأزهر حوثرة بن محمد البصري**، أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الوضوء، باب: ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها، والدليل على أن النبي ﷺ إنما أراد بقوله: «الماء لا ينجسه شيء» بعض المياه لا كلها، وإنما أراد الماء الذي هو قلتان فأكثر لا ما دون القلتين منه:(١/٤٩/ح: ٩٢)، قال: نا محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، وموسى بن عبد الرحمن المسروقي، وأبو الأزهر حوثرة بن محمد البصري قالوا: حدثنا أبو أسامة، به.

- **يحيى بن حسان**، أخرجه الدارمي في السنن في كتاب الطهارة- باب قدر الماء الذي لا ينجس (٥٦٩/١) برقم:(٧٥٩)، قال: حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا أبو أسامة به.

وتابع محمدُ بنُ إسحاقَ - في الراجح عنه[١] - الوليدَ بنَ كثيرٍ، عن محمد بن جعفر، به.

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة، في: (٤٦٧/٤٦١/١) حدثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خَلِيَّ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ الْوَهْبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ. وأخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي بِمَرْوَ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَسُئِلَ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِأَرْضِ الْفَلَاةِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

وَهَكَذَا رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَدْ حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ اللَّهِ جَمِيعًا. وَبِصِحَّةِ مَا ذَكَرْتُهُ (ثم خرج الحديث من طريق عاصم بن المنذر، عن عبيد الله كما سيأتي)

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: ما ينجس الماء (٦٤/١٧/١) حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، ح وحدثنا أبو كامل، حدثنا يزيد يعني ابن زريع، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر، به.

وأخرجه الترمذي في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (٩٧/١/ح: ٦٧)، وابن ماجة في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس (١٧٢/١/ح: ٥١٧)، والدارمي في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: قدر الماء الذي لا ينجس

---

[١]، قال الدارقطنيُّ في «العلل»: (٣٧٣/١٢/ح: ٢٧٩٩): «هو وهمٌ، والصواب: عن ابن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه». اهـ

(٥٦٩/١/ح: ٧٥٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الطهارات، باب: الماء إذا كان قلتين أو أكثر (١٣٣/١/ح: ١٥٢٦)، من طرقٍ، عن محمد بن إسحاق، به.

وتابع عاصمُ بنُ المنذر- في الراجح عنه[1]- محمد بن جعفر في الراوية عن عبيد الله:

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة، في: (٤٦٨/٤٦١/١) حدثنا أَبُو الْوَلِيدِ الْفَقِيهُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَهُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بُسْتَانًا فِيهِ مَقْرَى مَاءٍ فِيهِ جِلْدُ بَعِيرٍ مَيْتٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْهُ وَفِيهِ جِلْدُ بَعِيرٍ مَيْتٍ؟ فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ».

هَكَذَا حَدَّثَنَا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ وَقَدْ رَوَاهُ عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ أَوْ ثَلَاثًا.

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: ما ينجس الماء (١٧/١/ح: ٦٥)، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا عاصم بن المنذر، عن عبيد الله، به.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى»: (صـــــ: ٢٤/ح: ٤٦)، وابن المنذر في «الأوسط»: (٢٧٠/١/ح: ١٨٩)، كلاهما من طريق عاصم بن المنذر، به.

الوجه الرابع:(عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ):

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة، في: (٤٦٦/٤٦١/١) ما حدثنيه أَبو عَلِيٌّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الْإِسْفَرَايِينِيُّ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، وَأَنَا سَأَلْتُهُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَشِّرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ،

[1] كما في «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٢٤٠/٤).

قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابُ وَالسَّبَاعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

وَقَدْ صَحَّ وَثَبَتَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ صِحَّةُ الْحَدِيثِ، وَظَهَرَ أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ سَاقَ الْحَدِيثَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ شُعَيْبَ بْنَ أَيُّوبَ الصَّرْيَفِيْنِي ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَكَذَلِكَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ.

وقد سبق تخريجه عند الدارقطني في الوجه الأول والثاني من طريق شعيب على التفريق لا الجمع. وقد اعتمد الإمام ذات القرينو التي اعتمدها الإمام الحاكم وذلك لورود الحديث عن شعيب بن أيوب على الوجهين، قال: « فلما اختلف على أبي أسامة في إسناده أحببنا أن نعلم من أتى بالصواب فنظرنا في ذلك فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه , عن أبي أسامة , عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعا , عن محمد بن جعفر بن الزبير ثم أتبعه , عن محمد بن عباد بن جعفر فصح القولان جميعا عن أبي أسامة وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير , وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعا عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه فكان أبو أسامة مرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ومرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر. والله أعلم».

دراسة الأسانيد:

الوجه الأول: (أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر، عن عبد الله، عن ابن عمر، به):

أ- دراسة إسناد الحاكم في «المستدرك»:

الطريق الأولى:

١- **أبو العباس محمد بن يعقوب** بن يُونُس بن مَعْقِلِ بْنُ سِنَانٍ الأموي مولاهم النيسابوري المَعْقِلِي المُؤَذِّن الوَرَّاق، أبو العباس الأصم. قال الذهبي: محدث خراسان،

ومسند عصره، أَذَّنَ سبعين سنة بمسجده، حدث له الصَّمَمُ بعد الرحلة. روى عن أحمد بن الأزهر العَبْدِي، والربيع بن سليمان الْمُرَادِيّ وغيرهما. وروى عنه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، وأبو عبد الله بن الأخْرَم، وغيرهما. قال الحاكم: حدَّث في الإسلام ستًّا وسبعين سنة، ولم يُخْتَلَف في صدقه، وصحة سماعاته، وضبط أبيه يعقوب الوَرَّاق لها. وقال ابن خزيمة: ثقة. وقال ابن أبي حاتم: بلغنا أنه ثقة صدوق. وقال أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي: الثقة المأمون. وقال أبو الوليد الباجي: ثقة مشهور. وقال الذهبي: الإمام المفيد الثقة، محدث المشرق، ولد سنة ٢٤٧ هـ، وتُوفِيَ بنيسابور في ربيع الآخر سنة ٣٤٦ هـ، وله ٩٩ سنة[١]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة.

٢- **أَبُو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ عَلِيّ بنِ عَفَّانَ العَامِرِيُّ**، الكُوْفِيُّ. روى عن: معاوية بن هشام، وأبي أسامة، وغيرهما. وروى عنه: أبو العباس الأصم، وإسماعيل بن محمد الصفار، وغيرهما. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: صدوق. و قال الدارقطني: الحسن وأخوه محمد ثقتان. و قال مسلمة بن قاسم: كوفي ثقة. وقال ابن حجر: صدوق مات سنة سبعين ومائتين، وقيل: إن أبا داود روى عنه.[٢].

وخلاصة حاله: أنه ثقة، تبعًا للأكثرين.

الطريق الثانية:

٤- عبد الله بن محمَّد بن موسى بن كعب، أبو محمَّد، الكَعْبِي، العلاّف، الصَّيْدلاني، النَّيسَابُوري. روى عن: الفضل بن محمَّد بن المسيب الشعراني،، وإسماعيل بن قتيبة، وعلي بن عبد العزيز، وغيرهم. روى عنه: أبو عبد الله الحاكم -في "مستدركه"، ونسبه إلى

---

[١] «تاريخ دمشق»: (٢٨٩/٥٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٨/٤٥٢/١٥)، و«تذكرة الحفاظ»: (٨٣٥/٨٦٠/٣)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٦٢/٢٥)، و«العبر»: (٢٧٩/٢)، و«الوافي بالوفيات»: (١٦٩/٩)، و«شذرات الذهب»: (٣٧٣/٢).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (٢٦١/٢/ ٥٢٩)، و«التقريب»: (ص ١٦٢/برقم ١٢٦١)، و«الجرح والتعديل»: (٩٠/٢٢/٣).

جده، ووصفه بالمعدِّل، وذكر أنه حدثه من أصل كتابه بنيسابور - وأبو نصر بن قتادة، وأبو عبد الرحمن السلمي، وغيرهم.

قال الحاكم في "تاريخه": محدث كثير الرِّحْلة، والسماع، صحيح السماع. وقال الذهبي: المحدث العالم الصادق، توفي في سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. وخلاصة حاله: أنه ثقة.[١].

٥- إسماعيل بن قتيبة بن عبد الرحمن، أبو يعقوب السلمي النيسابوري. روى عن: يحيى بن يحيى، وأحمد بن حنبل، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم. وروى عنه: عبد الله بن محمَّد بن موسى، وابن خزيمة، وأحمد بن إسحاق الصبغي، وغيرهم. قال الحاكم: سمعت أبا بكر بن إسحاق يقول: كان الإنسان إذا رآه يذكر السلف؛ لسمته، وزهده، وورعه. كنا نختلف إليه فيخرج، فيقعد على حصباء النهر، والكتاب بيده، فيحدثنا، وهو يبكي، وإذا قال: حدثنا يحيى بن يحيى، يقول: رحم الله أبا زكريا. وقال الحاكم أيضًا: قرأ إسماعيل على ابن أبي شيبة المصنفات كلها، وهي أجل رواية عندنا لابن أبي شيبة. وقال الذهبي: كان من حملة الحجة، ومن سالكي المحجة، رحمه الله. وقال الذهبي أيضًا: الإمام، القدوة، المحدث، الحجة. توفي في رجب سنة ٢٨٤هـ لعله جاوز الثمانين. وخلاصة حاله: أنه ثقة.[٢].

٦- أبو بكر هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو بكر الكوفي. روى عن: عبد الله بن المبارك، وجرير بن عبد الحميد، ووكيع بن الجراح، وجماعة. روى عنه: البخاري، ومسلم، وجعفر بن محمد الفريابي، وآخرون.

---

[١] «مختصر تاريخ نيسابور»: (صـ: ٩١/ ترجمة: ١٨٨٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٢٧٠/ ٧١)، «المستدرك»: (١/ ٩٦/ ١٣٥)، (٣/ ٨٤/ ٤٥١٣).

[٢] «سيرأعلام النبلاء»: (١٣/ ٣٤٤/ ١٦٠)، «طبقاتالحنابلة»: (١/ ١٠٥)، «الوافي بالوفيات»: (٩/ ١١٦)، «تاريخ الإسلام»: (٢١/ ١٢٧)، «الجرح والتعديل»: (٢/ ١٩٤/ ٦٥٥).

قال أحمد بن حنبل: صـــدوق. قال العجلي وأبو حاتم وابن خراش وابن قانع: ثقة، زاد العجلي: كان حافظا للحديث، وزاد ابن قانع: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان متقنا حافظا دينا ممن كتب وجمع وصـــنف وذاكر وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع، وقال الخطيب: كان متقنا حافظا مكثرا، وقال الذهبي: الحافظ عديم النظير الثبت، وقال ابن حجر: ثقة حافظ صاحب تصانيف من العاشرة مات سنة خمس وثلاثين ومائتين.[١].

٧- عثمان بن محمد: هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العسيُّ مولاهم، أبو الحســن بن أبي شــيبة الكوفي، أخو أبي بكر بن أبي شــيبة، والقاســم بن أبي شــيبة، وكان أكبر من أبي بكر، روى عن إســماعيل بن عَلِيَّةَ، وحاتم بن إســماعيل المدني، وهشام بن كثير، وغيرهم. وروى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وغيرهم. قال ابن معين، والعجلي: ثقة. وقال ابن معين أيضًـا: ثقة صـدوق. وقال أبو حاتم: سـمعت رجلا يسأل محمد بن عبد الله بن نمير عن عثمان فقال: سبحان الله ومثله يسأل عنه إنما يسأل هو عنا. وقال أبو حاتم: هو صــدوق. وقال الذهبي: تُكُلِمَ فيه وهو صــدوق. وقال ابن حجر: ثقة حافظ شهير له أوهام، تُوفِيَ سنة ٢٣٩ هـ وله ٨٣ سنة[٢]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة حافظ ربما وهم.

الطريقة الثالثة:

٨- أبو الوليد، هو حَسَّـانُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ هَارُوْنَ النَّيْسَـابُوْرِيُّ، الشَّـافِعِيُّ. روى عن: عبد الله بن محمد بن شــيروية، ومحمد بن نعيم، وأحمد بن الحســن بن عبد الجبار الصــوفي، وغيرهم. وروى عنه: الحاكم، وأبو بكر الحيري القاضــي، وأبو الفضــل أحمد بن محمد السهلي الصَّفار، وغيرهم. قال الحاكم: هو إمام أهل الحديث بخراسان. وقال أيضًا: صـنف أبو الوليد «المسـتخرج على صـحيح مسـلم». وقال محمد بن الذهلي: ولقد كان أبو

---

[١] «الكاشف»: (٥٩٢/١)، (٢٩٤٦)، و«تهذيب التهذيب»: (١/٢/٦)، و«التقريب»: (ص: ٣٢٠)، (٣٥٧٥).

[٢]: «معرفة الثقات»: (٢١٨/١٣٠/٢)، و«الثقات»: (١٤٣٩٥/٤٥٤/٨)، و«الكاشــف»: (٣٧٣٥/١٢/٢)، و«المغني»: (٤٠٢٧/٤٢٥/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٩٩/١٣٥/٧)، و«التقريب»: (ص: ٣٨٦/برقم: ٤٥١٣).

الوليد هذا من أركان الدين. وقال ابن كثير: وله فهم مليح وعلم غزير ومعرفة باللغة والمعاني والفقه. وقال الذهبي: الإمام الأوحد الفقيه الحافظ المفتي شيخ خراسان. وقال ابن العماد الحنبلي: كان بصيرًا بالحديث وعلله، وهو ثقة أثنى عليه غير واحد. توفي في ربيع الأول سنة ٣٤٤هـ عن ٧٢ سنة. **وخلاصة حاله** أنه ثقة إمام فقيه.[١].

٩- أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه بن أسد القرشي. روى عن: إسحاق بن راهويه، وعمرو بن زرارة، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وغيرهم، روى عنه: ابن خزيمة، وأبو عبد الله بن الأخرم، وأبو الوليد، وغيرهم. قال الذهبي: قال الحاكم: ابن شيرويه الفقيه أحد كبراء نيسابور، له مصنفات كثيرة تدل على عدالته واستقامته، روى عنه حفاظ بلدنا. ثم سمى جماعة وقال: واحتجوا به. وقال الذهبي الفقيه، أحد كبراء نيسابور. له مصنفات كثيرة تدل على نبله. سمع " المسند " من ابن راهوية وخلاصة حالة: إمام حافظ.. مات ابن شيرويه: سنة خمس وثلاث مائة.[٢].

١٠- أَبُو يَعْقُوْبَ إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ مَخْلَدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ نِ تَمِيْمٍ بنُ رَاهْوَيْه التَّمِيْمِيُّ، ثُمَّ الحَنْظَلِيُّ، المَرْوَزِيُّ- بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وفي آخراها زاي نسبة إلى مرو بلدة - نَزِيلُ نَيْسَابُوْرَ. روى عن: حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ، وابن عُلَيَّة، وبقية بن الوليد، وغيرهم. وروى عنه: الجماعة سوى ابن ماجه، وروى عنه ابن شيرويه، وغيرهم. قال موسى بن هارون: كان مولد إسحاق سنة ١٦٦هـ قال أحمد: إسحاق عندنا إمام من ائمة المسلمين. وقال النسائي: ثقة مأمون. وقال أبو حاتم: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ. وقال أبو داود: إسحاق بن راهويه تغير قبل أن يموت بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيام فرميت به. وقال ابن حجر: ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه

---

[١]«سير أعلام النبلاء»: (٢٧٧/٤٩٢/١٥)، «شذرات الذهب»: (٣٧٧/٢)، «المقتنى»: (٦٥٦٥/١٣٩/٢)، «البداية والنهاية»: (٢٦٩/١١).

[٢]«سير أعلام النبلاء»: (٩٦/١٦٦/١٤)، «شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي»: (٢٤٦/٢)، «الوافي بالوفيات للصفدي»: (٤٧٦/١٧).

تغير قبل موته بيسير. تُوفِيَ سنة ٢٣٧هـ، وقيل: ٢٣٨ هـ، وهو ابن ٧٧ سنة. خلاصة حاله: أنه ثقة حافظ مجتهد. مولده في سنة إحدى وستين ومائة، ومات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.[١].

١١- أَبُو أُسَامَةَ: هو حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ القرشي مولاهم، أبو أسامة الكُوْفِيُّ. روى عن هشام بن عروة، والأعمش، وغيرهم. وروى عنه أحمد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما. قال أحمد، وابن معين: ثقة. وقال أحمد أيضًا: كان ثبتًا ما كان أثبته! لا يكاد يخطيء. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا كثير الحديث يُدَلِّسُ ويُبَيِّنُ تدليسه. وقال العجلي: كان ثقة، وكان يُعَدُّ من حكماء أصحاب الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: حجة عالم أخباري. وقال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دَلَّسَ، وكان بأخرة يُحَدِّثُ من كتب غيره، تُوفِيَ سنة ٢٠١هـ، وهو ابن ٨٠ سنة[٢].

وخلاصة حاله: أنه ثقة ثبت من المرتبة الثانية من المدلسين.

١٢- الوليد بن كثير: هو الوليد بن كثير القرشي، أبو محمد المدني الكوفي. حدث عن: محمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن عباد؛ وغيرهما. وحدث عنه: أبو أسامة حماد بن أسامة، وسفيان بن عيينة؛ وغيرهما. قال عيسى بن يونس، وإبراهيم بن سعد، ويحيى بن معين، وأبو داود، والذهبي: ثقة، وقال سفيان بن عيينة: كان صدوقًا، وقال الساجي: صدوق ثبت يحتج به، وقال ابن معين في موضع آخر: ثقة لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق عارف بالمغازي رمي برأي الخوارج، مات سنة إحدى وخمسين ومائة، روى له الجماعة[٣]. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة، تبعًا للأكثرين.

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (١/١٩٠/٤٠٨)، «تقريب التهذيب»: (ص: ٩٩/برقم: ٣٣٢)، «تاريخ بغداد»: (٦/٣٤٥/٣٣٨١)، «الجرح والتعديل»: (٢/٢٠٩/٧١٤).

[٢] «الطبقات الكبرى»: (٦/٣٩٤)، و«التاريخ الكبير»: (٣/٢٨/١١٣)، و«الجرح والتعديل»: (٣/١٣٢/٦٠٠)، و«معرفة الثقات»: (١/٣١٨/٣٥٢)، و«الثقات»: (٦/٢٢٢/٧٤٥٣)، و«الكاشف»: (١/٣٤٨/١٢١٢)، و«تهذيب التهذيب»: (١/٣/٣)، و«التقريب»: (ص: ١٧٧/برقم: ١٤٨٧)، و«طبقات المدلسين»: (ص: ٣٣/برقم: ٤٤).

[٣] «الجرح والتعديل»: (٩/١٤)، و«تهذيب الكمال»: (٣١/٧٣)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/١٣٠)، و«الكاشف»: (٢/٣٥٤)، و«تقريب التهذيب»: (٥٨٣).

١٣- محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي. حدث عن: عبد الله بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير؛ وغيرهما. وحدث عنه: الوليد بن كثير، وعبد الملك بن جريج؛ وغيرهما. قال النسائي، وابن حجر: ثقة. مات سنة بضع عشرة ومائة روى له الجماعة[١]. **وخلاصة حاله**: أنه ثقة.

١٤- عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، أبو عبد الرحمن المدني. حدث عن: عبد الله بن عمر، وأبي هريرة؛ وغيرهما. وحدث عنه: محمد بن عباد بن جعفر، والزهري؛ وغيرهما. قال وكيع بن الجراح، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وابن حجر: ثقة؛ مات سنة خمس ومائة[٢]. **وخلاصة حاله**: أنه ثقة.

١٥- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: هو الصحابي الجليل عَبْد اللَّه بْن عُمَر بْن الخطاب الْقُرَشِيّ العدوي، أسلم مَعَ أَبِيهِ وهو صغير لم يبلغ الحلم، وهو أحد المكثرين من الصحابة رضي الله عنهم، وأحد العبادلة رضي الله عنهم، وكان من أشد الناس اتباعًا للأثر، مات رحمه الله سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها[٣].

ب- دراسة متابعة (محمد بن العلاء، وهناد بن السري، والحسين بن حريث، وعبد بن حميد، وعبد الله بن محمد بن شاكر، ويحيى بن حسان، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبي عبيدة بن أبي السفر، ومحمد بن عبادة، وحاجب بن سليمان، وهارون بن عبد الله بن مروان،، وأحمد بن جعفر الوكيعي، وعلي بن شعيب، وشعيب بن أيوب عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، به).

---

[١] «تهذيب الكمال»: (٥٧٩/٢٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٨١/٩)، «تقريب التهذيب»: (٤٧١).

[٢] «ترتيب معرفة الثقات»: (٤٣/٢)، و«الجرح والتعديل»: (٩٠/٥)، و«تهذيب الكمال»: (١٨٠/١٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٥٠/٥)، و«تقريب التهذيب»: (٣١٠).

[٣] «الاستيعاب»، لابن عبد البر: (٩٥٠/٣)، و«أسد الغابة» لابن الأثير: (٣٣٦/٣).

١- محمد بن العلاء بن كريب الهَمْدَانِيُّ، أبو كُرَيب الكوفي،. **خلاصة حاله** أنه ثقة حافظ، ومن أنزله عن ذلك .على تشددهم .لم يذكر سببًا[١].

٢- هَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ بنِ مصعب بن أبي شبر التَّمِيمِيُّ الدَّارِمِيُّ، أبو السَّرِيِّ الكوفيُّ، ثقة. تُوفِيَ سنة ٢٤٣هـ، وله ٩١ سنة[٢].

٣- الحسين بن حريث بن الحسن، أبو عمار المروزي، قال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر، والذهبي: ثقة. توفي سنة ٢٤٤هـ[٣].

٤- أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ بنُ حُمَيْدِ بن نَصْرٍ الكِسِّيُّ- بِكَسْر أَولهَا وَتَشْديد السِّين الْمُهْملَة نِسْبَة إِلَى كس وَهِي مَدِينَة بِمَا وَرَاء النَّهر بِقرب نخشب ذكرهَا الْحفاظ فِي تواريخهم كَذَلِك غير أَن النَّاس يكثرون ذكرهَا بِفَتْح الْكَاف والشين الْمُعْجَمَة - وَيُقَالُ لَهُ: الكَشِّيُّ - بِالفَتْحِ وَالإِعجَامِ - يُقَالُ: اسْمُهُ: عَبْدُ الحَمِيْدِ. ثقة حافظ. مات سنة تسع وأربعين ومائتين.[٤].

٥- أَبُو البَخْتَرِيِّ، عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ شَاكِرٍ، العَنْبَرِيُّ، البَغْدَادِيُّ، ثقة[٥].

٦- يحيى بن حسان بن حيَّان التِّنِّيسِي البكري، أبو زكرياء البصري. **خلاصة حاله:** أنه ثقة. وتوفي بمصر سنة ٢٠٨هـ[٦].

---

[١] «الجرح والتعديل»: (٢٣٩/٥٢/٨)، و«ثقات ابن حبان»: (١٠٥/٩)، و«تذكرة الحفاظ»: (٥١٢/٦٢/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٣٦/٣٤٢/٩)، و«التقريب»: (ص: ٥٨٤/رقم: ٦٢٠٤).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (١٠٩/٦٣/١١)، و«التقريب»: (ص: ٥٧٤/برقم: ٧٣٢٠).

[٣] «الجرح والتعديل»: (٢٢٥/٥٠/٣)، و«الكاشف»: (١٠٨٢/٣٣٢/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٥٩٢/٢٨٩/٢)، و«التقريب»: (ص: ١٦٦/برقم: ١٣١٤).

[٤] «سير أعلام النبلاء»: (٨١/٢٣٥/١٢)، «تهذيب التهذيب»: (٨٤٣/٤٠٢/٦)، «التقريب»: (ص ٣٦٨/برقم ٤٢٦٦)، «اللباب»: (٩٨/٣).

[٥] «سير أعلام النبلاء»: (١٩/٣٣/٣)، و«تاريخ بغداد»: (٥١٩٦/٨٢/١٠).

[٦] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٤/١٧٣/١١)، «تقريب التهذيب»: (ص: ٥٨٩/برقم:٧٥٢٩)، «الكاشف»: (٦١٥٢/٣٦٣/٢)، «الجرح والتعديل»: (٥٧٤/١٣٥/٩)، «الثقات»: (١٦٢٧٧/٢٥٢/٩)، «تاريخ الإسلام»: =

٧- يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور العَبْدِيُّ، أبو يوسف الدَّوْرَقِيُّ، ثقة، تُوفِيَ سنة ٢٥٢هـ[١].

٨- أَبُو عُبَيدة بْن أَبي السفر الهمداني الكوفي، هو أَحْمَد بْن عَبد اللَّهِ بْن مُحَمَّد، صدوق، مات سنة ٢٥٨هـ[٢].

٩- محمد بن عَبَادة بن البختري، أبو عبد الله الواسطي. ثقة[٣].

١٠- حاجب بن سليمان بن بسام، أبو سعيد المَنْبجي[٤]. صدوق يهم، مات سنة ٢٦٥هـ[٥].

١١- هارون الحمال: هو ابن عبد الله بن مروان البغدادي، أبو موسى البزاز: ثقة؛ مات سنة ٢٤٣هـ، عن ٨٠ سنة[٦].

١٢- أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرٍ الكُوْفِيُّ، الوَكِيْعِيُّ، الضَّرِيْرُ: ثقة حافظ[٧].

(٤٣٨/١٤)، «سير أعلام النبلاء»: (١٥/١٢٧/١٠)، «رجال مسلم»: (١٨٢٠/٣٣٥/٢)، «رجال صحيح البخاري»: (١٣١٩/٧٨٩/٢).

[١] «تهذيب التهذيب»: (٦٤٣/٣٣٥/١١)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٦٠٧/برقم: ٧٨١٢).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (٤١/١)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٨١/برقم: ٦٠).

[٣] «الجرح والتعديل»: (١٧/٨)، و«تهذيب الكمال»: (٤٤٧/٢٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٢١٩/٩)، و«تقريب التهذيب»: (٤٨٦).

[٤] بفتح الميم، وسكون النون، إحدى بلاد الشام. «الأنساب»: (٤٨٥/١١).

[٥] «الثقات»: (٢١٢/٨)، و«تهذيب الكمال»: (٢٠٠/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٤/٢)، و«التقريب»: (١٤٤).

[٦] «الجرح والتعديل»: (٩٢/٩)، و«تهذيب الكمال»: (٩٦/٣٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/١١)، و«تقريب التهذيب»: (٥٦٩).

[٧] «سير أعلام النبلاء»: (٢٠١/٥٧٤/١٠)، و«تاريخ بغداد»: (١٩٤٤/٩٥/٥).

١٣- عَلِيّ بْن شُعَيب بْن عديّ، أَبُو الْحَسَن البَغْداديُّ السِّمْسار: ثقة، مات سنة ٢٥٣ هـ[١].

١٤- شعيب بن أيوب الصَّرِيْفيني[٢]، الواسطي، أبو بكر القاضي. **خلاصة حاله** أنه ثقة، تبعًا للأكثرين، وما ذكره ابن حبان من جرح لم يُفَسَّر، ولم يتابعه أحد عليه، ولعل مرجعه إلى تدليسه، والعلم عند الله تعالى. ذكره ابن حجر في «طبقات المدلسين» في المرتبة الثالثة.[٣].

١٤- أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ الكُوْفِيُّ: ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

١٥- الوليد بن كثير القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١٦ - محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١٧- عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١٨- عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

ثانيا: دراسة الوجه الثاني: (أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، به).

أ- دراسة إسناد الحاكم في «المستدرك»:

الطريق الأولى:

١ــ دعلج- بفتح أوله وسكون المهملة وفتح اللام- بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو محمد السجزي البغدادي. روى عن: محمد بن علي بن زيد الصائغ، وعلي بن عبد العزيز البغوي،

---

[١] «تاريخ بغداد»: (٣٦١/١٢٧/٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٣٢/٧).

[٢] بفتح الصاد المهملة، وكسر الراء، وسكون الياء المنقوطة باثنتين، والفاء بين اليائين، نسبة إلى صريفين قرية من أعمال واسط، وفي آخرها النون. «الأنساب»: (٥٨/٨).

[٣] «الثقات»: (٣٠٩/٨)، و«تهذيب الكمال»: (٥٠٥/١٢)، و«الكاشف»: (٤٨٦/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٠٥/٤)، و«التقريب»: (٢٦٧)، و«طبقات المدلسين»: (١٣).

وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرهم. وروي عنه: أبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان، وغيرهم. قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا. وقال الدارقطني: كان ثقة مأمونًا. وقال الحاكم: شيخ أهل الحديث في عصره. وقال الذهبي: ثقة. وقال الدارقطني: صنفت لدعلج «المسند الكبير» فكان إذا شك في حديث ضرب عليه، ولم أر في مشايخنا أثبت منه. توفي سنة ٣٥١ هـ.[١].

٢- بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة، أبو علي الأسدي البغدادي. روى عن: عبد الله بن الزبير الحميدي،، وخلف بن الوليد، وسعيد بن منصور، وغيرهم. وروى عنه: دعلج بن أحمد، وإسماعيل بن محمد الصفار، والطبراني، وغيرهم. قال الخطيب: كان ثقة أمينًا عاقلًا ركينًا. وقال الدارقطني: ثقة نبيل، وكان عبد الله بن أحمد يكرمه. وقال بشر سمعت أبي يقول: ولدتَ سنة ١٩٠هـ وكان ربما قال في أول سنة ١٩١هـ وقال إسماعيل الخطبي: مات رحمه الله يوم السبت لأربع بقين من ربيع الأول سنة ٢٧٧هـ وقال الذهبي: الإمام الحافظ الثقة، وقال أيضًا: كان ثقة رئيسًا محتشمًا كثير الرواية عاش ٩٨ سنة.[٢].

٣- الحميدي: هو عبد الله بن الزُّبير بن عيسى، أبو بكر الأسدي، الحميدي، المكي «صاحب المسند» روى عن: ابن عيينة، ومحمد بن إدريس الشافعي وغيرهما. وروى عنه: البُخاري، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، وغيرهما. قال أحمد: الحميدي عندنا إمام. وقال أبو حاتم: هو أثبت النَّاس في ابن عُيينة، وهو رئيس أصحابه، وهو ثقة إمام. وكان أجل أصحاب الحميدي. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وذكره ابن حبان في «الثِّقات»، فقال: صاحب سنة وفضل ودين. وقال ابن عدي: ذهب مع الشَّافعي إلى مصر وكان من خيار

---

[١]«تاريخ دمشق»: (٢٠٨٤/٢٧٧/١٧)، «تاريخ بغداد»: (٤٤٩٥/٣٨٧/٨)، «طبقات الشافعية الكبرى»: (١٨٣/٢٩١/٣)، «البداية والنهاية»: (٢٧٥/١١)، «العبر»: (٨٧/٢)، «الوافي بالوفيات»: (١٣/١٤)، «تاريخ الإسلام»: (٥٣/٢٦).

[٢]«تاريخ بغداد»: (٣٥٢٣/٨٦/٧)، «العبر»: (٤١٤/١)، «سير أعلام النبلاء»: (١٧٠/٣٥٢/١٣)، «الجرح والتعديل»: (١٤١٥/٣٦٧/٢).

النَّاس. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه أجلّ أصحاب ابن عيينة[١]. **وخلاصة حاله أنه:** ثقة حافظ فقيه، أثبت النَّاس في ابن عُيينة، ورئيس أصحابه.

الطريق الثانية:

٤- علي بن عيسى بن إبراهيم بن محمد، أبو الحسن الحيري. روى عن إبراهيم بن أبي طالب، والحسين بن محمد بن زياد، ومحمد بن صالح بن جميل، ومسدد بن قطن، وغيرهم. وروى عنه: أبو عبد الله الحاكم. قال الحاكم: ثقة. وقال أبو عبد الله محمد بن الفضل: ثقة مأمون. وقال الذهبي: صنف التصانيف، وعاش خمسا وثمانين سنة. وخلاصة حاله ما قرره الإمام الحاكم.[٢].

٥- الحسين بن محمد بن زياد العبدي النيسابوري، أبو علي المعروف بالقَبَّاني. روى عن: محمد بن عثمان بن كرامة، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، ودعلج بن أحمد، وعلي بن عيسى الحيري، وغيرهم. قال الحاكم: كان أحد أركان الحديث وحفاظ الدنيا، رحل وأكثر السماع وصنف المسند والأبواب والتاريخ والكنى ودونت عنه، سمعت أبا عبد الله بن يعقوب يقول: كان الحسين القباني أحفظ الناس لحديثه وأعرفهم بالأسامي والكنى، وكان مجتمع أهل الحديث بعد مسلم عنده. وقال الذهبي: الإمام الحافظ الثقة. وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف. تُوفِيَ جدي سنة ٢٨٩ هـ.[٣].

٦- إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله بن خالد النيسابوري المزكي، أبو إسحاق النيسابوري. سمع: إسحاق بن راهويه، وأبا قدامة السرخسي، ومحمد بن عثمان بن كرامة، وغيرهم. حدث عنه: أبو يحيى الخفاف، وإمام الأئمة ابن خزيمة، علي بن عيسى، وغيرهم. ذكره الحاكم، فقال: إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال، جمع

---

[١] «الثقات»: (١٣٧٧٩/٣٤١/٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٧٢/٢١٥/٥)، و«تقريب التهذيب»: (رقم: ٣٣٢٠).

[٢] «تاريخ دمشق»: (٢٦٩/٥١). «تاريخ الإسلام»: (٢٥/ ١٧٠).

[٣] «تهذيب التهذيب»: (٦٣٠/٣١٧/٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ ١٦٨/برقم: ١٣٤٨)، «الكاشف»: (١١٠٩/٣٣٥/١).

الشيوخ والعلل. وقال عبد الله بن سعد يقول: ما رأيت مثل إبراهيم بن أبي طالب، ولا رأى مثل نفسه. وقال عبد الله بن سعد يقول: توفي إبراهيم: في ثاني رجب، سنة خمس وتسعين ومائتين.[١].

٧- محمد بن عثمان بن كرامة الوراق، أبو عبد الله الكوفي. روى عن: أبي أسامة حماد بن أسامة، وسفيان بن عقبة؛ وغيرهما. روى عنه: البخاري، ومسلم؛ إبراهيم بن أبي طالب، وغيرهما. قال أبو حاتم، ومحمد بن عبد الله بن سليمان، وداود بن يحيى: صدوق، وقال مسلمة: بغدادي ثقة، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ست وخمسين ومائتين[٢]. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة، لم يقدح في توثيقه أحد.

٨- أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ الكُوْفِيُّ: سبق، وهو: ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

٩- الوليد بن كثير القرشي، سبق، وهو: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١٠- محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة القرشي المخزومي. حدث عن: عبد الله بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس؛ وغيرهما. وحدث عنه: الوليد بن كثير، وعيسى بن يونس؛ وغيرهما. قال يحيى بن معين، وأبو زرعة، وابن حجر: ثقة، روى له الجماعة، وقال محمد بن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وقال أبو حاتم: لا بأس به[٣]. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة، تبعًا للجمهور.

١١- عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، سبق، وهو ثقة. تقدم في الوجه الأول.

---

[١] «شذرات الذهب»: (٢١٨/٢)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٧٧/٥٤٧/١٣)، «طبقات الحفاظ»: (٦٣٨/٢).

[٢] «الجرح والتعديل»: (٢٥/٨)، و«تهذيب الكمال»: (٩١/٢٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٠١/٩)، و«تقريب التهذيب»: (٤٩٦).

[٣] «الجرح والتعديل»: (١٤٥١/٢٦٦/٧)، و«الثقات»: (١٥٥٦٦/١٢٨/٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤٠/٣٤٥/١٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٨٥/١٨٩/٩)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٤٨٠/برقم: ٥٩١٢).

١٢- عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

ب: دراسة متابعة: (حجاج بن حمزة الوازي، وأبو يحيى محمد بن سعيد القطان، وأحمد بن زكريا الواسطي، ومحمد بن حسان الأزرق، ويعيش بن الجهم، وأحمد بن الفرات، وأحمد بن عبد الحميد الحارثي، وشعيب بن أيوب، ومحمد بن الفضيل البلخي):

١- حجّاج بْن حمزة العِجْليُّ الرَّازيُّ، أَبُو يوسف،. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة.[١]

٢- أبو يحيى محمد بن سعيد: هو محمد بن سعيد بن غالب البغدادي، أبو يحيى العطار ويقال: القطان الضرير. **خلاصة حاله** أنه ثقة، تبعًا للأكثرين، ولا يلتفت إلى تضعيف ابن قانع؛ لأنه قد وثقه ابن أبي حاتم وهو تلميذه، وتلميذ الراوي أعرف به.[٢].

٣- أحمد بن زكريا بن سفيان، أبو عبد الله الواسطي: حدث عن: أبي أسامة حماد بن أسامة، وسعيد بن طهمان. وحدث عنه: علي بن عبد الله بن مبشر، أسلم بن سهل الواسطي. لم يتكلم فيه أحد بجرح ولا تعديل[٣]. **خلاصة حاله:** مجهول الحال.

٤- محمد بن حسان بن فيروز الأزرق، أبو جعفر البغدادي. **وخلاصة حاله:** ثقة، تبعًا للجمهور.[٤].

---

[١] «الجرح والتعديل»: (١٥٨/٣)، و«تاريخ الإسلام»: (١٦٨/٦٣/٦)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٢٩٥/٣).

[٢] «الجرح والتعديل»: (١٥٨/٣)، و«تاريخ الإسلام»: (١٦٨/٦٣/٦)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٢٩٥/٣).

[٣] «تاريخ واسط»: (٣٢).

[٤] «ترتيب معرفة الثقات»: (٢٣٥/٢)، و«تهذيب الكمال»: (٥٢/٢٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٩٨/٩)، و«تقريب التهذيب»: (٤٧٣).

٥- يعيش بن الجهم، أبو الحسن الحَدِيثي[١]. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة حيث لم أقف على ما يقدح في توثيقه[٢].

٦- أحمد بن الفرات، هو أحمد بن الفرات بن خالد الضبي أبو مسعود الرازي نزيل أصبهان ثقة حافظ. توفي سنة ٢٥٨هـ[٣].

٧- أحمد بن عبد الحميد بن خالد الحارثي الكوفي. **وخلاصة حاله** أنه ثقة.[٤].

٨- شعيب بن أيوب الصَّرِيْفيني[٥]، الواسطي، أبو بكر القاضي. **خلاصة حاله** أنه ثقة، تبعًا للأكثرين، وما ذكره ابن حبان من جرح لم يُفَسَّر، ولم يتابعه أحد عليه، ولعل مرجعه إلى تدليسه، والعلم عند الله تعالى. ذكره ابن حجر في «طبقات المدلسين» في المرتبة الثالثة.[٦].

٩- محمد بْن الفُضَيْل البلْخيّ الزّاهد. **وخلاصة حاله** أنه صدوق. تُوُفّي سنة ٢٥٨هـ[٧].

١٠- أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ الكُوْفِيُّ: ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

١١- الوليد بن كثير القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

---

[١] بفتح الحاء، وكسر الدال المهملتين، وبعدهما الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، وفي آخرها الثاء المثلثة نسبة إلى الحديثة بلدة على الفرات. «الأنساب»: (٨٤/٤).

[٢] «الجرح والتعديل»: (٣١٠/٩)، و«الثقات»: (٢٩٢/٩)، و«الكامل في الضعفاء»: (٢٨٦/٧).

[٣] «سير أعلام النبلاء»: (١٧٦/٤٨٠/١٢)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٧/٦٦/١)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٨٣/برقم: ٨٨).

[٤] «الثقات»: (٥١/٨)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني»: (٨٥)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب»: (١٩٣).

[٥] بفتح الصاد المهملة، وكسر الراء، وسكون الياء المنقوطة باثنتين، والفاء بين اليائين، نسبة إلى صريفين قرية من أعمال واسط، وفي آخرها النون. «الأنساب»: (٥٨/٨).

[٦] «الثقات»: (٣٠٩/٨)، و«تهذيب الكمال»: (٥٠٥/١٢)، و«الكاشف»: (٤٨٦/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٠٥/٤)، و«التقريب»: (٢٦٧)، و«طبقات المدلسين»: (١٣).

[٧] «تاريخ الإسلام»: (٤٩٠/١٨٨/٦).

١٢- محمد بن عباد بن جعفر: ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

١٣- عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

١٤- عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

ثالثا: دراسة الوجه الثالث: (عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر، عن عبيد الله -المصَغَّر- ابن عبد الله بن عمر، عن أبيه).

أ- سند ابن أبي شيبة.

١- أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ الكُوْفِيُّ: ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

٢- الوليد بن كثير القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٣- محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٤ - عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، أبو بكر المدني. حدث عن: عبد الله بن عمر، والصميتة الليثية؛ وغيرهما. وحدث عنه: محمد بن جعفر بن الزبير، ونافع مولى ابن عمر؛ وغيرهما. قال أبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وابن حجر: ثقة، مات سنة ١٠٦هـ، روى له الجماعة[1]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة.

٥- عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

ب- دراسة متابعة: (محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، وموسى بن عبد الرحمن المسروقي، وأبو الأزهر حوثرة بن محمد البصري، يحيى بن حسان):

[1] «ترتيب معرفة الثقات»: (١١١/٢)، و«تهذيب الكمال»: (٧٨/١٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٣/٧)، و«تقريب التهذيب»: (٣٧٢).

١- محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي القرشي، أبو جعفر البغدادي المدائني الحافظ، قاضي حلوان **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت حافظ. توفيَ سنة ٢٥٤هـ وقيل ٢٦٠هـ أو قبلها بقليل أو بعدها بقليل[١].

٢ـ مُوسَى بن عبد الرحمن بن سعيد بن مسروق بن معدان بن المرزبان الكندي الْمَسْرُوقِيُّ أبو عيسى الكوفي. قال الذهبي وابن حجر: ثقة. توفي سنة ٢٥٨هـ[٢].

٣- حوثرة بن مُحَمَّد بن قديد المنقري، أَبُو الأزهر البَصْرِيّ الوراق. **وخلاصة حاله** أنه ثقة، ولم أقف على من غمزه بأدنى جرح.[٣].

٤ـ يحيى بن حسان بن حيَّان التِّنِّيسِي البكري، أبوزكرياء البصري. ثقة صاحب حديث. تقدم في الوجه الأول.

٥- أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ الكُوْفِيُّ: ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

٦- الوليد بن كثير القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧ - محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٨- عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٩- عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

---

(١) «الجرح والتعديل»: (١٦٥٨/٣٠٥/٧)، و«الثقات»: (١٥٥٣٠/١٢١/٩)، و«الكاشف»: (٤٩٧٢/١٨٩/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٥٤/٢٤٢/٩)، و«التقريب»: (ص: ٤٩٠/برقم: ٦٠٤٥)، و«لسان الميزان»: (٥٨٥٩/٥١٨/٧).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٦٨٢/١٥٠/٨)، و«الثقات»: (١٥٧٩١/١٦٤/٩)، و«الكاشف»: (٥٧١٣/٣٠٥/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٣٤/٣١٧/١٠)، و«التقريب»: (ص:٥٥٢/برقم:٦٩٨٧).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٦٥/٣)، و«تقريب التهذيب»: (ص:١٨٤/برقم: ١٥٩١)، و«تحفة اللبيب»: (٣٦٨/١).

ج- دراسة متابعة محمد بن إسحاق، للوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر (عند الحاكم)

الطريق الأولى:

١- أبو العباس محمد بن يعقوب بن يُونُس بن مَعْقِلِ بْنُ سِنَانٍ الأموي مولاهم النيسابوري المَعْقَلِي المُؤَذِّن الوَرَّاق، أبو العباس الأصم، سبق في الوجه الأول، وهو: ثقة.

٢- محمد بن خالد بن خلي الحمصي أبو الحسين، روى عن أحمد بن خالد الوهبي، وأبي اليمان الحكم بن نافع،. وخلاصة حاله: ثقة.[١].

٣- أحمد بن خالد الوهبي: هو أحمد بن خالد الوهبي، أبو سعيد، خلاصة حاله: ثقة.[٢].

الطريق الثانية:

١- أبو العباس عبد الله بن الحسين بن الحسن بن أحمد بن النضر بن حكيم النضري المروزي، قاضي مرو ومسندها. محدث مسند صدوق. توفي سنة ٣٥٧ هـ، على ٩٣ سنة.[٣].

٢- الحارث بن محمد بن أبي أسامة أبو محمد التميمي: ثقة مصنف.[٤].

---

[١] «مشيخة النسائي»: (١٦/٥٠/١)، و«الجرح والتعديل»: (١٣٤٣/٢٤٤/٧)، و«تهذيب الكمال»: (٥١٧٦/١٣٧/٢٥)، و«تهذيب التهذيب»: (١٩٦/١٤٠/٩).

[٢] «التاريخ الكبير»: (١٤٨٣/٢/٢)، و«الجرح والتعديل»: (٤٦/٤٩/٢)، و«الثقات»: (١٢٠٣١/٦/٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥٢٢/٢٠٩/٨)، و«تهذيب الكمال»: (٣٠/١٤٠/١).

[٣] «سير أعلام النبلاء»: (٦٠/١٦)، و«تاريخ الإسلام»: (١٦٢/٢٦).

[٤] «الثقات»: (١٨٣/٨)، و«تاريخ بغداد»: (٤٣٣٢/٢١٨/٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٨٨/١٣).

٣- يزيد بنُ هَارُوْنَ بنِ زَاذِي السُّلَمِيّ مَوْلاَهُمْ، أَبُو خَالِدٍ الوَاسِطِيُّ. ثقة متقن عابد. مات سنة ٢٠٦ هـ، وقد قارب التسعين.[١].

١- محمد بن إسحاق: هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار. ويقال: كومان المدني، أبو بكر. ويقال: أبو عبد الله المطلبي مولاهم، نزيل العراق. **وخلاصة حاله**: ثقة إمام في المغازي والسير، صدوق في الأحكام وغيرها، وتدليسه لا يقبل إلا إذا صرح بالتحديث عن شيخه. تُوفِيَ سنة ١٥٠هـ وقيل غير ذلك[٢].

٢ - محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٣- عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

٤- عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

د- دراسة متابعة عاصم بن المنذر، لمحمد بن جفر، في الرواية عن ابن عمر(عند الحاكم):

١- أبو الوليد، هو حَسَّانُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ هَارُوْنَ النَّيْسَابُوْرِيُّ، الشَّافِعِيُّ، خلاصة حاله: ثقة عابد. توفي سنة: ٣٤٩ هـ[٣].

٢- محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن شرويه، أبو بكر بن عبد الله، الشَيْروي، النَّيْسابُوري ثم الفَسَوي، خلاصة حاله: ثقة، مات سنة ٣٨٨ هـ[٤].

---

[١] «سير أعلام النبلاء»: (١١٨/٣٥٨/٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٦١٢/٣٢١/١١)، و«التقريب»: (صـ: ٦٠٦/برقم: ٧٧٨٩).

[٢] «الطبقات»: (٣٢١/٧)، و«الجرح والتعديل»: (١٠٥٣٤/٣٨٠/٧)، و«الكامل»: (١٦٢٣/١٠٢/٦)، و«سؤالات البرقاني»: (صـ: ٥٨/برقم ٤٢٢)، و«تاريخ بغداد»: (٥١/٢١٤/١)، و«الكاشف»: (٤٧١٨/١٥٦/٢)، و«تاريخ الإسلام»: (٥٨٨/٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٥١/٣٤/٩)، و«التقريب»: (صـ: ٤٦٧/برقم: ٥٧٢٥)، و«طبقات المدلسين»: (صـ:٥١ /برقم: ١٢٥).

[٣] «سير أعلام النبلاء»: (٤٩٢/١٥)، و«تذكرة الحفاظ »: (٨٩٥/٣).

[٤] «الأنساب»: (٣/ ١١٥)، (٤/ ٣٦٤)، «النبلاء»: (١٦/ ٤٥٢).

٣ـــ الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء، أبو العباس الشيباني الخراساني النسوي صاحب المسند. خلاصة حاله: ثقة حافظ مصنف، مات سنة سنة ٣٠٣هـ [١].

٤ـ إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي الناجي، أبو إسحاق البصري. خلاصة حاله: ثقة يهم قليلا. تُوفِيَ سنة ٢٣١هـ [٢].

٥ـــ هُدْبَةُ بن خالد بن الأسود بن هدبة القيسي الثوباني، أبو خالد البصري، خلاصة حاله: ثقة عابد تفرد النسائي بتليينه. توفي سنة ٢٣٥هـ [٣].

٦- حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دِيْنَارٍ البَصْرِيُّ، أَبُو سَلَمَةَ: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وساء حفظه بأخرة، وحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وزياد الأعلم، وقيس بن سعد، وأشباههم ليس بذاك؛ فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا. وروايته هنا عن عاصم بن المنذر. تُوفِيَ سنة في ذي الحجة ١٦٧هـ [٤].

٧- عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام القرشى الأسدى المدنى. **خلاصة حاله** صدوق كما قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله. [٥].

٨- عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

٩- عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

---

[١] «سير أعلام النبلاء»: (٩٢/١٥٧/١٤)، «تاريخ دمشق»: (١٣٣٩/٩٩/١٣)، «تذكرة الحفاظ»: (٧٢٤/١٩٧/٢).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (٢٠٠/٩٨/١)، «التقريب»: (صـ ٨٨/برقم: ١٦٢)، «الكاشف»: (١٢٧/٢١٠/١).

[٣] «تهذيب التهذيب»: (٥٣/٢٤/١١) «تقريب التهذيب»: (صـ ٥٧١/برقم: ٧٢٦٩«الكاشف»: (٥٩٤٢/٣٣٤/٢).

[٤] «الاغتباط»: (صـ ٩٦/برقم: ٢٨)، و«الكواكب النيرات»: (٦/٤٦٠/١)، و«الكاشف»: (١٢٢٠/٣٤٩/١)، و«ميزان الاعتدال»: (٢٢٥١/٥٩٠/١)، و«شرح علل الترمذي»: (٦٢١/٢ - ٦٢٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١٤/١١/٣)، و«التقريب»: (صـ ١٧٨/برقم: ١٤٩٩).

[٥] «تهذيب التهذيب»: (٧٥/٥)، و«تقريب التهذيب»: (صـ٢٨٦/برقم: ٣٠٧٩).

رابعا: دراسة الوجه الرابع: (سند الحاكم).

١- محمَّد بن علي بن الحسين، أبو علي الواعظ، الإِسْفَرايِيني، بن السَّقَاء. روى عن: إبراهيم بن محمَّد بن أبي ثابت، وسلمة بن علي بن سعيد الرازي، وعلي بن مبشر، وغيرهم. وروى عنه: الحاكم في "مستدركه" ببخارى، وذكر أنه حدثه من أصل كتابه، وابنه أبو الحسن علي بن محمَّد، وأبو سعيد أحمد بن محمَّد الكرابيسي، وغيرهم. قال الحاكم في "تاريخه": من حفاظ الحديث، والجوالين في طلبه، والمعروفين بكثرة الحديث والتصنيف للشيوخ والأبواب، وصحبة الصالحين من أئمة الصوفية، وقال ابن عبد الهادي في "الطبقات": الحافظ الفقيه. وقال الذهبي في "النبلاء": الإمام الحافظ البارع الثقة، كان ذا رحلة واسعة، وكان علامةً صالحًا خيرًا واعظًا، من كبار الفقهاء الشافعية. وخلاصة حاله: أنه ثقة مصنف.[١].

٢- على بن عبد الله بن مُبَشر بن دينار، أبو الحسن الواسطي. روى عن: أَحْمَد بن سنان القطان، وعيسى بن شَاذَان، وشعيب بن أيوب، وغيرهم وعنه: أبو الحسن الدَّارقُطْنِي في "سننه"، والحاكم أبو عبد الله في "مستدركه"، وأبو علي الواعظ، الإِسْفَرايِيني، وغيرهم. قال الدَّارقُطْنِي: كان ثقة. وقال في "الأفراد" كان من الثقات. ووثقه وصحح له في غير ما موضع من "السُّنَن". وقال الذَّهَبِي: الإمام الثقة المحدِّث. مات سَنَة أربع وعشرين وثلاثمائة، وقيل: في جمادى الأولى سَنَة خمس وعشرين، قال الذَّهَبِي: وهذا أصح. وخلاصة حاله: أنه ثقة.[٢].

٣- شعيب بن أيوب الصَّرِيْفيني، الواسطي، أبو بكر القاضي. **سبق في الوجه الأول، وخلاصة حاله** أنه ثقة

---

[١]«تاريخ دمشق»: (٥٤/ ٣٠٠/ ٦٧٨٣)، «الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم»: (٢/ ٩٨٤/١١٤٨)، «سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ٣٥٠/ ٢٥١).

[٢]«السُّنَن»: (١/ ١٢٣، ١٢٤)، (٢/ ١٧١)، «أطراف الغرائب والأفراد»: (١/ ٢٥٢)، «سير أعلام النبلاء»: (١٥/ ٢٥/ ١٣).

٤- أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ الكُوْفِيُّ: ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

٥- الوليد بن كثير القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٦ - محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٧- محمد بن عباد بن جعفر: ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

٨- عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي: ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٩- عبد الله بن عمر، رضي الله عنه، صحابي جليل. تقدم في الوجه الأول.

النظر والترجيح

بعد النظر في طرق الحديث وقرائن الترجيح يظهر أن الوجه الأول رواه سبعة عشر منهم خمسة عشر ثقة، واثنان أحدهما صدوق، وهو: أَبُو عُبَيدة بْن أَبي السفر، والأخر: صدوق يهم، وهو: حاجب بن سليمان، كما أن منهم ثلاثة روو الوجه الثاني أيضا، وهم: عثمان بن أبي شيبة، والحسن بن علي، وشعيب، والذي روى الرابع أيضا وجمع بين الوجهين، فيما روى أبو بكر بن أبي شيبة ويحيى بن حسان الوجه الأول والثالث.

وروى الوجه الثاني أحد عشر راويا، منهم تسعة ثقات، وواحد صدوق، هو: محمد بْن الفُضَيْل البلْخيّ، وأخر ضعيف، هو: أحمد بن زكريا بن سفيان.

وروى الوجه الثالث: خمسة من الثقات منهم إثنان من رواة الوجه الأول، هما: أبو بكر بن أبي شيبة، ويحيى بن حسان، وتوبع فيه أيضا أيا أسمه من محمد بن إسحاق في الرواية عن الوليد، كما تابع عاصم بن المنذر، محمد بن جعفر في الرواية عن عبيد الله.

وأما الوجه الرابع فقد جمع فيه شعيب بن أيوب بين محمد بن جعفر ـــ، ومحمد بن عباد.

وقد نظر أهل العلم في هذا الاختلاف، فمنهم من رجَّحَ، ومنهم من جمع، فممَّنْ رجَّح، الوجه الأول: أبو حاتم، قال ابنُ أبي حاتمٍ، قُلْتُ لأبي: إن حجاج بْنَ حمزة حدَّثنا عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، فقال: عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله

بن عمر، عن ابن عمر مرفوعًا. فقال أبي محمد بن عباد بن جعفر ثقةٌ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقةٌ، والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبهُ.[١].

وابنُ منده أيضـا، قال: اختُلف على أبي أسـامة، فرُوى عنه عن الوليد بن كثير، عن محمد ابن عباد بن جعفر، وقال مرةً: عن محمد بن جعفر بن الزبير، وهو الصوابُ.[٢].

فيما رجح الوجه الثاني: أبو داود السجستاني، فقال: وقال عثمانُ والحسنُ بنُ عليّ: عن محمد بن عباد بن جعفر، وهو الصوابُ. وقد سبق ذلك في التخريج.

وقال ابن حجر: «إنَّ هذا ليس إضطرابًا قادحًا، فإنه على تقدير أن يكون الجميعُ محفوظًا، انتقالٌ من ثقة إلى ثقةٍ، وعند التحقيق، الصوابُ أنه عن الوليد ابن كثير، عن محمَّد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر -المكبر-، وعن محمَّد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر -المصغر- ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم».[٣].

وذهب إلى الجمع وتصويب الوجهين الأول والثاني، الإمام الحاكم معتمدا قرينة رواية شعيب بن أيوب لكلا الوجهين عن أبي أسامة، وقال: وَقَدْ صَحَّ وَثَبَتَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ صِحَّةُ الْحَدِيثِ، وَظَهَرَ أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ سَاقَ الْحَدِيثَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ شُعَيْبَ بْنَ أَيُّوبَ الصَّرِيفَيْنِي ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَكَذَلِكَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ.

كما اعتمد هذه القرينة الإمام الدارقطني أيضا، فقال: « فلما اختلف على أبي أسامة في إسناده أحببنا أن نعلم من أتى بالصواب فنظرنا في ذلك فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه , عن أبي أسامة , عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعا , عن محمد بن جعفر بن الزبير ثم أتبعه , عن محمد بن عباد بن جعفر فصح القولان جميعا عن أبي أسامة وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير , وعن محمد بن عباد بن جعفر

---

[١]«العلل»(ج ١ / صـ: ٥٤٦).

[٢]«نصب الراية»(ج ١ / صـ: ١٠٦).

[٣]«التلخيص الحبير»(ج ١ / صـ: ١٣٦).

جميعا عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه فكان أبو أسـامة مرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ومرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر. والله أعلم».

وقال الحافظُ العلائي في «جزء له في تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده»[١]، بعد أن ساق بعض الطرق:

«فقد ثبت بهذه الطرق عنهم روايةُ الحديث عن أبي أسامة على الوجهين جميعًا، وذلك يُفيد كونه عند أبي أسامة عنهما جميعًا وإلا لما اختلف الرجل الواحدُ في ذلك، خصوصًا ابنا أبي شيبة في حفظهما وإتقانهما».

ومما تقدم يظهر أن الخلاف السـابق ليس اضـطرابًا قادحًا، فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظًا، انتقال من ثقة إلى ثقة، فالوجه الأول والثاني رواهما الوليد بن كثير عن محمَّد بن جعفر بن الزُّبير، وعن محمَّد بن عبَّاد جميعًا عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، فكان أبو أسـامة تارةً يُحَدِّث به عن الوليد بن كثير عن محمَّد بن جعفر، وتارةً يحدِّث به عن الوليد عن محمَّد بن عبَّاد، والوجه الثالث وإن قَلَّ عدد رواته عن أبي أسامة عن الوجه الأول والثاني إلا أن الوليد ومحمد بن جعفر كلاهما توبع عليه.

وعليه يمكننا القول بأنه متى وجد لكل وجه ما يرجحه أخذ به فتكون الوجوه الأربعة محفوظة.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من وجوهه الأربعة محفوظ صـحيح، كما تقدم بيانه في التخريج ودراسـة الأسانيد والنظر والترجيح.

---

[١] (ص: ٣٤).

القرينة الثانية: أن يروي جماعة عن المدار بوجه ويرويه آخرُونَ بوجه أخر ثم يأتي راو فيرويه عن المدار عن غير واحدٍ مُبْهَمينَ.

(نص الحاكم) قال الحاكم: في كتاب فضائل القرآن، ذكر فضائل سور، وآي متفرقة، في: (٣/١٤١/٢١٢١)، وهو في الطبعة الهندية:(١/صـ: ٥٦٩) أخبرنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، وَعَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْحُمَيدي، حدثنا سفيان، حدثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عن عبيد الله بن أبي نهيك عن سَعْدٍ، قَالَ: أَتَيْتُهُ فَسَأَلَنِي مَنْ أَنْتَ فَأَخْبَرْتُهُ عَنْ نَسَبِي، فَقَالَ سَعْدٌ وَ تُجَارٌ كَسَبَةٌ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي يَسْتَغْنِي بِهِ.

وَعِنْدَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فِيهِ إِسْنَادٌ آخَرُ:

(٣/١٤١/٢١٢٢) حدثناه أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وحدثنى عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أبي مُلَيْكَةعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، قَالَ: قَالَ لَهُ سَعْدٌ: تُجَّارٌ كَسَبَةٌ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أبي نَهِيك:

(٣/١٤١/٢١٢٣) أخبرناه أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ الْمَخْزُومِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».

قَدِ اتَّفَقَتْ رِوَايَةُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَسَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، وَقَدْ خَالَفَهُمَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ:

(٢١٢٤/١٤٢/٣) أخبرناه عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ شَرِيكٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بكير. وأخبرنا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْفَقِيهُ بِبُخَارَى، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أُنَيْفٍ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».

لَيْسَ تَدْفَعُ رِوَايَةَ اللَّيْثِ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، فَإِنَّهُمَا أَخَوَانِ تَابِعِيَّانِ وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الرِّوَايَتَيْنِ رِوَايَةُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَهُوَ أَحَدُ الْحُفَّاظِ الْأَثْبَاتِ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ:

(٢١٢٥/١٤٢/٣) حدثناه مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا **عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ نَاسٍ دَخَلُوا عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ**، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْقُرْآنِ، فَقَالَ سَعْدٌ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».

فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ رَادٍ وَاحِدٍ، إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ رُوَاةٍ لِسَعْدٍ.

وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

تخريج الحديث:

هذا الحديث عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، به.

الوجه الثاني: عنه، عن عبد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، به.

تخريج الوجه الأول: (عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، به)

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب فضائل القرآن، ذكر فضائل سور، وآي متفرقة، في: (٢١٢١/١٤١/٣) أخبرنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، وَعَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْحُمَيدي، حدثنا سفيان، حدثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عن عبيد الله بن أبي نهيك عن سَعْدٍ، قَالَ: أَتَيْتُهُ فَسَأَلَنِي مَنْ أَنْتَ فَأَخْبَرْتُهُ عَنْ نَسَبِي، فَقَالَ سَعْدٌ وَ تُجَارٌ كَسَبَةٌ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي يَسْتَغْنِي بِهِ.

والحديث أخرجه الحميدي في مسنده، في:(١٩٢/١)، برقم:(٧٦) ثنا سفيان، ثنا عمرو بن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» قال سفيان يعني يستغني به.

وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب الصلاة- باب استحباب الترتيل في القراءة، في:(٧٤/٢)، برقم:(١٤٧٠)، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الصلاة- باب النائم والسكران والقراءة على الغناء في:(٤٨٣/٢)، في:(٤١٧١)، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب صلاة التطوع- في حسن الصوت بالقرآن، في:(٢٥٧/٢)، برقم:(٨٧٣٨)، وأحمد في مسنده في:(١٢٥/٣)، في:(١٥٤٩)، والبزار في مسنده في:(٦٨/٤)، في:(١٢٣٤)، والدارمي في السنن في كتاب الصلاة- باب التغني بالقرآن، في:(٩٣٤/٢)، برقم:(١٥٣١)، وأبو يعلى في مسنده، في:(٩٣/٢)، برقم:(٧٤٨)، والإسماعيلي في المستخرج في كتاب الحج- باب ذكر الخبر المبيح للقارئ أن يتغنى بالقرآن إذا كان حسن الصوت، في:(٤٧٢/٢)، برقم:(٣٨٧٦)، والقضاعي في مسنده في:(٢٠٦/٢)، في:(١١٩٤)، كلهم من طرق عن سفيان، عن عمرو بن دينار، به. عدا عبد الرزاق وابن أبي شيبة فعن سفيان.

وقال البزار عقبه: هذا الحديث عن سعد لا نعلم له إسنادا أحسن من هذا الإسناد.

وقد تابع ابن جريج، عمرو بن دينار في رواية هذا الوجه عن ابن أبي مليكة:

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب فضائل القرآن، ذكر فضائل سور، وآي متفرقة، (٢١٢٢/١٤١/٣) حدثناه أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وحدثنى عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أبي مُلَيْكَةعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، قَالَ: قَالَ لَهُ سَعْدٌ: تُجَّارٌ كَسَبَةٌ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وأخرجه الحميدي في مسنده، في:(١٩٢/١)، برقم:(٧٧) ثنا سفيان، ثنا ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك قال: لقيني سعد بن أبي وقاص في السوق فقال: اتجار كسبة اتجار كسبة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن».

وتابع سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ الْمَخْزُومِيُّ، عمرو بن دينار في رواية هذا الوجه عن ابن أبي مليكة:

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب فضائل القرآن، ذكر فضائل سور، وآي متفرقة، (٢١٢٣/١٤١/٣) أخبرناه أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ الْمَخْزُومِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».

قَدِ اتَّفَقَتْ رِوَايَةُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَسَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، وَقَدْ خَالَفَهُمَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده في:(١٦٤/١)، برقم:(١٩٨)، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب صلاة التطوع- في حسن الصوت بالقرآن، في:(٢٥٧/٢)، برقم:(٨٧٣٩)، وأحمد في مسنده، في:(٧٤/٣)، برقم:(١٤٧٦)، والدارمي في السنن في كتاب الصلاة- باب التغني بالقرآن، في:(٩٣٤/٢)، برقم:(١٥٣٢) كلهم من طريق سعيد بن حسان، به. عدا أبي داود الطيالسي فعن سعيد.

وتابع حسام بن مِصَك، عمرو بن دينار في رواية هذا الوجه عن ابن أبي مليكة:

أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث، في:(٢/صـــ: ١٧٠) حدثني شبابة، عن حسام بن مصكّ، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن نهيك أو ابن أبي نهيك قال حسام فلقيت عبد الله بن نهيك أو ابن أبي نهيك فحدثني أنه دخل على "سعد" وعنده متاع رثٌّ ومثال رثٌّ، فقال: ال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن". قال أبو عبيد، فذكره رثاثة المتاع والمثال عند هذا الحديث، ينبئك أنَّه إنَّما أزاد الاستغناء بالمال القليل، وليس الصوت من هذا في شيء.

والقضاعي في مسند الشهاب، في:(٢٠٧/٢)، برقم:(١١٩٦) أنا أبو محمد، أنا ابن جامع، نا علي، نا أبو عبيد، نا شبابة، عن حسام بن مصك، به.

وتابع الليث بن سعد، عمرو بن دينار في رواية هذا الوجه عن ابن أبي مليكة:

أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان- في كتاب العلم- ذكر الزجر عن أن لا يستغني المرء بما أوتي من كتاب الله جل وعلا، في:(٣٢٦/١)، في:(١٢٠) أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، قال: حدثنا يزيد بن موهب، قال: حدثنا الليث، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن».

قال أبو حاتم: معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس منا» في هذه الأخبار يريد به: ليس مثلنا في استعمال هذا الفعل؛ لأنا لا نفعله، فمن فعل ذلك فليس مثلنا.

وأخرجه الإسماعيلي في المستخرج في كتاب الحج- باب ذكر الخبر المبيح للقارئ أن يتغنى بالقرآن إذا كان حسن الصوت، في:(٤٧٢/٢)، برقم:(٣٨٧٥) حدثنا محمد بن حيويه،، قثنا أبو الوليد، قثنا الليث، قثنا ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك، به.

وأخرجه الدارمي في السنن في كتاب فضائل القرآن- باب: التغني بالقرآن، في:(٢١٨٧/٤)، برقم:(٣٥٣١) حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا ليث بن سعد، حدثنا ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نهيك، به. قال عقبه: قال ابن عيينة: يستغني. قال أبو محمد: " الناس يقولون: عبيد الله بن أبي نهيك".

وأخرجه الإسماعيلي في المستخرج في كتاب الحج- باب ذكر الخبر المبيح للقارئ أن يتغنى بالقرآن إذا كان حسن الصوت، في:(٤٧٢/٢)، برقم:(٣٨٧٣) حدثنا أبو أمية، قثنا شبابة، قثنا الليث بن سعد، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

تخريج الوجه الثاني: (عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، به)

قال الحاكم: قَدِ اتَّفَقَتْ رِوَايَةٌ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَسَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، وَقَدْ خَالَفَهُمَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ:

أخرج الحاكم في المستدرك في كتاب فضائل القرآن، ذكر فضائل سور، وآي متفرقة،(٢١٢٤/١٤٢/٣) أخبرناه عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ شَرِيكٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بكير. وأخبرنا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْفَقِيهُ بِبُخَارَى، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أُنَيْفٍ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».

قال الحاكم: لَيْسَ تَدْفَعُ رِوَايَةَ اللَّيْثِ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، فَإِنَّهُمَا أَخَوَانِ تَابِعِيَّانِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الرِّوَايَتَيْنِ رِوَايَةُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَهُوَ أَحَدُ الْحُفَّاظِ الْأَثْبَاتِ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ:

وأخرج الحاكم في المستدرك في كتاب فضائل القرآن، ذكر فضائل سور، وآي متفرقة، (٢١٢٥/١٤٢/٣) حدثناه مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ نَاسٍ دَخَلُوا عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْقُرْآنِ، فَقَالَ سَعْدٌ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».

قال الحاكم: فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ رَادٍ وَاحِدٍ، إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ رُوَاةٍ لِسَعْدٍ.

وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب الصلاة- باب استحباب الترتيل في القراءة، في:(٧٤/٢)، برقم:(١٤٦٩) حدثنا أبو الوليد الطيالسي، وقتيبة بن سعيد، ويزيد بن خالد بن موهب الرملي، بمعناه، أن الليث حدثهم، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص - وقال: يزيد، عن ابن أبي مليكة، عن سعيد بن أبي سعيد. وقال قتيبة: هو في كتابي، عن سعيد بن أبي سعيد - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن».

وأخرجه أحمد في مسنده، في:(٩٩/٣)، برقم:(١٥١٢) حدثنا حجاج، أخبرنا ليث، وأبو النضر، حدثنا ليث، حدثني عبد الله بن أبي مليكة القرشي ثم التيمي، عن عبد الله بن أبي نهيك، به.

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده، في:(صـ: ٨٠)، برقم:(١٥١) حدثنا أبو الوليد، قال: ثنا ليث بن سعد، قال: ثنا عبد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله بن أبي نهيك، به.

دراسة الأسانيد:

الوجه الأول:(سند الحاكم)

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، أبو بكر النيسابوري الشافعي الفقيه المعروف بالصّبْغِي. سمع من: بشر بن موسى، وإسماعيل بن قتيبة، ومحمد بن أيوب، وغيرهم. وروى عنه: أبو بكر الإسماعيلي، وأبو أحمد الحاكم، وأبو عبد الله الحاكم، وغيرهم. قال الحاكم: أقام يفتي نيفًا وخمسين سنة، لم يؤخذ عليه في فتاويه مسألة وهم فيها. وله الكتب المطولة مثل: الطهارة والصلاة والزكاة، ثم كذلك إلى آخر كتاب «المبسوط»، وله كتاب «الأسماء والصفات»، وكتاب «الرؤية»، وكان يخلف ابن خزيمة في الفتوى بضع وعشرة سنة في الجامع وغيره. وقال الحاكم: كان يضرب المثل بعقله ورأيه، وقال السمعاني: أحد العلماء المشهورين بالفضل والعلم الواسع، شمائله وفضائله أكثر من أن يسعها هذا المقام. وقال الذهبي: الإمام العلامة المفتي شيخ الإسلام، جمع وصنَّف، وبرع في الفقه، وتميز في علم الحديث. وقال السبكي: أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث. ولد في رجب سنة ثمان وخمسين ومائتين، ومات في شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة عن أربع وثمانين سنة[(١)].

وخلاصة حاله: ثقة حافظ فقيه ورع.

٢- علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر، أبو الحسن النيسابوري المعدل الإمام. واسم حمشاذ محمد. روى عن: بشر بن موسى، والفضل بن محمد الشعراني، وعلي بن عبد العزيز، وغيرهم. وروى عنه: الحاكم، وابن منده، وأبو الحسن بن محمد بن الحسين العلوي، وغيرهم. قال الحاكم: كان من أتقن مشايخنا، وأكثرهم تصنيفًا، وصنف «المسند الكبير» في أربعمائة جزء، وعمل الأبواب في مائتين وستين جزءًا، والتفسير في مائتين وثلاثين جزءًا. وقال أبو بكر أحمد بن إسحاق: صحبّت علي بن حمشاذ من الحضر والسفر، فما أعلم أن الملائكة كتبت عليه خطيئة. وقال أبو أحمد الحاكم: ما رأيت في مشايخنا أثبت في

(١) «تاريخ الإسلام»: (٢٥٦/٢٥)، «شذرات الذهب»: (٣٦١/٢)، «الوافي بالوفيات»: (١٥٠/٦)، «العبر»: (٦٣/٢)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٧٤/٤٨٣/١٥)، «طبقات الشافعية الكبرى»: (٧٦/٩/٣)، «النجوم الزاهرة»: (٣١٠/٣).

الرواية، والتصنيف من علي بن حمشاذ. وقال الذهبي: الحافظ أحد الأئمة، وقال أيضًا: ثقة حافظ. توفي يوم الجمعة في شوال ٣٣٨هـ[١]. **وخلاصة حاله: ثقة حافظ.**

٣- بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة، أبو علي الأسدي البغدادي. سبق في الصورة الأولى، وهو: ثقة ثبت.

٤- الحميدي: هو عبد الله بن الزُّبير بن عيسى، أبو بكر الأسدي، الحميدي. سبق في الصورة الأولى، وهو: ثقة حافظ فقيه، أثبت النَّاس في ابن عُيينة، ورئيس أصحابه.

٥- ابن عيينة: هو سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُوْنٍ الهِلاَلِيُّ - هذه النسبة إلى بني هلال، وهي قبيلة نزلت الكوفة، أَبُو مُحَمَّدٍ، الكُوْفِيُّ، ثُمَّ المَكِّيُّ، مولى محمد بن مزاحم، أخي الضحاك بن مزاحم. روى عن: محمد بن عجلان، وعبد الملك بن عمير، وغيرهما. وروى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن موسى الأنصاري، وغيرهما. قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: إمام ثقة، وأثبت أصحاب الزهري مالك، وابن عيينة، وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شُعْبَةَ. وقال العجلي: كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان حسن الحديث، يُعَدُّ من حكماء أصحاب الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا كثير الحديث حجة. وقال الذهبي: ثقة ثبت حافظ إمام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دَلَّسَ لكن عن الثقات، وذكره أيضًا في طبقات المدلسين، وعدَّه من الطبقة الثانية، وهذا يعني أن أئمة النقد احتملوا تدليسه، وأنه ليس بقادح، توفي سنة: ١٩٨هـ وخلاصة حاله: ثقة حافظ فقيه إمام حجة.[٢]

٦- عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمَحِيُّ مولاهم. روى عن: ابن عباس، وابن الزبير، وابن أبي مليكة، وغيرهم. وروى عنه: ابن عيينة، ومالك، وابن جريج، وغيرهم. قال

---

[١] «تاريخ الإسلام»: (١٦٥/٢٥)، «الوافي بالوفيات»: (٥٤/٢١)، «المنتظم»: (٥٩٤/٣٦٤/٦)، «العبر»: (٥٥/٢)، «طبقات الحفاظ»: (ص:٣٥٩/برقم:٨١٣)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٢١/٣٩٨/١٥).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (٢٠٥/١٠٤/٤)، «الثقات»: (٨٣٠٠/٤٠٣/٦)، «معرفة الثقات»: (٦٣١/٤١٧/١)، «الجرح والتعديل»: (٩٧٣/٢٢٥/٤)، «الكاشف»: (٢٠٠٢/٤٤٩/١)، «تقريب التهذيب»: (ص: ٢٤٥/برقم: ٢٤٥١).

أحمد: كان شعبة لا يقدم على عمرو بن دينار أحدًا لا الحكم ولا غيره يعني في التثبت. وقال مسعر: كان عمرو بن دينار أشد إتقانًا للحديث. وقال ابن عيينة: كان ثقة ثقة. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: أحد الأعلام ثقة ثبت. تُوفِيَ سنة ١٢٥هـ وقيل: سنة ١٢٦هـ خلاصة حاله: أحد الأعلام ثقة ثبت. تُوفِيَ سنة ١٢٥هـ وقيل: سنة ١٢٦هـ[١].

٧- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان، أبو محمد التيمي المكي، كان قاضيًا لابن الزبير ومؤذنًا له.

روى عن: عبد الله بن أبى نهيك، والعبادلة الأربعة، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وعائشة، وأم سلمة، وغيرهم. وروى عنه: عمرو بن دينار، والليث بن سعد، وابن جريج، وجماعة. قال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. قال البخاري: قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من الصحابة رضي الله عنهم. وقال ابن سعد: ولاه ابن الزبير قضاء الطائف، وكان ثقة كثير الحديث. وقال البخاري: يكنى أبا محمد، وله أخ يقال: له أبو بكر. وقال العجلي: مكي تابعي ثقة. وقال ابن حبان في «الثقات»: رأى ثمانين من الصحابة رضي الله عنهم. وقال أيضًا: كان من الصالحين والفقهاء في التابعين والحفاظ والمتقنين. وقال ابن حجر: ثقة فقيه. تُوفِيَ سنة ١١٧هـ وقيل: سنة ١١٨هـ[٢].

وخلاصة حاله: أنه ثقة فقيه مكثر، جمعا بين الأقوال فيه.

٨- عبد الله بن أبى نهيك القرشى المخزومى الحجازى المدنى، ويقال: عبيد الله. رَوَى عَن: سعد بْن أَبي وقاص. رَوَى عَنه: عَبد اللَّهِ بْن أَبي مليكة.

قال الذهبي: لا يعرف. ذكره ابن حبان فى كتاب " الثقات ". قال ابن حجر: لكنه ذكره

---

(١) «تهذيب التهذيب»: (٤٥/٢٦/٨)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٢١/برقم: ٥٠٢٤)، «الجرح والتعديل»: (١٢٨٠/٢٣١/٦)، «معرفة الثقات»: (١٣٧٧/١٧٥/٢)، «الثقات»: (٤٤٠٠/١٦٧/٥).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٥٢٣/٢٦٨/٥)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣١٢/برقم: ٣٤٥٤)، «الجرح والتعديل»: (٤٦١/٩٩/٥)، «الثقات»: (٣٥٦٠/٢/٥)، «العبر»: (١١١/١)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ١٣٥/برقم: ٥٩٧).

في عبيد الله مصغرا وكذا ذكره جماعة. وقال النسائى، والعجلى: عبيد الله بن أبى نهيك ثقة. وقال ابن حجر: وثقه النسائي.[١]. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة، وقول الذهبي لا يعرف معارض بمن عرفه ومن عرف حجة على من لم يعرف. كما أن الراجح أن عبد الله وعبيد الله كلاهما اسمان لمسمى واحد على رأي الأكثرين كما أشار ابن حجر، ولم يعدهما اثنان غير الإمام الحاكم، وهو مرجوح بالكثرة.

٩- سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه- واسمه مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة الزهري المدني، شهد بدرًا والمشاهد، وهو أحد العشرة وآخرهم موتا، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وفارس الإسلام، وأحد ستة الشورى، ومقدم جيوش الإسلام في فتح العراق، هاجر قبل النبي صلى الله عليه وسلم، توفي في قصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة، وحمل إلى البقيع في سنة ٥٥هـ وقيل: سنة ٥٦هـ وقيل: سنة ٥٧هـ [٢].

٢- دراسة متابعة ابن جريج:(سند الحاكم)

الطريق الأولى:

١- **أبو العباس محمد بن يعقوب** بن يُونُس بن مَعْقِلِ بْنُ سِنَانٍ الأموي مولاهم النيسابوري المَعْقَلِي المُؤَذِّن الوَرَّاق، أبو العباس الأصم. سبق في الصورة الأولى، **وخلاصة حاله** أنه ثقة.

٢- **الربيع بن سليمان:** هو الربيع بن سُلَيْمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولاهم، أبو مُحَمَّد المِصْرِي المؤذن صاحب الشافعي. **وخلاصة حاله:** ثقة. توفي سنة ٢٧٠هـ[٣].

٣- **سيدنا الإمام الشافعي**، هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبي، أبو عبد

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (١١١/٥٨/٦)، «تقريب التهذيب»: (صـــــ: ٣٢٧/برقم: ٣٦٦٩)، «معرفة الثقات»: (٩٠٢/٢٨٢/١)، «الثقات»: (٣٩٢١/٧٤/٥)، «ميزان الإعتدال»: (١/صـ: ١٦/برقم: ٥٤٠٢).

[٢] «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٣١٩٦/٧٣/٣)، «سير أعلام النبلاء»: (٥/٩٢/١).

[٣] «الإرشاد»، للخليلي: (٤٢٩/١)، و«تهذيب الكمال»: (٨٧/٩)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٢٠٦).

الله الشـافعي المكي، نزيل مصـر. هو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين، تُوفِيَ في آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤هـ، وله ٥٤ سنة.[١].

٤- ابن عيينة: هو سُـفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُوْنٍ الهِلاَلِيُّ. سـبق، وهو: ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

الطريق الثانية:

٥- علي بن عيسى بن إبراهيم بن محمد، أبو الحسن الحيري. سبق في الصورة الأولى، وهو: ثقة.

٦- إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله بن خالد النيسـابوري المزكي، أبو إسحاق النيسابوري. سبق في الصورة الأولى، وهو: ثقة.

٧- محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، أبو عبد الله الحافظ نزيل مكة. وقد ينسب إلى جده. خلاصة حاله: صدوق مصنف، وكان لازم بن عيينة. مات سنة: ٢٤٣ هـ بـ مكة.[٢].

٨- ابن عيينة: هو سُـفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُوْنٍ الهِلاَلِيُّ. سـبق، وهو: ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (٣٩/٢٧/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٦٧/برقم: ٥٧/١٧)، «الكاشـف»: (٤٧١٠/١٥٥/٢)، «الجرح والتعديل»: (١١٣٠/٢٠١/٧)، «الثقات»: (١٥٠١٦/٣٠/٩).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (٨٤٩/٤٥٧/٩)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥١٣/برقم: ٦٣٩١)، «تذكرة الحفاظ»: (٥١٦/٦٥/٢)، «الكاشـف»: (٥٢١٥/٢٣٠/٢)، «الجرح والتعديل»: (٥٦٠/١٢٤/٨)، «الثقات»: (١٥٣٩٧/٩٨/٩)، «رجال مسـلم»: (١٥٣٥/٢١٧/٢)، «سـير أعلام النبلاء»: (٢٨/٩٦/١٢)، «العبر»: (٣٤٧/١)، «تاريخ الإسـلام»: (٤٨٢/١٨).

٩- ابْنُ جُرَيْجٍ: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، أبو الوليد، وأبو خالد المكي، أصله رومي. ثقة فاضل فقيه كان يرسل من المرتبة الثالثة من المدلسين. مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين. [١].

١٠- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، سبق، وهو: ثقة فقيه مكثر.

١١- عبد الله بن أبى نهيك القرشى المخزومى الحجازى المدنى، ويقال: عبيد الله. وخلاصة حاله: أنه ثقة، وقول الذهبي لا يعرف معارض بمن عرفه ومن عرف حجة على من لم يعرف. كما أن الراجح أن عبد الله وعبيد الله كلاهما اسمان لمسمى واحد على رأي الأكثرين كما أشار ابن حجر، ولم يعدهما اثنان غير الإمام الحاكم، وهو مرجوح بالكثرة.

١٢- سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه.

٣- دراسة متابعة سَعِيد بْن حَسَّانَ الْمَخْزُومِي:(سند الحاكم)

الطريق الأولى:

١- أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب، أبو بكر القطيعي البغدادي. خلاصة حاله: صدوق. مات سنة ٣٦٨ هـ [٢].

٢- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي. خلاصة حاله: ثقة ثبت سنة ٢٩٠ هـ [٣].

---

[١] الطبقات الكبرى»: (٤٩١/٥)، و«معرفة الثقات»: (١١٣٦/١٠٣/٢)، و«الثقات»: (٩١٥٦/٩٣/٧)، و«تهذيب الكمال»: (٣٥٣٩/٣٤٣/١٨)، و«الكاشف»: (٣٤٦١/٦٦٦/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٥٨/٣٥٧/٦)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٣٦٣/برقم:٤١٩٣).، و«تعريف أهل التقديس»: (ص٨٣/٤١).

[٢] «تاريخ الإسلام»: (٣٨٩/٢٦)، «شذرات الذهب» (٦٥/٣)، «الوافي بالوفيات»: (١٨٠/٦)، «العبر»: (١٢٨/٢)، «المختلطين»: (ص:٦/ برقم:٣)، «لسان الميزان»: (٤٦٣/١٤٥/١)، «سير أعلام النبلاء»: (١٤٣/٢١٠/١٦)، «تاريخ بغداد»: (١٦٩٧/٧٣/٤)، «الاغتباط»: (ص:٣٧/ برقم:٢).

[٣] «تقريب التهذيب»: (ص: ٢٩٥/برقم: ٣٢٠٥)، «تهذيب التهذيب»: (٢٤٦/١٢٤/٥)، «الكاشف»: (٢٦٢٥/٥٣٨/١).

٣- أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هو أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلِ بنِ هِلاَلِ الـذُّهْلِيُّ، الشَّـيْبَانِيُّ، المَـــرْوَزِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، [١]. **وخلاصـة حاله**: ثقة حافظ فقيه حجة أحد أعلام الإسلام. توفي رحمه الله سنة ٢٤١ هـ[٢]

الطريق الثاني:

٤- أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، أبو بكر النيسابوري الشافعي الفقيه المعروف بالصّبْغِي، سبق، وهو: **ثقة حافظ فقيه ورع.**

٥- إسماعيل بن قتيبة بن عبد الرحمن، أبو يعقوب السلمي النيسابوري. خلاصة ثقة حجة. توفي في رجب سنة ٢٨٤هـ لعله جاوز الثمانين. [٣].

٦- يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد التميمي الحنظلي, أبو زكريا النيسابوري. خلاصة حاله: ثقة ثبت. توفي في آخر صفر سنة ٢٢٦هـ [٤].

٧- وَكِيعٌ، هو وَكِيعُ بن الجَرَّاح بن مَلِيح الرُّؤَاسِـي، أبو ســفيان الكوفي الحافظ. ثقة حافظ عابد، مات يوم عاشوراء في آخر سنة ١٩٦هـ، أو أول سنة ١٩٧هـ، وله ٧٠ سنة[٥].

٨- ســعيد بن حســان القرشـى المخزومى المكى (قاص أهل مكة)، خلاصــةحاله أنه: صدوق له أوهام. [٦].

٩- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، سبق، وهو: ثقة فقيه مكثر.

---

[١] «تهذيب الكمال»: (٤٣٧/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٧٧/١١)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٨٤).

[٢] «تهذيب الكمال»: (٤٣٧/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٧٧/١١)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٨٤).

[٣] «ســير أعلام النبلاء»: (١٦٠/٣٤٤/١٣)، «طبقات الحنابلة»: (١٠٥/١)، «الوافي بالوفيات»: (١١٦/٩)، «تاريخ الإسلام»: (١٢٧/٢١)، «الجرح والتعديل»: (٦٥٥/١٩٤/٢).

[٤] «تهذيب التهذيب»: (٤٧٩/٢٥٩/١١)، «التقريب»: (٧٦٦٨/٥٩٨/١)، «الكاشف»: (٦٢٦٤/٣٧٨/٢).

[٥] «الجرح والتعديل»: (١٦٨/٣٧/٩)، و«الثقات»: (١١٤٨٢/٥٦٢/٧)، و«الكاشــف»: (٦٠٥٦/٣٥٠/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٢١١/١٠٩/١١)، و«التقريب»: (صـ: ٥٨١ /برقم: ٧٤١٤).

[٦] «تهذيب التهذيب»: ١٦/٤(٢٠)، «التقريب»: صـ ٢٣٤(٢٢٨٣).

١٠- عبد الله بن أبى نهيك القرشى المخزومى الحجازى المدنى، ويقال: عبيد الله. **وخلاصة حاله: أنه ثقة، وقول الذهبي لا يعرف معارض بمن عرفه ومن عرف حجة على من لم يعرف. كما أن الراجح أن عبد الله وعبيد الله كلاهما اسمان لمسمى واحد على رأي الأكثرين كما أشار ابن حجر، ولم يعدهما اثنان غير الإمام الحاكم، وهو مرجوح بالكثرة.**

١١- سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه.

٤- دراسة متابعة الليث بن سعد:(سند ابن حبان)

١- محمد بن الحسن بن قتيبة بن زيادة اللَّخْمِيُّ، أبو العباس العسقلاني. **وخلاصة حاله: ثقة حافظ.** تُوفِيَ سنة ٣١٠ هـ[١].

٢- يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الهمدانى، أبو خالد الرملى. **وخلاصة حاله: ثقة.** مات سنة ٣٣٢ هـ [٢].

٣- اللَّيْثُ بنُ سَعْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفَهْمِيُّ- بفتح الفاء وسكون الهاء وفي آخرها ميم نسبة إلى فهم وهو بطن من قيس عيلان-، أَبُو الحَارِثِ المصرى. ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. توفي في يوم الجمعة نصف شعبان سنة ١٧٥هـ [٣].

٤- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، سبق، وهو: ثقة فقيه مكثر.

٥- عبد الله بن أبى نهيك القرشى المخزومى الحجازى المدنى، ويقال: عبيد الله. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة، وقول الذهبي لا يعرف معارض بمن عرفه ومن عرف حجة على من لم

---

[١] «تاريخ دمشق»: (٦٢٣٢/٣١٧/٥٢)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٣ /٢٨٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٨٩/٢٩٢/١٤)، و«شذرات الذهب»: (٢ /٢٦٠)، و«العبر»: (١ /٤٦٠)، و«طبقات الحفاظ»: (ص: ٣٢٣/برقم: ٧٣٦).

[٢] «الثقات»: (١٦٤١٤/٢٧٦/٩)، و«الكاشف»: (٦٢٩٦/٣٨١/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٢١/٣٢٢/١١)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٦٠٠/برقم: ٧٧٠٨).

[٣] «تهذيب التهذيب»: (٨٣٤/٤١٢/٨)، «تقريب التهذيب»: (ص: ٤٦٤/برقم: ٢٦٨٤)، «الثقات»: (١٠٤٤٥/٣٦٠/٧)، «الطبقات الكبرى»: (٥١٧/٧)، «معرفة الثقات»: (١٥٦٥/٢٣٠/٢).

يعرف. كما أن الراجح أن عبد الله وعبيد الله كلاهما اسمان لمسمى واحد على رأي الأكثرين كما أشار ابن حجر، ولم يعدهما اثنان غير الإمام الحاكم، وهو مرجوح بالكثرة.

٦- سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه.

الوجه الثاني:(سند الحاكم)

الطريق الأولى:

١- علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر، أبو الحسن النيسابوري المعدل الإمام. سبق، وهو:: **ثقة حافظ.**

٢- عبيد بن عبد الواحد بن شريك البغدادي البزار. روى عن: يحيى بن يحيى، وأبا صالح، وآدم بن أبي إياس، وغيرهم. وعنه: علي بن حمشاذ، وعثمان بن السماك، وابن نجيح، وغيرهم. قال الدارقطني: صدوق. وقال الذهبي: المحدث، المفيد. وقال الخطيب: مات في رجب، سنة خمس وثمانين ومائتين. وقال مسلمة: بغدادي ثقة، روى عنه البياتي، أخبرنا عنه العدوي، مات سنة خمس وثمانين ومائتين. وقال ابن المنادي: تغير في آخر أيامه وكان على ذلك صدوقاً. وقال أبو مُزاحم: كان أحد الثقات ولم أكتب عنه في تَغيُّره. [(١)].

٣- يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر القُرَشِي المَخْزُومِي مولاهم، أبو زكريا المصري الحافظ، وقد يُنْسَبُ إلى جده. روى عن مالك، والليث، وسوار بن مصعب، وغيرهم. وروى عنه البخاري، وابن معين، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيُّ، وغيرهم. قال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجُ به، وكان يفهم هذا الشأن. وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال الدارقطني: عندي ما به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن يونس: كان مولده سنة ١٥٤هـ وقال ابن معين: يحيى بن بُكَيْر أحفظ من أبي صالح. وقال الساجي: هو صدوق، روى عنه الليث فأكثر. وقال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو

[(١)] «تاريخ بغداد»: (١١/ ١٠١/ ٥٧٩٤)، « الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة »: (٧/ ٥٠/ ٧٥٢٢)، «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٣٨٥/ ١٨٥).

أثبت الناس فيه. وقال مَسْلَمَةُ بن قاسم: تُكُلِمَ فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعَرْضٍ حبيب. وقال الخليلي: كان ثقة، وتفرد عن مالك بأحاديث. وقال ابن قانع: مصري ثقة. وقال الذهبي: كان صدوقًا واسع العلم مفتيًا، وقال أيضًا: ثقة حافظ، احتجَّا به في الصحيحين. وقال ابن حجر: ثقة في الليث، وتكلموا في سماعة من مالك، تُوفِيَ سنة ٢٣١ هـ، وله ٧٧ سنة[١].

الطريق الثاني:

٤- أحمد بن سهل بن حمدويه، أبو نصر، البُخارِي. روى عن: عن قيس بن أُنيف، وصالح بن محمد بن حبيب الحافظ، وأبي نصر بن سلام الفقيه، وغيرهم. روى عنه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الله غنجار، وغيرهم. قال الخليلي: ثقة، متفق عليه، روى عنه حفاظ بخارى، وحدثنا عنه الحاكم أبو عبد الله، وأثنى عليه[٢]. وخلاصة حاله: أنه ثقة.

٥- أبو عمرو قيس بن أنيف بن منصور الونوفاغى- بالنون المضمومة بين الواوين والفاء المفتوحة بعدها الألف وفي آخرها الغين المعجمة، هذه النسبة إلى ونوفاغ، وهي قرية من قرى بخارا - البخاري، يروى عن قتيبة بن سعيد، ومحمود بن غيلان، وعلى بن حجر، وغيرهم، روى عنه: أبو نصر بن سهل البخاري، وتوفى بمكة بعد ما حج في سلخ ذي الحجة سنة ثمان وثمانين ومائتين. قلت- الباحث- صحح الحاكم إسناد حديث هو فيه، وهذا يحمل على التحسين، وإعمال صنيع الحاكم أولى من إهماله، فيكون خلاصة حال قيس، أنه حسن الحديث. [٣].

٦- قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: هو قُتَيْبَةُ بن سعيد بن جَمِيلِ بن طَرِيفٍ بن عبد الله الثَّقَفِيُّ

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (١١/٢٠٩/٣٨٨)، و«الثقات»: (٩/٢٦٢/١٦٣٣٣)، و«الجرح والتعديل»: (٩/١٦٥/٦٨٢)، و«الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي»: (٣/١٩٨/٣٧٣٤)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٩٢/برقم: ٧٥٨٠)، و«الكاشف»: (٢/٣٦/٦١٩٣).

[٢] «الإرشاد»: (٣/ ٩٠٣/٩٧٤)، «تكملة الإكمال»: (٢/ ٢٨٣)، «حاشية الإكمال»: (٢/ ٥٥٦).

[٣] «حاشية الإكمال»: (١٣/ ٣٦٦). «المستدرك»: (١/ ١١٤٨/٤٤٨).

مولاهم، أبو رجاء البَغْلَانيُّ[١]، ولد سنة ١٤٨هـ، وقيل: بعدها، روى عن مالك، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وغيرهم، وروى عنه الجماعة سوى ابن ماجه، وروى عنه ابنُ مَعِين، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم، وغيرهم، قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، ومسلمة بن قاسم: ثقة؛ زاد النسائي: صدوق. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال أحمد بن سَيَّارٍ الْمَرْوَزِيُّ: كان ثبتًا. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة ثبت، تُوفِيَ يوم الأربعاء مستهل شعبان سنة ٢٤٠هـ[٢]. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة ثبت.

٧- اللَّيْثُ بنُ سَعْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفَهْمِيُّ- بفتح الفاء وسكون الهاء وفي آخرها ميم نسبة إلى فهم وهو بطن من قيس عيلان-، أَبُو الحَارِثِ المصرى. ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. توفي في يوم الجمعة نصف شعبان سنة ١٧٥هـ [٣].

٨- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، سبق، وهو: ثقة فقيه مكثر.

٩- عبد الله بن أبى نهيك القرشى المخزومى الحجازى المدنى، ويقال: عبيد الله. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة، وقول الذهبي لا يعرف معارض بمن عرفه ومن عرف حجة على من لم يعرف. كما أن الراجح أن عبد الله وعبيد الله كلاهما اسمان لمسمى واحد على رأي الأكثرين كما أشار ابن حجر، ولم يعدهما اثنان غير الإمام الحاكم، وهو مرجوح بالكثرة.

١٠- سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه.

دراسة إسناد (الحاكم) الطريق التي اعتمدها الحاكم قرينة لتصويب الوجهين:

١- محمد بن صالح بن هانيء، أبو جعفر الوراق النيسابوري. روى عن: محمد بن إسماعيل، والحسين بن الفضل، ومحمد بن إسحاق بن الصباح، وغيرهم. وروى عنه: أبو

---

[١] بَغْلَان من قرى بَلْخٍ، وهي مدينة أفغانية تشتهر بالصناعة والزراعة [ويكيبديا].

[٢] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣٧٩/٧)، «الثقات»: (١٤٩٥٨/٢٠/٩)، «الكاشف»: (٤٥٥٥/١٣٤/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٦٤١/٣٢٢/٨)، «التقريب»: (ص: ٤٥٤/ برقم: ٥٥٢٢).

[٣] «تهذيب التهذيب»: (٨٣٤/٤١٢/٨)، «تقريب التهذيب»: (ص: ٤٦٤/برقم: ٢٦٨٤)، «الثقات»: (١٠٤٤٥/٣٦٠/٧)، «الطبقات الكبرى»: (٥١٧/٧)، «معرفة الثقات»: (١٥٦٥/٢٣٠/٢).

بكر بن إسحاق، والحاكم، وأبو إسحاق المزكي، وغيرهم. قال الحاكم أبو عبد الله: سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هانيء الثقة المأمون. وقال ابن الصلاح: ثقة ثبت أحد المكثرين سمع الحديث الكثير بنيسابور، ولم يسمع بغيرها ولا حديثا، وكان يحفظ ويفهم، وكان صبورًا على الفقر لا يأكل إلا من كسب يده، توفي في سلخ شهر ربيع الأول سنة ٣٤٠ هـ [١]. وخلاصة حاله: أنه ثقة ثبت.

٢- محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري، أبو بكر المعروف بالإسماعيلي. روى عن إسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار، ودحيم، وطبقتهم. وروى عنه أبو العباس السراج، وأحمد بن علي الرازي، وإسماعيل بن نجيد، وغيرهم. قال الحاكم: هو أحد أركان الحديث بنيسابور كثرة، ورحلة، واشتهارًا. وهو مجود عن المصريين والشاميين، ثقة مأمون. وقال الذهبي: الإمام الحافظ الرحال الثقة جمع وصنف، جمع حديث الزهري وجوده، وحديث مالك، وجماعة تغير بأخره، وقال في موضع آخر: الحافظ الثبت البارع، وقال أيضًا: صدوق مشهور، ولكنه اسكت قبل موته بست سنين فالأخذ عنه فيها ضعيف. تُوفِيَ في ذي الحجة، سنة ٢٩٥ هـ [٢]. وخلاصة حاله أنه ثقة.

٣- سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ بنِ حَمَّاد بنِ سَعْد المَهْرِي- بِفَتْح الْمِيم وَسُكُون الْهَاء وَفِي آخرهَا الرَّاء نسْبَة إِلَى مهرَة بن حيدان بن عَمْرو بن الحاف بن قضاعة قَبيلَة كَبِيرَة - أَبُو الرَّبِيْع المِصْرِيّ. روى عن: عبد الله بن وهب، وداود بن حماد، ويحيى بن عبد الله، وغيرهم. روى عنه: محمد بن إسماعيل بن مهران، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم. قال أبو عبيد الآجرى: ذكر لأبى داود أبو الربيع ابن أخى رشدين، فقال: قل من رأيت فى فضله. وقال النسائى: ثقة. وذكره ابن

---

[١] «لسان الميزان»: (٨٣٨/٢٣٩/٥)، «تاريخ دمشق»: (٤٧/٥).

[٢] «سير أعلام النبلاء»: (٦٠/١١٧/١٤)، «تذكرة الحفاظ»: (٧٠٣/١٨٤/٢)، «لسان الميزان»: (٢٦٨/٨١/٥)، «تاريخ الإسلام»: (٢٥٤/٢٢)، «الكامل في التاريخ»: (٤٤٠/٦).

حبان في «الثقات» وخرج حديثه في «صحيحه» وكذلك الحاكم ابن البيع. وقال الذهبي: ثقة فقيه، وقال ابن حجر: ثقة[١]. وخلاصة حاله أنه ثقة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

٤- أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح الأموي. مولاهم أبو الطاهر المصري. روى عن: ابن وهب فأكثر، والشافعي، والوليد بن مسلم، وغيرهم. وروى عنه: محمد بن إسماعيل بن مهران، ومسلم، وأبو داود والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم. قال علي بن الحسن بن خلف بن قديد: كان ثقة ثبتًا صالحًا. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن يونس: كان فقيهًا من الصالحين الأثبات. وقال النسائي ثقة. وقال الذهبي: الإمام الحافظ الفقيه شرح «موطأ ابن وهب»، وكان من العلماء الجلة. وقال ابن حجر: ثقة. تُوفِيَ يوم الاثنين لأربع عشرة خلت من ذي القعدة سنة ٢٥٥ هـ وقيل: مات آخر سنة ٢٤٩ هـ [٢]. وخلاصة حاله أنه ثقة. مات سنة سنة ٢٥٥ هـ.

٥- **ابن وهب**: هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ بن مسلم القُرَشِي، أبو محمد الْمِصْرِيُّ. روى عن الثوري، ومالك، والليث، وغيرهم. وروى عنه الربيع بن سليمان الْمُرَادِيُّ، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن صالح الْمِصْرِيُّ، وغيرهم. كان مولده في ذي القعدة سنة ١٢٥ هـ قال أحمد: صحيح الحديث يفصل السماع عن العرض والحديث، ما أصح حديثه وأثبته! وقال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق. وقال ابن عدي: وابن وهب من أَجِلَّةِ الناس وثقاتهم، ولا أعلم له حديثًا منكرًا إذا حدَّثَ عنه ثقة من الثقات. وقال ابن سعد: كان كثير العلم ثقة فيما قال «حدثنا»؛ وكان يُدَلِّس. وقال العِجْلِي: بصري ثقة صاحب سنة، رجل صالح، صاحب آثار. وقال النسائي: ثقة. وقال الخَلِيلِي: ثقة متفق

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (٤/١٦٣/ ٣١٧)، «التقريب»: (ص٢٥١/ ٢٥٥١)، «الكاشف»: (١/٤٥٩/ ٢٠٨٣)، «مشيخة النسائي»: (صـ ٨٨/ ٩٣)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٤/١٦٣/ ٣١٧).

[٢] «الجرح والتعديل»: (٢/٦٥/ ١١٥)، «الثقات»: (٨/٢٩/ ١٢١١٠)، «الكاشف»: (١/٢٠٠/ ٧٠)، «تقريب التهذيب»: (ص:٨٣/برقم:٨٥)، «تهذيب التهذيب»: (١/٥٥/ ١١٢).

عليه. وقال الذهبي: أحد الأعلام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. وتوفي يوم الأحد في شعبان سنة ١٩٧ هـ بمصر، وله ٧٢ سنة[١].

وخلاصة حاله: أنه ثقة حافظ متقن عابد فقيه.

٦- عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري المدني، أبو أمية المصري. روى عن: أبيه، ابن أبي مليكة، ودراج أبي السمح، وغيرهم. وروى عنه: مجاهد بن جبر، وقتادة، وعبد الله بن وهب، وهو راويته، وغيرهم. قال أحمد بن صالح: يقولون ولد سنة ٩٠ هـ وقيل: بعد ذلك. وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله. وقال أحمد: ليس فيهم مثل الليث لا عمرو ولا غيره، وقد كان عمرو عندي ثم رأيت له مناكير. وقال أيضًا: يروي عن قتادة أشياء يضطرب فيها ويخطيء. وقال يعقوب بن شيبة: كان ابن معين يوثقه جدًّا. وقال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وغير واحد: ثقة. وقال أبو حاتم: كان أحفظ أهل زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ. وقال الخطيب: كان قارئًا مفتيًّا ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان من الحفاظ المتقنين، ومن أهل الورع في الدين. وقال الساجي: صدوق ثقة. وقال الذهبي: أحد الأعلام حجة له غرائب. وقال ابن حجر: ثقة فقيه حافظ. تُوفِيَ سنة ١٤٧هـ أو ١٤٨هـ وقيل: ١٤٩هـ وقال أبو داود: مات وله ٥٨ سنة.[٢]. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة فقيه حافظ.

٧- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، سبق، وهو: ثقة فقيه مكثر.

٨- نَاسٍ دَخَلُوا عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ.. مبهمين وقد صرح ابن أبي مليكة بعبد الله بن

---

[١] «الطبقات الكبرى»: (٥١٨/٧)، و«معرفة الثقات»: (٩٩٠/٦٥/٢)، و«الثقات»: (١٣٨٠٢/٣٤٦/٨)، و«الكاشف»: (٣٠٤٨/٦٠٦/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٦٤/١٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦٣/٢٢٣/٩)، و«تهذيب التهذيب»: (١٤١/٦٥/٦)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٢٨/برقم: ٣٦٩٤)، و«طبقات المدلسين»: (صـ: ٢٢/برقم: ١٧).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (٢٢/١٣/٨)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤١٩/برقم: ٥٠٠٤)، «الكاشف»: (٤١٣٩/٧٤/٢)، «الطبقات»: (٥١٥/٧)، «الجرح والتعديل»: (١٢٥٢/٢٢٥/٦)، «معرفة الثقات»: (١٣٧/١٧٢/٢)، «التاريخ الكبير»: (٢٥٢١/٣٢٠/٦)، «الثقات»: (٩٨٠٤/٢٢٨/٧).

أبى نهيك القرشى المخزومى الحجازى المدنى، ويقال: عبيد الله. **وخلاصة حاله:** أنه ثقة، وقد عدهما الحاكم اثنان لا واحد.

قلت- الباحث-يظهر مما تقدم أن كلا الإسمين لمسمى واحد لا إثنين كما ذهب الإمام الحاكم عند قوله:" لَيْسَ تَدْفَعُ رِوَايَةَ اللَّيْثِ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، فَإِنَّهُمَا أَخَوَانِ تَابِعِيَّانِ"

٩- سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه.

النظر والترجيح

بعد النظر في طرق الحديث يظهر أن الوجه الأول رواه جماعة من الثقات منهم عمرو بن دينار، وابن جريج، وسعيد بن حسان، وثلاثتهم أخرجهم الحاكم فيما تابعهم الليث بن سعد، وهو راوي الوجه الأول، عند ابن حبان في الصحيح.

قال الحاكم: قَدِ اتَّفَقَتْ رِوَايَةُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَسَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، وَقَدْ خَالَفَهُمَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ.

فيما روى الوجه الثاني الليث بن سعد، وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: لَيْسَ تَدْفَعُ رِوَايَةَ اللَّيْثِ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، فَإِنَّهُمَا أَخَوَانِ تَابِعِيَّانِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الرِّوَايَتَيْنِ رِوَايَةُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَهُوَ أَحَدُ الْحُفَّاظِ الْأَنْبَاتِ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ.

ورواية عمرو بن الحارث أفادات أن الرواة للحديث عن سعد وهم شيوخ فيها لابن أبي مليكة جماعة وليس واحدا، فقد رواه ابن أبي مليكة عَنْ نَاسٍ دَخَلُوا عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وقال الحاكم عقب تخريجه: فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ رَادٍ وَاحِدٍ، إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ رُوَاةٍ لِسَعْدٍ.

وبعد النظر يظهر أن الخلاف ظاهريا لا حقيقيا فعبد الله وعبيد الله كلاهما اسمان لابن أبي نهيك لا مسميان لأكثر من واحد وإلى هذا نحى الحافظ ابن حجر حين عقب على

نقل الذهبي لذكر ابن حبان له في الثقات، بقوله: ذكره في عبيد الله مصغرا وكذا ذكره جماعة.

قلت-الباحث- ولم يعدها اثنان إلا الإمام الحاكم وبناء عليه رتب الخلاف، ولكن العبرة لدينا هنا هو تلك القرينة المعتبرة عند الإمام الحاكم والتي استنبطها من رواية عمرو بن الحارث، وصاغها بقوله: فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ رَادٍ وَاحِدٍ، إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ رُوَاةٍ لِسَعْدٍ.

وعلى قول الحاكم بأنهما اسمان لأخوين فكلا الوجهين محفوظ؛ لقرينة سماع ابن أبي مليكة للحديث عن غير واحد عن سعد كما بينت رواية عمرو بن الحارث عنه. كما أن يعمل فيه القرينة الثانية المتقدمة في بحثنا وهي وراية الليث بن سعد لكلا الوجهين.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

صحيح.

القرينة الثالثة: الاختلاف في سياق نسب الراوي؛ فبعضهم ينسبه إلى أبيه، وبعضهم ينسبه إلى جده.

(نص الحاكم) قال الحاكم: في كتاب المناسك، في طواف الإفاضة ورمي الجمار (٢/٥٥٣/١٧٨١)، قد سقطت هذه الرواية من الطبعة الهندية، والروايات التالية موجودة في:(١/صـ: ٤٧٨) حدثناه أبو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنْجِي، حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم **رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا الْجِمَارَ يَوْمًا وَيَدَعُوا يَوْمًا.**

أَبُو الْبَدَّاحِ هُوَ ابْنُ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي التَّابِعِينَ، وَعَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ مَشْهُورٌ فِي الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، **وَهُوَ صَاحِبُ الْعَانِ، فَمَنْ قَالَ عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، فَإِنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ.**

وَبِصِحَّةِ مَا ذَكَرْتُهُ:

[١٧٨٢] حدثى أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ الْمِصْرِيُّ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ ابْنَ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَ، أَوْ مِنْ بَعْدِ الْغَدِ لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ.**

(٢/٥٥٣/١٧٨٠) حدثنا أبو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدَعُوا يَوْمًا».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

الحديث يرويه عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِبْنِ حَزْمٍ واختلف عنه من وجهين،

الوجه الأول: عنه، عن أبيه، عن أبي البداح بن عدي، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني: عنه، عن أبيه، أَنَّ أَبَا الْبَدَّاحِ بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الوجه الأول:

أخرجه الحاكم في «المستدرك»، كتاب المناسك، في طواف الإقاضة ورمي الجمار، (١٧٨٠/٥٥٣/٢) حدثنا أبو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدَعُوا يَوْمًا». قال عقبه: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

والحديث أخرجه سفيان بن عيينة في «جزئه»، في:(صـ:٦٦)، برقم:(٣٩)، وعنه أحمد في مسنده في:(١٩١/٣٩)، برقم:(٢٣٧٧٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- « **رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدَعُوا يَوْمًا** »

ومن طريق سفيان:

أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: المناسك، باب: في رمي الجمار، في:(٢/٢٠٢/ ١٩٧٦) حدثنا مسدد، حدثنا سفيان، عن عبد الله، ومحمد ابني أبي بكر، عن أبيهما، به، بلفظه.

وأخرجه الترمذي «جامعه»، كتاب أبواب الحج، باب: ما جاء في الرخصة للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما، في:(٣/ ٢٨٠/ ٩٥٤)، قال: حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، به.

وقال عقبه: هكذا روى ابن عيينة، وروى مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه، ورواية مالك أصح، وقد رخص قوم من أهل العلم للرعاء: أن يرموا يوما، ويدعوا يوما، وهو قول الشافعي.

وأخرجه النسائي في«سننه»، في: كتاب مناسك الحج، باب: رمي الرعاة، (٥/٢٧٣/ ٣٠٦٨)، أخبرنا الحسين بن حريث، ومحمد بن المثنى، عن سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عدي، عن أبيه، «أن النبي صلى الله عليه وسلم، رخص للرعاة أن يرموا يوما ويدعوا يوما».

وتابع عبد الجبار بن العلاء، سفيان في رواية هذا الوجه:

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه في كتاب المناسك، باب الرخصة للرعاة أن يرموا يوما ويدعوا يوما، في:(٤/٣١٩)، برقم:(٢٩٧٦) ثنا عبد الجبار بن العلاء، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عدي، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة أن يرموا يوما ويدعوا يوما.

وتابع روح بن القاسم، سفيان في رواية هذا الوجه:

أخرجه الحاكم في «المستدرك»، كتاب المناسك، في طواف الإقاضة ورمي الجمار، (٢/٥٥٣/ ١٧٨١) حدثناه أبو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنْجِي، حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ لِلرُّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا الْجِمَارَ يَوْمًا وَيَدَعُوا يَوْمًا.

قال الحاكم عقبه: أَبُو الْبَدَّاحِ هُوَ ابْنُ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي التَّابِعِينَ، وَعَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ مَشْهُورٌ فِي الصَّحَابَةِ، وَهُوَ صَاحِبُ العَانِ، فَمَنْ قَالَ عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، فَإِنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه في كتاب المناسك، باب الرخصة للرعاة أن يرموا يوما ويدعوا يوما، في:(٣١٩/٤)، برقم:(٢٩٧٨) ثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا ابن علية، ثنا روح بن القاسم، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عدي، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة أن يرموا الجمار يوما ويرعوا يوما.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه الحاكم في «المستدرك»، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب: ذكر مناقب عاصم بن عدي الأنصاري رضي الله عنه، (٢٣٦/٦)، برقم:(٥٨٩٤) حَدَّثَنَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالِكًا حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَا الْبَدَّاحِ بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ مِنَ الْغَدِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ**»

قال الحاكم عقبه: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ جَوَّدَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَزَلَّقَ غَيْرُهُ فِيهِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".، ثم نقل عن ابن معين، قوله: وهذا خطأ إنما هو كما قال مالك، قال يحيى: وكان سفيان إذا حدثنا بهذا الحديث قال: ذهب علي في هذا الحديث شيء قال الحاكم: «وقد أسند أبو البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كتاب الصوم، (١٧٨٠/٥٥٣/٢)، من طريق خالد بن مخلد، وعبد الله بن مسلمة، عن، مالك، وساقه بسياق سفيان بن عيينة- إذ أنه جمع بين إسنادي مالك، وسفيان، معا-، فقال فيه: أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، وهذا مصير منه إلى نفي الخلاف وصحة الوجهين.

والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ، في كتاب الحج- باب الرخصة في رمي الجمار، في:(صـــ: ٤٠٨)، برقم:(٢١٨) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَا الْبَدَّاحِ بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، أَخْبَرَهُ: عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ. خَارِجِينَ عَنْ مِنًى. يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ. ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَ، وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ لِيَوْمَيْنِ. ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ»**.

ومن طريق مالك:

أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: المناسك، باب: في رمي الجمار، في:(٢/٢٠٢/ ١٩٧٥) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، ومن طريق ابن وهب، و الترمذي «جامعه»، كتاب أبواب الحج، باب: ما جاء في الرخصة للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما، (٣/٢٨٠، ٩٥٥)، من طريق عبد الرزاق، والنسائي في السنن، في: كتاب مناسك الحج، باب: رمي الرعاة، (٥/٢٧٣/ ٣٠٦٩)، من طريق يحيى، وابن ماجه في السنن في كتاب المناسك، باب: تأخير رمي الجمار من عذر، في:(٢/١٠١٠/ ٣٠٣٦)، من طريق عبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، أحمد في مسنده في:(٣٩/١٩٢)، برقم:(٢٣٧٧٥) عن عبد الرحمن بن مهدي، وفي:(٣٩/١٩٣)، برقم:(٢٣٧٧٦) عن عبد الرزاق، والدارمي في السنن في كتاب المناسك، في: باب في جمرة العقبة أي ساعة ترمى، في:(٢/١٢٠٧)، برقم:(١٩٣٨) عن عبد الله بن مسلمة، أربعتهم:(عبد الله بن مسلمة، وابن وهب، و عبد الرزاق، و يحيى) عن مالك، به.

وقال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن صحيح، وهو أصح من حديث ابن عيينة، عن عبد الله بن أبي بكر.

<u>وتابع محمد بن أبي بكر ، أخاه عبد الله في رواية هذا الوجه:</u>

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، في:(٢/٢٢٢)، برقم:(٤٠٠٠) حدثنا ابن مرزوق قال: ثنا أبو عاصم، عن **ابن جريج** قال: أخبرني محمد بن أبي بكر , عن أبيه , عن **أبي البداح** , عن عاصم بن عدي «أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاء أن يتعاقبوا , فكانوا يرمون غدوة يوم النحر ويدعون ليلة ويوما , ثم يرمون من الغد».

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، في:(٤/ ٢١٤٠)، برقم:(٥٣٧١) حدثناه سهل بن عبد الله، ثنا الحسين بن إسحاق، ثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم، ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن ابن جريج، أخبرني محمد بن أبي بكر، عن أبي البداخ، عن عاصم بن عدي، به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحج، باب الرخصة لرعاء الإبل في تأخير رمي الغد من يوم النحر إلى يوم النفر الأول وترك البيتوتة بمنى، في:(٥/٢٤٥)، برقم:(٩٦٧٤) وأخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد , أنبأ عبد الله بن جعفر بن درستويه , ثنا يعقوب بن سفيان , ثنا إسماعيل بن الخليل , أنبأ ابن أبي زائدة , أنبأ ابن جريج , ثنا محمد بن أبي بكر , عن أبيه , عن أبي البداح , عن عاصم بن عدي، به.

كما روى سفيان ابن عيينة هذا الوجه أيضا:

أخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب المناسك، باب: تأخير رمي الجمار من عذر، في:(٢/ ١٠١٠/ ٣٠٣٦)، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي البداح بن عاصم، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم «رخص للرعاء، أن يرموا يوما، ويدعوا يوما».

دراسة الأسانيد:

الطريق الأولى:

١- أبو العباس محمد بن يعقوب بن يُونُس بن مَعْقِلِ بْنُ سِنَانٍ الأموي مولاهم النيسابوري المَعْقَلِي المُؤَذِّن الوَرَّاق، أبو العباس الأصم. سبق في الصورة الأولى، وهو: أنه ثقة.

٢ـــ محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي، أبو أحمد الفراء الحافظ النيسابوري. روى عن: أبيه، وخالد بن مخلد، ويعلى بن عبيد، وغيرهم. وروى عنه: النسائي،

وابن خزيمة، وأبو العباس الأصم، وغيرهم. قال ابن حجر: أثنى عليه مسلم بن الحجاج، وروى البخاري في «صحيحه» حديثًا عن أبي أحمد عن أبي غسان فقيل: هو هذا، وقيل: غيره. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الحاكم: كان من أعقل مشائخنا، وكان يفتي في الأدب والحديث والفقه ويرجع إليه فيها. وقال علي بن الحسن الدرابجردي: أبو أحمد عندي ثقة مأمون. وقال الحاكم: رأيت بخط أبي عمرو المستملي، قال مسلم بن الحجاج: محمد بن عبد الوهاب ثقة صدوق. وقال الذهبي: كان كثير العلوم حافظًا. وقال أيضًا: أحد أوعية العلم. وقال ابن حجر: ثقة عارف. تُوفِيَ سنة ٢٧٢ هـ [١]. وخلاصة حاله: أنه ثقة ثبت.

٣ــ خالد بن مخلد القَطَوَاني، أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي. روى عن: عبد الله بن عمر العمري، ومالك، والثوري، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، ومسلم، ومحمد بن عبد الوهاب، وغيرهم. قال أحمد: له أحاديث مناكير. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال أبو داود: صدوق ولكنه يتشيع. وقال ابن معين: ما به بأس. وقال ابن عدي: هو من المكثرين، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به. وقال ابن سعد: كان متشيعًا منكر الحديث مفرطًا في التشيع، وكتبوا عنه للضرورة. وقال العجلي: ثقة فقيه قليل التشيع، وكان كثير الحديث. وقال صالح بن محمد جزرة: ثقة في الحديث. وقال أبو حاتم: له أحاديث مناكير، ويكتب حديثه. وقال الأزدي: في حديثه بعض المناكير. وهو عندنا في عداد أهل الصدق، وقال عثمان بن أبي شيبة هو ثقة صدوق. وذكره الساجي، والعقيلي في «الضعفاء». وذكره ابن

[١] «تهذيب التهذيب»: (٥٣٠/٢٨٤/٩)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٩٤/برقم: ٦١٠٤)، «الكاشف»: (٥٠٢٠/١٩٧/٢)، «الثقات»: (١٥٥٦٧/١٢٨/٩)، «تاريخ الإسلام»: (٤٥٢/٢٠)، «الوافي بالوفيات»: (٥٥/٤)، «العبر»: (٣٩٣/١)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٣١/٦٠٦/١٢).

حبان في «الثقات». وقال الذهبي صدوق إن شاء الله. وقال ابن حجر: صدوق يتشيع، وله أفراد. تُوفِيَ سنة ٢١٣ هـ، وقيل: سنة ٢١٤ هـ. وخلاصة حاله: أنه صدوق.[١].

٤- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الْأَصْبَحِيُّ- بفتح الألف وسكون الصاد المهملة وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها حاء مهملة نسبة إلى ذي أصبح، واسمه الحرث ابن عوف بن مالك-أبو عبد الله المدني الفقيه، روى عن: عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام، وعَبْد اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ، وغيرهما. وروى عنه: الليث، وابن المبارك، وغيرهما، قال ابن عُيَيْنَة: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم، وكان ابن مهدي لا يقدم علي مالك أحدًا، وقال الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك النجم. وقال الشافعي أيضًا: مالك حجة الله على خلقة بعد التابعين. وقال ابن حجر: رأس المتقنين، وكبير المتثبتين؛ حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة تُوفِيَ سنة ١٧٩هـ وكان مولده سنة ٩٣هـ وكان ابن ٨٥ سنة. وقيل: ابن ٩٠ سنة.[٢]. وخلاصة حاله: ما قرره ابن حجر جمعا بين الأقوال فيه.

الطريق الثانية:

١- أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ بن إسماعيل أبو الحسن الصفار. روى عن: محمد بن غالب، إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، وغيرهما. وروى عنه: الدارقطني، والحاكم، وغيرهما. قال الدارقطني: كان ثقة ثبتًا صَنَّفَ المسند وجَوَّدَهُ. وقال الذهبي الحافظ الثقة مصنف السنن الذي يكثر

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (٣/١٠١/٢٢١)، «التقريب»: (صـ: ١٩٠/برقم: ١٦٧٧)، «الجرح والتعديل»: (٣/٣٥٤/١٥٩٩)، «المغني»: (١/٢٠٦/١٨٨١)، «معرفة الثقات»: (١/٣٣١/٣٩٤)، «الكامل»: (٣/٣٤/٥٩٥)، «الثقات»: (٨/٢٢٤/١٣١٢٩)، «ضعفاء العقيلي»: (٢/١٥/٤٢٤)، «الطبقات»: (٦/٤٠٦).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (١٠/٧/٣) بتصرف، و«تقريب التهذيب»: (ص٥١٦برقم:٦٤٢٥)، «الطبقات الكبرى»: (٧/١٩٢)، و«الثقات»: (٧/٤٥٩/١٠٩٢٢)، و« اللباب »: (١/٦٩).

أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سنته، وقال الذهبي أيضًا الإمام الحافظ المجود سمع منه ابن عبدان سنة ٣٤١هـ ومات بعدها بقليل.[١]. وخلاصة حاله: ثقة ثبت حافظ.

٢- إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي. روى عن: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وإسماعيل بن أبي أويس، وغيرهما. وروى عنه: أحمد بن عبيد، وَعَبْد الله بن أَحْمَد بن حَنْبَل، وغيرهما. قال أبو حاتم: كتب إلينا ببعض حديثه وهو ثقة صدوق. وقال السلمي: سألت الدَّارَقُطْنِيّ، عن إسماعيل بن إسحاق القاضي، فقال: إمام جليل ثقة، وهو تاج القضاة. وقال الخطيب: كان إسماعيل فاضلا عالما، متقنا فقيها على مذهب مالك بن أنس. شرح مذهبه ولخصه، واحتج له، وصنف المسند وكتبا عدة في علوم القرآن. وجمع حديث مالك ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب السختياني، واستوطن بغداد قديما، وولي القضاء بها فلم يزل يتقلده إلى حين وفاته. قال الذهبي: توفي فجأة: في شهر ذي الحجة، سنة اثنتين وثمانين ومائتين. وخلاصة حاله: ثقة متقن.[٢].

٣ـــ عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب القَعْنَبِي الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني، نزيل البصرة. روى عن: أبيه، ومالك، وغيرهما. وروى عنه: البخاري، إسماعيل بن إسحاق، وغيرهما. قال ابن سعد: كان عابدًا فاضلًا، قرأ عن مالك كتبه. وقال العجلى: بصري ثقة، رجل صالح قرأ مالك عليه نصف «الموطأ»، وقرأ هو على مالك النصف الباقي. وقال أبو حاتم: ثقة حجة. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من المتقنين في الحديث وكان يحيى بن معين لا يقدم عليه في مالك أحدًا. وقال ابن قانع: بصري ثقة. وقال الذهبي: الإمام الثبت

---

[١] «تاريخ بغداد»: (٤/٢٦١/ ٢٠٠٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥/٤٣٨/٢٤٩)، و«تذكرة الحفاظ»: (٣/٦٢/٨٤٥).

[٢] «تاريخ بغداد»: (٦/٣٨١/٣٣١٨)، «الكاشف»: (صـــ: ١١٤/٤٩)، «الجرح والتعديل»: (٢/١٥٨/٥٣١)، «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٣٣٩/ ١٥٧٠).

القدوة، شيخ الاسلام. وقال ابن حجر: ثقة عابد. تُوفِيَ سنة ٢٢٠هـ وقيل: سنة ٢٢١هـ وخلاصة حاله: أنه ثقة.[١].

٤- مالك بن أنس، سبق، وهو رأس المثبتين.

٥- عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيُّ. روى عن: أبيه، وأنس بن مالك رضي الله عنه، وغيرهما. روى عنه: سفيان بن عيينة، ومالك، وغيرهما. قال مالك: كان كثير الأحاديث، وكان رجل صدق، وقال: كان من أهل العلم والبصيرة. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: حديثه شفاء. وقال يحيى بن معين، وأبو حاتم، والعجلي: ثقة. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال محمد بن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، عالما. وقال ابن عبد البر: كان من أهل العلم، ثقة فقيها، محدثا مأمونا حافظا، وهو حجة فيما نقل و حمل. وقال الذهبي: حجة. وقال ابن حجر: ثقة مات سنة خمس وثلاثين ومائة، وهو ابن سبعين سنة.[٢]. وخلاصة حاله: ما قرره الحافظ ابن حجر.

الطريق الثالثة:

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، أبو بكر النيسابوري. سبق في الصورة الأولى، وهو: ثقة حافظ فقيه ورع.

٢- بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة، أبو علي الأسدي البغدادي. سبق في الصورة الأولى، وهو: ثقة.

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (٦ / ٥٢/٢٨)، «تقريب التهذيب»: (ص: ٣٢٣/ برقم: ٣٦٢٠)، «سير أعلام النبلاء»: (٦٨/٢٥٧/١٠)، «وفيات الأعيان»: (٣ / ٤٠)، «العبر»: (١ / ٣٠١)، «الوافي بالوفيات»: (٣٣١/١٧)، «تاريخ الإسلام»: (١٦ / ٢٤٥)، «الثقات»: (٨ / ١٣٨٣٥/٣٥٣)، «الجرح والتعديل»: (٨٣٩/١٨١/٥).

[٢] «ثقات العجلي »: (٢٢/٢/ ٨٦١)، «الجرح والتعديل»: (٥ /٧٧/١٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٥ /١٦٤)،. و«التقريب»: (ص٢٩٧/برقم ٣٢٣٩)، و«الكاشف»: (١/٥٤١/ ٢٦٥٤)، و«الطبقات»: (١١٦٦/٣٩٩/٥)، و«التمهيد»: (١٧/صـ ١٥٥).

٣- الحميدي: هو عبد الله بن الزُّبير بن عيسى، أبو بكر الأسدي، الحميدي، سبق في الصورة الأولى، وهو: ثقة حافظ فقيه، أثبت النَّاس في ابن عُيينة، ورئيس أصحابه.

٣- ابن عيينة: هو سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُوْنٍ الهِلاَلِيُّ. سبق في الصورة الثانية، وهو: ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

٤- عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيُّ، سبق، وهو: ثقة.

٥- أبوه، أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي ثم النجاري المدني القاضي. يقال: اسمه أبو بكر، وكنيته أبو محمد. وقيل: اسمه كنيته. روى عن: أبيه، وأرسل عن جده، وروى أبو البداح بن عاصم، وغيرهم. وروى عنه: ابناه عبد الله، ومحمد، وغيرهم. قال ابن معين، وابن خراش: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: من سادات التابعين. وذكره الهيثم بن عدي في محدثي أهل المدينه. وذكره الواقدي في ثقاتهم. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال ابن حجر: ثقة عابد تُوفِيَ سنة ١٢٠ هـ وقيل: غير ذلك.[١].

٦- أبو البداح بن عدي، أبو البداح بن عاصم بن عدي بن الجد بن عجلان بن حارثة بن ضبيعة الأنصاري، من بلي بن الحاف بن قضاعة، حلفاء لبني عمرو بن عوف، قيل: اسمه عدي. روى عن: أبيه عاصم بن عدي. روى عنه: ابنه عاصم بن أبي البداح، وعبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وأبو بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم. قال الواقدي: أبو البداح لقب غلب عليه ويكنى أبا عمرو، توفي سنة عشر ومئة في خلافه هشام بن عبد الملك، وهو ابن أربع وثمانين، وكان ثقة، قليل الحديث. قال ابن حجر في «فتح الباري»: هو أبو البداح بن عاصم بن عدي كذا قاله بعض الناس وهو غلط فإن أبا البداح تابعي والصحبة لأبيه. وقال في التقريب: ثقة ووهم من قال له صحبة. وقال ابن

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (٨٣١٦/٣٤/١٢)، التقريب (صـ ٦٢٤/برقم: ٧٩٨٨)، «الجرح والتعديل»: (١٤٩٢/٣٣٧/٩)، «الثقات»: (٦٢٤٤/٥٦١/٥)، «الوافي بالوفيات»: (١٥٥/١٠)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ ١٢٥/برقم: ٥٤٤). و«الطبقات»: (٣١/١٢٤/١).

عبد البر: أبو البداح بن عاصم بن عدي لا يوقف على اسمه أيضا وكنيته اسمه وقال الواقدي أبو البداح لقب غلب عليه ويكنى أبا عمرو... وقال أيضًا: وذكر أحمد بن خالد أن يحيى بن يحيى وحده من بين أصحاب مالك قال في هذا الحديث عن مالك بإسناده أن أبا البداح عاصم بن عدي فجعل أبا البداح كنية عاصم بن عدي وجعل الحديث له والحديث إنما هو لعاصم بن عدي هو الصاحب وأبو البداح ابنه يرويه عنه وهو الصحيح فيه عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه قال وكذلك رواه ابن وهب وابن القاسم (قال أبو عمر لم نجده عند شيوخنا في كتاب يحيى إلا عن أبي البداح بن عاصم بن عدي كما رواه جماعة الرواة عن مالك) وهو الصحيح في إسناد هذا الحديث كما قال أحمد... وقال أيضًا: وقد كان سفيان بن عيينة يقول في إسناد هذا الحديث شيئا يشبه ما حكاه أحمد عن يحيى في روايته عن مالك ويعضده وذلك أنه قال فيه عن أبي البداح بن عدي عن أبيه ومرة لم يقل عن أبيه والصواب في إسناد هذا الحديث ما قاله مالك في رواية جمهور الرواة عنه.[١].

وخلاصة حاله: أنه تابعي ثقة.

٧- أبوه، عاصم- رضي الله عنه- بن عدي بن الجد بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة العجلاني ثم البلوي –رضي الله عنه-. صحابي جليل.[٢].

ثانيا: دراسة متابعة عبد الجبار بن العلاء، لسفيان (سند ابن خزيمة)

١- عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار، أبو بكر البصري. خلاصة حاله أنه ثقة مات سنة ٢٤٨هـ.[٣].

٢- عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ. خلاصة حاله: ثقة.

---

[١] «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٢٥١/١٧)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٦٥/٣٣)، «تقريب التهذيب» (صـ:٦٢١)، «فتح الباري»: لابن حجر (٣١٠/١).

[٢] تهذيب التهذيب (٦ / ٢١٢/٩٤)، الثقات (١٤١٨١/٤١٨/٨)، معرفة الثقات (٢ / ١٠٠٦/٦٩)، الجرح والتعديل - (٦ / ١٧٢/٣٢)، الكاشف (١ / ٣٠٨٧/٦١٢).

[٣] «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٧٨١/٢)، «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤٦٣/٣).

٣- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، خلاصة حاله: ثقة عابد

٤- أبو البداح بن عدي، أبو البداح بن عاصم. وخلاصة حاله: أنه تابعي ثقة

٥- أبوه، عاصم- رضي الله عنه- بن عدي بن الجد بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة العجلاني ثم البلوي –رضي الله عنه-. صحابي جليل.

ثالثا: دراسة متابعة روح بن القاسم، لسفيان (سند الحاكم)

١- يحيى بن محمد بن عبد الله بن العنبري عطاء بن صالح بن محمد بن عبد الله بن محمد بن بغيان، أبو زكريا، العنبري البَغْياني، مولى أبي خرقاء السُّلمي، النَّيْسابُوري، الفقيه الشافعي. توفي في شوال سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وهو ابن ست وسبعين سنة. وخلاصة حاله: أنه ثقة فاضل.[١].

٢- محمد بن إبراهيم بن سعيد بن عبد الرحمن العبدرى، أبو عبد الله البوشنجى- بضم الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة وسكون النون بعدها جيم -، خلاصة حاله: ثقة حافظ، مات سنة تسعين ومائتين.[٢].

٣- أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ، هو أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ بن المنتشر العيشي، أَبُو بكر البَصْرِيّ، ابْن عم يزيد بْن زريع. ثقة. تُوفِّي سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ.[٣].

---

[١] «طبقات الشافعية»: (٣/ ٤٨٥)، «الأنساب»: (١/ ٣٩٥)، «سيرأعلام النبلاء»: (٣١١/٥٣٣/١٥)، «الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم»: (٥٣٧/٦٤٤/١).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (٩/ ٨/ ١٢)، و«التقريب»: (صـ: ٤٦٥/برقم ٥٦٩٣).

[٣] «الجرح والتعديل»: (١١٢٥/٣٠٣/٢)، «الكاشف»: (٤٦٦/٢٥٥/١)، «شذرات الذهب»: (١٤١/٣)، «تهذيب التهذيب»: (٦٧٥/٣٧٠/١).

٤- يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، هو يَزِيْدُ بنُ زُرَيْعٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ العَيْشِيُّ- بِفَتْح الْعين وَسُكُون الْيَاء تحتهَا نقطتان وَفِي آخرهَا الشين الْمُعْجَمَة نسبة إلى عَائِشَة بنت طَلْحَة- البَصْرِيُّ. ثقة ثبت مات سنة اثنتين وثمانين ومائة.[١].

٥- رَوْحُ بنُ القَاسِمِ أَبُو غِيَاثٍ التَّمِيْمِيُّ. ثقة حافظ. مات سنة إحدى وأربعين ومائة.[٢].

٦- عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ. خلاصة حاله: ثقة.

٧- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، خلاصة حاله: ثقة عابد

٨- أبو البداح بن عدي، أبو البداح بن عاصم. وخلاصة حاله: أنه تابعي ثقة

٩- أبوه، عاصم- رضي الله عنه- بن عدي بن الجد بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة العجلاني ثم البلوي –رضي الله عنه-. صحابي جليل.

الوجه الثاني: (سند سيدنا الحاكم)

١- أبو العباس محمد بن يعقوب بن يُونُس بن مَعْقِلِ بْنُ سِنَانٍ الأموي مولاهم النيسابوري المَعْقَلِي المُؤَذِّن الوَرَّاق، أبو العباس الأصم. سبق في الصورة الأولى، وهو: أنه ثقة.

٢- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصرى، أبو عبد الله الفقيه، خلاصة حاله: ثقة، مات سنة ثمان وستين ومائتين.[٣].

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ بن مسلم القُرَشِي، أبو محمد الْمِصْرِيُّ. خلاصة حاله: أنه ثقة حافظ متقن عابد فقيه، وتوفي يوم الأحد في شعبان سنة ١٩٧ هـ.[٤].

---

[١] «الكاشف»: (٢/٣٨٢/٦٣٠١)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/٢٨٤/٥٢٧)، و«التقريب»: (صـ٦٠١/برقم ٧٧١٣)، و«اللباب»: (٢/٣٦٩).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (٣/٢٥٧/ ٥٥٧)، و«التقريب»: (ص٢١١/برقم ١٩٧٠)، و«الكاشف»: (١/٣٩٩/ ١٥٩٧).

[٣] «تهذيب التهذيب»: (٩/٢٦٠/ ٤٣٥)، و«التقريب»: (صـ ٤٨٨/برقم ٦٠٢٨).

[٤] «تهذيب التهذيب»: (٦/٦٥/١٤١)، و«تقريب التهذيب»: (صـ ٣٢٨/برقم: ٣٦٩٤).

٤- مالك بن أنس، سبق، وهو رأس المثبتين.

٥- عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ. خلاصة حاله: ثقة.

٦- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، خلاصة حاله: ثقة عابد

٧- أبو البداح بن عاصم، أبو البداح بن عدي. وخلاصة حاله: أنه تابعي ثقة

٨- أبوه، عاصم- رضي الله عنه- بن عدي بن الجد بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة العجلاني ثم البلوي –رضي الله عنه-. صحابي جليل.

ثانيا: دراسة متابعة محمد بن أبي بكر.(سند الطحاوي)

١- إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموى، أبو إسحاق البصرى، مولى عثمان بن عفان (نزيل مصر)، خلاصة حاله: ثقة عمى قبل موته فكان يخطىء و لا يرجع.[١].

٢- أَبُو عَاصِمٍ الضَحَّاكُ بنُ مَخْلَدِّ بْنِ الضَّحَّاكِ بن مُسْلِمٍ، أَبُو عَاصِمٍ الشَّيْبَانِيُّ البَصْرِيُّ. ثقة ثبت. مات سنة ٢١٠ هـ.[٢].

٣- ابْنُ جُرَيْجٍ: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، أبو الوليد، وأبو خالد المكي. سبق في الصورة الثانية، وهو: ثقة فاضل فقيه كان يرسل من المرتبة الثالثة من المدلسين. مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين.

٤ـ محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري النَّجَارِيُّ الحَزْمِيُّ، أبو عبد الملك المدني القاضي. ثقة. تُوفِيَ سنة ١٣٢ هـ.[٣].

٥- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، خلاصة حاله: ثقة عابد

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (١/١٦٣/ ٢٩٠)، و«التقريب»: (صـ٩٤/برقم ٢٤٨)، و«الكاشف»: (١/٢٢٥/ ٢٠٣).

[٢] «تهذيب الكمال»: (١٣/٢٨١/٢٩٢٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/٣٩٥/٧٩٣)، و«التقريب»: (صـــــ: ٢٨٠/برقم: ٢٩٧٧).

[٣] «تهذيب التهذيب»: (٩/٦٩/١٠٠)، «التقريب»: (صـ: ٤٧٠/برقم: ٥٧٦٣)، «الجرح والتعديل»: (٧/٢١٢/١١٧٦).

٦- أبو البداح بن عاصم، أبو البداح بن عدي. وخلاصة حاله: أنه تابعي ثقة

٧- أبوه، عاصم- رضي الله عنه- بن عدي بن الجد بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة العجلاني ثم البلوي –رضي الله عنه-. صحابي جليل.

النظر في الخلاف والترجيح

مما تقدم في التخريج ودراسات الأسانيد تبين أن الحديث مداره على عبد الله بن أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ واختلف عنه من وجهين، وقد روى الوجه الأول عنه: سفيان بن عيينة، وذلك بأن جعله من حديث أبي الدحداح بن عدي، وتابعه اثنان من الثقات، فيما روى الوجه الثاني الإمام مالك بن أنس، وذلك بأن جعله من حديث أبي الدحداح بن عاصم بن عدي، وبالنظر في كتب الرجال تبيّن أن أبا الدحداح ثقة واختلف في صحبته والراجح أنه تابعي غير أنهم لم يقفوا على اسمه وعرفوه بلقبه وكنيته وأن أباه الصحابي الجليل عاصم بن عدي؛ وقد رجَّح وجه الإمام مالك كلٌ من الترمذي في «جامعه» وقد تقدم في التخريج، وابن عبد البر في «التمهيد» وقد تقدم في دراسة الإسناد، فكلاهما قال: أن رواية مالك هي الأصح. كما رجحه الحاكم في موضع من تخريجه، فقال: جَوَّدَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَزَلَّقَ غَيْرُهُ فِيهِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، ثم نقل عن ابن معين، قوله: وهذا خطأ إنما هو كما قال مالك، قال يحيى: وكان سفيان إذا حدثنا بهذا الحديث قال: ذهب علي في هذا الحديث شيء قال الحاكم: «وقد أسند أبو البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه».

فيما جنح الإمام الحاكم في موطن آخر إلى توجيه رواية سفيان بن عيينة حين قال:«أَبُو الْبَدَّاحِ هُوَ ابْنُ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي التَّابِعِينَ، وَعَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ مَشْهُورٌ فِي الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَهُوَ صَاحِبُ الْعَانِ، فَمَنْ قَالَ عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَدِيٍّ، فَإِنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ ». كذلك سياق الحاكم لطريق مالك مع طريق سفيان دون بيان لكون السياق لأي منهما مصير منه على نفي الخلاف رأسا.

كما أن سفيان بن عيينة لم ينفرد به فقد تابعه على هذا الوجه اثنان من الثقات، هما: عبد الجبار بن العلاء، وهو: ثقة، رَوْح بن القَاسِمِ أَبُو غِيَاث التَّمِيْمِيّ، وهو: ثقة حافظ.

وعليه فيمكننا القول بأنه متى وجد لكل وجه مرجح أخذ به، والقول بأن كلا الوجهين محفوظان.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:-

صحيح بكلا وجهيه.

القرينة الرابعة: اختلاف سياق الروايتين يشعرُ بصحة الطريقين.

(نص الحاكم) قال الحاكم: في كتاب الإيمان، باب: شعائر الدين، في: (١/٣٠٧)، برقم:(١٦٤)، ، وهو في الطبعة الهندية:(١/صـــــ: ٥١) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاق وَعَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْعَطَّارُ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ خِيَارَ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ وَالْأَظِلَّةَ لِذِكْرِ اللَّهِ، قَالَ بِشْرُ بْنُ مُوسَى: وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ الْحُمَيْدِي فِي مُسْنَدِهِ.

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ الْعَطَّارُ ثِقَةٌ وَقَدِ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِإِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيْ وَإِذَا صَحَّ مِثْلُ هَذِهِ الاسْتِقَامَةِ لَمْ يَضُرَّهُ تَوْهِينُ مَنْ أَفْسَدَ إِسْنَادَهُ.

(١/٣٠٧/١٦٥) أخبرناه أَبُو الْعَبَّاسِ السَّيَّارِيُّ بِمَرْوَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُوَجِّهِ، أَخْبَرَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَصْحَابُنَا، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَحَبَّ عِبَادِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ الَّذِينَ يُحَبِّبُونَ اللَّهَ إِلَى النَّاسِ وَالَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ.

هَذَا لَا يُفْسِدُ الْأَوَّلَ وَلَا يُعَلِّلُهُ فَإِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ حَافِظٌ ثِقَةٌ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْمُبَارَكِ إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِأَسَانِيدَ أُخَرَ كَمَعْنَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

وقال الذهبي في التلخيص: إسناده صحيح.

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه سفيان بن عيينة واختلف عنه من وجهين، كما يرويه مسعر، واختلف عنه من وجهين

أولا: تخريج ودراسة الاختلاف على سفيان بن عيينة:

الوجه الأول: عنه، عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى - رضي الله عنه -، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

الوجه الثاني: عنه، عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى - رضي الله عنه -، موقوفاً.

تخريج الوجه الأول:

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان، في: (١/٣٠٧)، برقم:(١٦٤)، وعنه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة- باب مراعاة أدلة المواقيت، في:(١/٥٥٨)، برقم:(١٧٨١) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاق وَعَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْعَطَّارُ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ خِيَارَ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ وَالْأَظِلَّةَ لِذِكْرِ اللَّهِ، قَالَ بِشْرُ بْنُ مُوسَى: وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ الْحُمَيْدِي فِي مُسْنَدِهِ.

وقال عقبه: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ الْعَطَّارُ ثِقَةٌ وَقَدِ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِإِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ وَإِذَا صَحَّ مِثْلُ هَذِهِ الاسْتِقَامَةِ لَمْ يَضُرَّهُ تَوْهِينُ مَنْ أَفْسَدَ إِسْنَادَهُ.

وقال البيهقي: تفرد به عبد الجبار بن العلاء بإسناده هكذا وهو ثقة.

وأخرجه البزار في مسنده في:(٨/٢٨٣)، برقم:(٣٣٥١) وكتب إلي عبد الجبار بن العلاء يخبر أن سفيان بن عيينة، حدثه عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى، رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أحب عباد الله إلى الله تبارك وتعالى الذين يراعون الشمس والقمر»، وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن مسعر بهذا الإسناد إلا سفيان بن عيينة، ومحمد بن الوليد الذي حدثنا بهذا الحديث لا نعلم أحدا تابعه على روايته عن يحيى بن أبي بكير عن ابن عيينة، والحديث إنما يعرف لعبد الجبار، والصحيح الذي روى عن مسعر، عن إبراهيم، عن رجل، عن أبي الدرداء موقوفا.

وأخرجه الطبراني في الدعاء، في:(٥٢٤)، برقم:(١٨٧٦) حدثنا زكريا الساجي، وأبو طاهر المخلص في جزئه، في:(صـ ٥٢/رقم:٨) حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد، وأبو نعيم في حلية الأولياء، في:(٧/صـ: ٢٢٧)، ومن طريقه الضياء في المختارة، في:(١٣/١٠٤)، برقم:(

١٧١) من طريق أبي بكر بن أبي عاصم، وابن حجر في نتائج الأفكار، في:(صـ: ٣١٤) من طريق أنا أبي حفص بن شاهين، ثنا يحيى بن صاعد، أربعتهم:(زكريا الساجي، و يحيى بن محمد، و أبو بكر بن أبي عاصم، و يحيى بن صاعد) عن عبد الجبار بن العلاء، به.

قال أبو نعيم عقبه: تفرد سفيان عن مسعر برفعه , ورواه خلاد وغيره عن مسعر موقوفا.

وقال ابن حجر: قال ابن شاهين: هذا حديث صحيح غريب، تفرد به ابن عيينة عن مسعر، وما رواه ثقة عنه إلا عبد الجبار.

وتابع يحيى بن أبي بكير، عبد الجبار في رواية هذا الوجه عن سفيان:

أخرجه البزار في مسنده في:(٨/٢٨٣)، برقم:(٣٣٥٠) أخبرنا محمد بن الوليد بن أبان، قال: أخبرنا يحيى بن أبي بكير، قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن مسعر، به.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الأولياء:(صـ: ١٨/ برقم: ٢٨) نا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، نا سُفْيَانُ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: «خِيَارُ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يُحِبُّونَ اللَّهَ، وَالَّذِينَ يُحَبِّبُونَ اللَّهَ إِلَى عِبَادِهِ، الَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْأَظِلَّةَ وَالنُّجُومَ لِذِكْرِ اللَّهِ».

دراسة الأسانيد:

الوجه الأول: (سند الحاكم)

١- أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، أبو بكر النيسابوري الشافعي الفقيه المعروف بالصّبْغِي. سبق في الصورة الثانية، وهو: ثقة حافظ فقيه ورع.

٢- علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر، أبو الحسن النيسابوري. سبق في الصورة الثانية، وهو: ثقة حافظ.

٣- بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة، أبو علي الأسدي البغدادي. سبق في الصورة الأولى، وهو: ثقة ثبت.

٤- عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار، أبو بكر البصري. روى عن: أبيه، وابن عيينه، ووكيع، وغيرهم. وروي عنه: مسلم، والترمذي، وبشر بن موسى، وغيرهم. قال الدَّارَقُطْنِيّ: قال سلمة بن شبيب قال لي أحمد بن حنبل ما فعل ابن العلاء عبد الجبار؟ فقلت اشتغل بالتجارة عن الحديث، فقال: أحمد بن حنبل قد كنت أراه عند سفيان بن عيينة جد الأخذ. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال أيضًا: شيخ. وقال النسائي: ثقة. وقال أيضًا: لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال كان متقنًا. وقال العجلي: بصري ثقة. وقال الحاكم، والبيهقي: ثقة. وقال الذهبي: ثقة سريع القراءة. وقال الذهبي أيضًا: ثقة صاحب حديث. وقال ابن حجر: لا بأس به. وقال في الفتح: ثقة. وقال محمد بن إسحاق السراج: مات بمكة أول جمادى الأولى سنة ٢٤٨هـ [(١)].

وخلاصة حاله: أنه ثقة، على قول الأكثرين ولم يذكر أحد ممن أنزله عن مرتبة الثقة ما يزحزحه عنها.

٥- سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، سبق في الصورة الثانية، وهو: ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

٦- مِسْعَرُ بن كِدَامِ بن ظَهِيرِ بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن صعصعة الهلالي العامري الرَّوَّاسِيُّ، أبو سلمة الكوفي، أحد الأعلام. روى عن: إِبْرَاهِيم السَّكْسَكِي، وأبي إسحاق السبيعي، وعبد الملك بن عمير، وغيرهم. وروى عنه: ابن عيينة، وشعبة، والثوري، وغيرهم. قال يحيى بن سعيد: كان مسعر من أثبت الناس. وقال أحمد: كان ثقة، وكان مؤدِّبًا، وكان خيارًا. وقال شعبة: كنا نسميه المُصْحَفَ. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث.

[(١)] تهذيب التهذيب: (٦/٩٤/٢١٢)، تقريب التهذيب: (١ / ٣٣٢/٣٧٤٣)، مشيخة النسائي: (صـ: ٧٣/برقم:١٨٨)، والثقات: (٨/٤١٨/١٤١٨١)، معرفة الثقات: (٢ / ٦٩/١٠٠٦)، الجرح والتعديل: (٦ / ٣٢/١٧٢)، الكاشف: (١ / ٦١٢/٣٠٨٧)، المستدرك في: (١/٣٠٧)، برقم: (١٦٤)، و البيهقي في السنن الكبرى، في: (١/٥٥٨)، برقم: (١٧٨١)، فتح الباري: (٤/صـ:٩)، سؤالات السلمي للدارقطني»: (صـ: ٢٥٧/ برقم: ٢٨٢).

وقال أحمد: كان ثقة خيارًا، حديثه حديث أهل الصدق. وقال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة. وقال الذهبي: كان من العُبَّادِ القانتين. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل. تُوفِيَ سنة ١٥٣هـ، وقيل: سنة ١٥٥ هـ [١].

٧- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكى، أبو إسماعيل الكوفى، مولى صخير. روى عن: أبي وائل شقيق بْن سلمة، وعبد الله بْن أَبي أوفى الأَسلميّ، ويزيد بْن أَبي كبشة السكسكي، وغيرهم. روى عنه: حجاج بْن أرطاة، وعبد الرحمن بْن عَبد الله المسعودي،، ومسعر بْن كدام، وغيرهم. قال على ابن المدينى عن يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعفه، كان يقول: لا يحسن يتكلم. و قال أحمد بن حنبل: ضعيف. وقال النسائى: ليس بذاك القوى، يكتب حديثه. و قال أبو أحمد بن عدى: لم أجد له حديثا منكر المتن، و هو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، و يكتب حديثه كما قال النسائى. وقال الحاكم: قلت لعلى بن عمر الدارقطنى: لم ترك مسلم حديث السكسكى؟ فقال: تكلم فيه يحيى بن سعيد. قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف. وذكره العقيلى فى " الضعفاء ". وقال الساجى: تفرد بحديثه عن ابن أبى أوفى مرفوعا " خير عباد الله الذين يراعون الشمس و القمر ". وذكره ابن حبان في " الثقات ". وقال ابن القطان: ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة، وهو ثقة. وقال ابن خلفون: قال أبو الحسن الدارقطني: تابعي صالح. قال ابن خلفون: وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين.

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (١٠/١٠٢/٢١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٢٨/برقم: ٦٦٠٥)، «الكاشف»: (٢/٢٥٦/٥٣٩٥)، «الطبقات الكبرى»: (٦/٣٦٤)، «الجرح والتعديل»: (٨/٣٦٨/١٦٨٥)، «معرفة الثقات»: (٢/٢٧٤/١٧١٠)، «الثقات»: (٧/٥٠٧/١١٢٠٨).

وقال ابن حجر: صدوق ضعيف الحفظ. وقال الذهبي في الميزان: كوفي صدوق، لينه شعبة والنسائي، ولم يترك. وقال في من تكلم فيه وهو موثق: لينه شعبة وضعفه أحمد حديثه حسن.[١]. **وخلاصة حاله:** أنه ضعيف يُعتَبَر به.

٨- عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنهما- علقمة بن خالد الأسلمي أبو إبراهيم صحابي ابن صحابي شهد بيعة الرضوان مات سنة ست وثمانين وقال أبو نعيم سنة سبع قال عمرو بن علي هو آخر من مات بالكوفة من الصحابة.[٢].

دراسة متابعة يحيى بن أبي بكير، لعبد الجبار:(سند البزار)

١- محمد بن الوليد بن أبان، أبو عبد الله. وقيل: أبو جعفر مولى بنى هاشم. روى عن: يحيى بن بكير، ويزيد بن هارون، وعبد الوهاب بن عطاء، وغيرهم. وروى عنه: البزار، ومحمد بن حموية النيسابوري، وعلى بن محمد بن أيوب الرقي، وغيرهم. قال ابن عدي: يضع الحديث ويوصله ويسرق ويقلب الأسانيد والمتون. وقال أبو عروبة: كذاب. وقال ابن حبان: ربما أخطأ وأغرب. قال الخطيب: مات سنة ٢٨٧ هـ.[٣].

٢- يحيى بن أبى بكير: نسر و يقال: بشر و يقال: بشير، ابن أسيد العبدى القيسى أبو زكريا الكرمانى. ثقة، مات سنة ثمان و مائتين.[٤].

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (١/١٣٨/ ٢٤٦)، «التقريب»: (صـ: ٩١/برقم: ٢٠٤)، «الكامل»: (١/٣٤٤/ ٥٧) «الكاشف»: (١/٢١٦/ ١٦٣)، «إكمال تهذيب الكمال»: (١/٢٣٨/ ٢٤١)، «الجرح والتعديل»: (٨/٣٦٨/١٦٨٥)، «ميزان الاعتدال»: (١/٤٥/١٣٥)، «الثقات»: (٧/٥٠٧/١١٢٠٨)، «من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث»: (صـ: ٦٥/برقم: ٦).

[٢] «الإصابة»: (٤/١٦/ ٤٥٧٣).

[٣] «تاريخ دمشق»: (٥٦/١٨٥/٧٠٨٧)، «تاريخ بغداد»: (٣/٣٣٠/١٤٣٧)، «المغني»: (٢/٦٤١/٦٠٦٦)، «ميزان الاعتدال»: (٤/٥٩/٨٢٩٣)، «تاريخ الإسلام»: (١٩/٣٣٥)، «الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي»: (٣/١٠٥/٢٣٣٥).

[٤] «تهذيب التهذيب»: (١١/ ١٩٠/ ٣٢٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٨٨/برقم: ٧٥١٦)، «الكاشف»: (٢/٣٦٢/ ٦١٤٢).

٣- سُفْيَانُ بْنُ عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي. سبق في الصورة الثانية، وهو: ثقة ثبت حافظ فقيه إمام حجة.

٤- مِسْعَرُ بن كِدَامِ بن ظَهِيرِ بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن صعصعة الهلالي العامري الرَّوَّاسِيُّ، تقدم، وهو: ثقة ثبت فاضل.

٥- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكى، تقدم وهو: ضعيف يُعتَبَر به.

٦- عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما.

الوجه الثاني: (ابن أبي الدنيا)

١- **هارون:** هو هارون بن معروف المروزي، أبو علي الخزاز الضرير، نزيل بغداد. روى عن ابن المبارك، وابن وهب، وغيرهما. روى عنه: مسلم، وأبو داود، وحدث عنه أحمد بن حنبل وهو حي، وحدث عنه غيرهم. قال ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وصالح بن محمد، وابن قانع: ثقة؛ زاد ابن قانع: ثبت. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي أيضًا: كان ثقة من حفاظ الوقت. وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. تُوفِيَ سنة ٢١٣ هـ وله ٧٤ هـ سنة. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.[1] **خلاصة حاله: ثقة.**

٢- سُفْيَانُ بْنُ عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي. سبق في الصورة الثانية، وهو: ثقة ثبت حافظ فقيه إمام حجة.

٣- مِسْعَرُ بن كِدَامِ بن ظَهِيرِ بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن صعصعة الهلالي العامري الرَّوَّاسِيُّ، تقدم، وهو: ثقة ثبت فاضل.

٤- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكى، تقدم وهو: ضعيف يُعتَبَر به.

٥- عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما.

---

[1] «معرفة الثقات»: (٢/١٨٧٧/٣٢٣)، و«الجرح والتعديل»: (٩/٩٦/٣٩٨)، و«ثقاتابن حبان»(٩/٢٣٩)، و«تهذيب الكمال»: (٣٠/١٠٧/٦٥٢٦)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/١١/٢٥)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٥٦٩/رقم:٧٢٤٢).

النظر والترجيح

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يظهر ترجيح الوجه الثاني لكون راويه هارون بن معروف أرجح حالا من عبد الجبار راوي الوجه الأول وهو وإن كان ثقة إلا أنه اشتغل بالتجارة عن الحديث كمت ذكر سلمة بن شبيب، وقد توبع من يحيى بن أبي بكير لكن المتابعة لا تنفعه ففي الإسناد إلى يحيى، محمد بن الوليد بن أبان، وهو: متهم بالكذب، وجزم غير واحد من أهل العلم أنه كذاب.

ثانيا: تخريج ودراسة الخلاف على مسعر

يرويه مسعر، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى، موقوفا.

الوجه الثاني: عنه،، عن إبراهيم السكسكي، قال: حدثني أصحابنا، عن أبي الدرداء، موقوفا.

تخريج الوجه الأول:

تقدم تخريجه ودراسته في الوجه الثاني من وجهي الخلاف على ابن عيينة، وبيان أنه الراجح عنه.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان، في: (٣٠٧/١)، برقم:(١٦٥)، أخبرناه أَبُو الْعَبَّاسِ السَّيَّارِيُّ بِمَرْوَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُوَجِّهِ، أَخْبَرَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَصْحَابُنَا، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَحَبَّ عِبَادِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ الَّذِينَ يُحَبِّبُونَ اللَّهَ إِلَى النَّاسِ وَالَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ.

قال الحاكم: هَذَا لَا يُفْسِدُ الْأَوَّلَ وَلَا يُعَلِّلُهُ فَإِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ حَافِظٌ ثِقَةٌ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْمُبَارَكِ إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِأَسَانِيدَ أُخَرَ كَمَعْنَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

والحديث أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقاق، في:(صـــــ: ٤٦٠)، برقم:(١٣٠٣) قال: أخبرنا مسعر، عن إبراهيم السكسكي قال: حدثنا أصحابنا، عن أبي الدرداء قال: إن أحب عباد الله إلى الله الذين يحبون الله، ويحببون الله إلى الناس، والذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والأظلة لذكر الله عز وجل "

وقد تابع ابن المبارك، جماعة، منهم:

١- وكيع بن الجراح: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الزهد- كلام أبي الدرداء رضـي الله عنه، في: (١١٣/٧)، برقم:(٣٤٦٠٣)، حدثنا وكيع، عن مسـعر، عن إبراهيم السكسكي قال: حدثنا أصحابنا، عن أبي الدرداء، قال: " إن شئتم لأقسمن لكم: إن أحب العباد إلى الله الذين يحبون الله ويحببون الله إلى عباده والذين يراعون الشـمس والقمر والنجوم والأظلة لذكر الله "

٢- جعفر بن عون: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة- باب مراعاة أدلة المواقيت، في:(٥٥٨/١)، برقم:(١٧٨٢) وقد أخبرناه أبو زكريا بن أبي إسحاق، أنبأ أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب ثنا جعفر بن عون، أنا مسعر عن إبراهيم السـكسـكي، حدثني أصحابنا عن أبي الدرداء، أنه قال: " إن أحب عباد الله إلى الله الذين يحبون الله ويحببون الله إلى الناس والذين يراعون الشـمس والقمر والنجوم والأهلة لذكر الله ". روي موقوفا على أبي هريرة في معناه.

دراسة الأسانيد:

الوجه الأول: تقدم تخريجه ودراسـته في الوجه الثاني من وجهي الخلاف على ابن عيينة، وبيان أنه الراجح عنه.

الوجه الثاني:

١- القاسم بن القاسم بن مهدي بن معاوية، أبو العباس، السَّيَّاري، المَرْوَزِي، ابن بنت أحمد بن سيَّار المَرْوَزِي، الشِّيْرازي، الفقيه. روى عن: أبي الموجه محمد بن عمرو بن الموجه،

وأحمد بن عباد بن سليمان، ومحمد بن جابر، وغيرهم. وعنه: أبو عبد الله الحاكم، وأحمد بن محمد بن يعقوب المروزي، ومحمد بن أبي يعقوب، وغيرهم.

قال أبو نعيم في "الحلية": شيخ المراوزة ومحدثهم وفقيههم. وقال الخليلي في "الإرشاد": حافظ عالم، قال لي الحاكم: لم أر أفضل منه. وقال الذهبي: الإمام المحدث الزاهد شيخ مرو. وقال مرة: كان شيخ أهل مرو في زمانه في الحديث والتصوف، وأول من تكلم عندهم في الأحوال، وكان فقيفا إمامًا محدِّثًا. مات سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة.[١]. وخلاصة حاله: أنه ثقة زاهد.

٢- أبو الموجه محمد بن عمرو الفزاري، المروزي، روى عن: عبدان بن عثمان، وعلي بن الجعد، وسعدويه الواسطي، وغيرهم. وعنه: القاسم بن القاسم، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وعلي بن محمد الحبيبي، وغيرهم. قال ابن الصلاح: قيده بكسر الجيم أبو سعد السمعاني بخطه في مواضع، وهو بلديه، ويقال: بالفتح. قال: وهو محدث كبير، أديب، كثير الحديث، صنف السنن والأحكام توفي: سنة اثنتين وثمانين ومائتين. - رحمه الله-.[٢]. وخلاصة حاله: أنه ثقة مصنف.

٣ـ عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد العَتَكِي، أبو عبد الرحمن المروزي، الملقب بـ «عَبْدَانَ». روى عن: أبيه، وابن المبارك، وشعبة، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، وأبو الموجه، وعبد الله بن محمد بن يزيد المروزي، وغيرهم. قال الكلاباذي: ولد سنة ١٤٠هـ وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أحمد: ما بقي الرحلة إلا إلى عبدان بخرسان. وقال ابن عدي: حدث عن شعبه أحاديث تفرد بها. وقال محمد بن حمدويه: هو ثقة مأمون. وقال الحاكم:

---

[١]«حلية الأولياء»: (١٠/ ٣٨٠)، «الإرشاد»: (٣/ ٩٢٢)، «سير أعلام النبلاء»: (١٥/ ٥٠٠/ ٢٨٢)، «تاريخ الإسلام»: (٢٥/ ٢٦٧)، «الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم»: (٢/ ٧٨٦/ ٦٨٣).

[٢]« تذكرة الحفاظ »: (٢/ ٦١٥)، «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٣٤٧/ ١٦٣).

كان إمام أهل الحديث ببلده. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، تُوفِيَ في شعبان سنة ٢٢١ هـ، وقيل: قبلها بيسير، أو بعدها بيسير.[١].

٤- عبد الله بن المبارك بن واضح الْحَنْظَلِيُّ التَّمِيمِيُّ، أبو عبد الرحمن الْمَرْوَزِيُّ، روى عن: مسعر، وحميد الطويل، وابن جريج، وغيرهم. وعنه: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن معين، وغيرهم. قال أحمد: لم يكن في زمانه أطلب للعلم منه، جمع أمرا عظيما، ما كان أحد أقل سقطا منه، كان رجلا صاحب حديث حافظا، وكان يحدث من كتاب. وقال علي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، والعجلي: ثقة؛ زاد أبو حاتم: إمام. وزاد العجلي: ثبت في الحديث، رجل صالح، وكان يقول الشعر، وكان جامعا للعلم. وقال النسائي: لا نعلم في عصر ابن المبارك أجل من ابن المبارك، ولا أعلى منه، ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه. وقال النووي: الإمام المجمع على إمامته وجلالته فى كل شىء، الذى تستنزل الرحمة بذكره، وترتجا المغفرة بحبه. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام عالم جواد مجاهد، جُمِعَت فيه خصال الخير. تُوفِيَ سنة ١٨١هـ، وله ٦٣ سنة.[٢]

٥- مِسْعَرُ بن كِدَامِ بن ظَهِيرِ بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن صعصعة الهلالي العامري الرَّوَّاسِيُّ، تقدم، وهو: ثقة ثبت فاضل.

٦- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكى، تقدم وهو: ضعيف يُعتَبَر به.

٧- أصحابنا. مبهم لم أقف على من عينهم.

٨- **أَبو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه**: هو الصحابي الجليل: عويمر بن مالك، وقيل: ابن عامر، وقيل: ابن زيد بن قيس الأنصاري، مختلف في اسم أبيه، وأما هو فمشهور بكنيته،

---

[١] «تهذيب التهذيب»: (٥/٢٧٤، ٥٣٥)، «التقريب»: (صـ: ٣١٣/برقم: ٣٤٦٥)، «سير أعلام النبلاء»: (١٠/٢٧٠، ٧١)، «تاريخ الإسلام»: (١٦/٢٣٧)، «الجرح والتعديل»: (٥/١١٣، ٥١٨)، «تهذيب الكمال»: (١٥/٢٧٦، ٣٤١٦)، «الثقات»: (٨/٣٥٢، ١٣٨٣١).

[٢] «معرفة الثقات»: (٢/٥٤، ٩٥٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/٣٣٤، ٦٥٧)، و«التقريب»: (صـ: ٣٢٠/برقم: ٣٥٧٠).

وقيل: اسمه عامر، وعويمر لقب، صحابي جليل، أول مشاهده أحد، وكان عابدًا، مات في أواخر خلافة عثمان، وقيل: عاش بعد ذلك[١].

- دراسة متابعة جعفر بن عون:(سند البيهقي)

١- يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سختويه، أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي السختوي. خلاصة حاله: ثقة، ثبت، تُوفِيَ ليلة الثلاثاء الخامس من ذي الحجة سنة ٤١٤هـ[٢].

٢- **أبو العباس محمد بن يعقوب** بن يُونُس بن مَعْقِلِ بْنُ سِنَانٍ الأموي مولاهم النيسابوري المَعْقَلِي المُؤَذِّن الوَرَّاق، أبو العباس الأصم. سبق في الصورة الأولى، **وخلاصة حاله** أنه ثقة.

٣- محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي، أبو أحمد الفراء الحافظ النيسابوري. سبق في الصورة الثالثة، وهو: ثقة عارف.

٤- جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي، أبو عون. خلاصة حاله: أنه صدوق. تُوفِيَ سنة ٢٠٦هـ[٣].

٥- مِسْعَرُ بن كِدَامِ بن ظَهِيرِ بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن صعصعة الهلالي العامري الرَّوَّاسِيُّ، تقدم، وهو: ثقة ثبت فاضل.

٦- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكى، تقدم وهو: ضعيف يُعتَبَر به.

٧- أصحابنا. مبهم لم أقف على من عينهم.

٨- **أَبو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه**: هو الصحابي الجليل.

---

[١] «الإصابة»: (٦١٢١/٧٤٧/٤).

[٢] «تاريخ الإسلام»: (٣٦٢/٢٨)، «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور»: لتقي الدين الصيرفيني: (صـ: ٥٢٩)، «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (صـ: ٤٨٣/برقم: ٦٥٥) «شذرات الذهب»: (٢٠٢/٣).

[٣] «تهذيب التهذيب»: (١٥٣/٨٦/٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٤١/برقم: ٩٤٨)، «الكاشف»: (٧٩٦/٢٩٥/١).

النظر والترجيح

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة يظهر ترجيح الوجه الثاني بالكثرة فقد رواه إمام ثقة ثبت، هو ابن المبارك، وتابعه جعفر بن عون، وهو: صدوق، فيما إنفرد سفيان بن عيينة وهو إمام ثقة ثبت، والحديث عن سفيان غريب، قال البزار:" وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن مسعر بهذا الإسناد إلا سفيان بن عيينة " «البحر الزخار»، في:(٢٨٣/٨)، وقال الدارقطني:" تفرد به سفيان بن عيينة عن مسعر عنه، وهو غريب " «أطراف الغرائب والأفراد»، في:(١٨٧/٤)، وقال أبو نعيم:" تفرد سفيان عن مسعر برفعه " «حلية الأولياء»، في:(٧/صـ: ٢٢٧)

وقد نحى الإمام الحاكم إلى تصحيح الوجه المرفوع عن سفيان بن عيينة، والموقوف عن ابن المبارك، معتمدا على اختلاف سياق الرواية عن مسعر وإن إشتركا في بعض المعنى، وقد خالفه في ذلك أهل العلم، من ذلك:

وقال الهيثمي:" ورجاله موثقون لكنه معلول " «مجمع الزوائد»، في:(٣٢٧/١)، وقال ابن حجر:" هو معلول، وإن كان رجاله رجال الصحيح، فقد رواه عبد الله بن المبارك عن مسعر، عن السكسكي، ثنا أصحابنا، عن أبي الدرداء، فذكره موقوفاً من قوله. وقد اعترف الحاكم بهذه العلة، لكن قال: إنها لا تؤثر، والله أعلم". «نتائج الأفكار»، في:(صـ: ٣١٤)

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

ضعيف، فيه: إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكى، وهو: ضعيف يُعتَبَر به، كما أن شيخه مبهم.

(الخاتمة والنتائج والتوصيات)

بعد هذه الجولة العلمية، والدراسة الحديثية أسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة من ناحية الموضوع، وكذلك من ناحية المنهج التفصيلي الذي عَوَّلْتُ عليه أثناء عرضي للدراسة، وإبرازه للقارئ الكريم.

ولما كان من تمام البحث أن يبرز الموضوع مستوفًى من جميع جوانبه فأحب أن أبين خلاصة ما تعرضت له في هذا البحث فذكرت بإيجاز تَعْرِيف العِلَّةِ لغة واصطلاحًا، وكيفية كشف العلة وطرق معرفتها، ثم تعرضت لبيان قرائن الإعلال عند أئمة النقد، وبيان قرائن تصحيح الوجهين من خلال كتاب المستدرك.

ثم اعتنيت بذكر ترجمة موجزة للإمام الحاكم، ثم تعرضت للتعريف بكتاب «المستدرك»، باعتبار أنه موضوع الدراسة ومحل البحث.

ثم تعرضت إلى ثمرة الدراسة ومقصودها وهي دراسة المواضع الأربعة التي صحح فيها الإمام الحاكم الوجهين.

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو الآتي:

١.بلغ عدد المواضع التي صحح فيها الإمام الحاكم للوجهين أربعة مواضع.

٢ - أن تصحيح الوجهين عن المدار يختص بالرواة الثقات دون غيرهم.

٣ - وافق الإمام الحاكم في اعمال القرينة الأولى الإمام الدارقطني، والامام العلائي، فيما خالفه أبو حاتم وابن منده وأبو داود فذهبوا إلى ترجيح أحد الوجوه.

٤ - تغير اجتهاد الإمام الحاكم في التعامل مع الوجوه المختلفة فنص في موضع على تصحيح الوجهين ورجح أحدهما في موضع أخر كما في القرينة الثالثة.

٥ - نحى الإمام الحاكم إلى تصحيح الوجهين كما في القرينة الرابعة، وقد خالفه في ذلك أهل العلم.

٦. بيان مكانة الإمام الحاكم .رحمه الله .ومنزلته بين علماء عصره، ومدى استفادة العلماء الذين جاءوا من بعده بجهوده.

وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يأتي:

١ـ إعداد دراسة علمية موسعة تتناول قرائن تصحيح وجوه الخلاف، وكذا قرائن الترجيح في علم العلل بصورة مفصلة لكل قرينة، مع ذكر تطبيقات لعلماء العلل لهذه القرائن في كتبهم، ويُستحسن أن يكون كل كتاب منها على حدة.

٢. الاعتناء بدراسة قضية «قرائن تصحيح وجوه الخلاف»، وضوابط ذلك، ولا بد أن تعتمد دراسة مثل هذه الأمور على تطبيقات أئمة علم العلل في كتبهم.

٣ـ أن يتم عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعة الأزهر الشريف لبحث الجديد فيما يختص بالسنة النبوية، وعلومها، ومناقشة القضايا الهامة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية الآنية، على أن يخصص لقضايا العلل جانبًا كبيرًا من أعمال المؤتمر، وتقدم فيه الأبحاث الجديدة التي تُعنَى بذلك.

وأخيرًا أقول إن هذه الدراسة كانت فرصة سانحة لي لقضاء فترة طيبة من الزمن في صحبة آثار النبي صلى الله عليه وسلم، وصحبه الكرام، وتابعيهم بإحسان فهم خير القرون، وأهل الأزمنة الفاضلة، ولا ريب أن صحبة الأخيار تدفع الإنسان دائمًا إلى الخير؛ وتحثه عليه، كما اعترف بأن الاطلاع على مؤلفاتهم والعكوف على دراستها قد فتح لي آفاقًا واسعة للنظر والتدبر والتفكير النافع، واستخراج الفوائد العلمية، واستخلاص القواعد الحديثية.

وفي الختام، أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يلهمني الرشاد والصواب، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك في هذا المجهود، وأن يجعل الإخلاص رائدي، والهدى مقصدي، والتوفيق حليفي، وأن ينفعني بهذا العمل وسائر المسلمين، وأن يرزقني صحبة النبي المصطفي الأمين صلى الله عليه وسلم في جنات النعيم، فإنه الموفق والمعين والهادي إلى سواء السبيل إنه سبحانه سميع قريب، ونعم المولى ونعم المجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(ثبت المصادروالمراجع)

١- أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي». المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي. المحقق: د. سعدي الهاشمي. الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. عدد الأجزاء: ٣.

٢- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلاني. مطبعة الكبرى الأميرية، مصر. الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ. عدد الأجزاء: ١٠.

٣- أسماء المدلسين. المؤلف: جلال الدين السيوطي. المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار. الناشر: دار الجيل – بيروت. الطبعة: الأولى. عدد الأجزاء: ١.

٤- أقوال الحافظ الأزدي في الجرح والتعديل الواردة في كتاب: «تهذيب الكمال»، د/ قاسم طه محمد»: (صـ: ٢٨)، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (عدد: (١١)، مجلد: (١٤) كانون الأول: (٢٠٠٧)).

٥- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ١٢.

٦- الأحاديث المختارة. تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٧- الإصابة في تمييز الصحابة». المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر: دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ تحقيق: علي محمد البجاوي. عدد الأجزاء: ٨.

٨- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. المؤلف: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم اليمني. المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف. الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ٣.

٩- الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

١٠- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم». المؤلف: ابن عبد الهادي الحنبلي. تحقيق وتعليق: د روحية عبد الرحمن السويفي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

١١- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي. الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة. عام النشر: ١٩٦٧ م.

١٢- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. تأليف: للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دار النشر: دار طيبة - الرياض - ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.

١٣- البداية والنهاية المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ١٥.

١٤- البداية والنهاية. المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. سنة النشر: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م. عدد الأجزاء:٢١ (٢٠ ومجلد فهارس).

١٥- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة». المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزأبادي. عدد الأجزاء: ١. دار النشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت – ١٤٠٧هـ الطبعة: الأولى. تحقيق: محمد المصري.

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس. المؤلف: أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.

١٧- تاريخ أسماء الثقات». المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١.

١٨- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. عدد الأجزاء: ١.

١٩- تاريخ ابن معين (رواية الدوري). المؤلف: يحيى بن معين البغدادي. المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٤.

٢٠- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٥.

٢١- وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ٥٢.

٢٢- تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١٦.

٢٣- وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ. عدد الأجزاء: ٢٤.

٢٤- تحرير تقريب التهذيب. المؤلف: د: بشار عواد معروف. الشيخ: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ. ٢٠١١م. مجلد واحد.

٢٥- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. المؤلف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. عدد الأجزاء: ١٠.

٢٦- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين. المؤلفون: العِراقي، ابن السبكى، الزبيدي. استِخرَاج: أبي عبد اللَّه مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد. الناشر: دار العاصمة للنشر – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م. عدد الأجزاء: ٧ (٦ ومجلد للفهارس).

٢٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي». المؤلف: جلال الدين السيوطي. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. عدد الأجزاء: ٢.

٢٨- تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ٤.

٢٩- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري. مؤلف الأمالي: يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني. رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م. عدد الأجزاء: ٢.

٣٠- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم. المؤلف: أبو عبد الرحمن النسائي. المحقق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٦٩هـ. عدد الأجزاء: ١.

٣١- تعقبات الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» على كتاب «الضعفاء والمتروكين» للإمام ابن الجوزي»، بحث منشور في جامعة اليرموك بتاريخ: ٢٠٠٠/٤/٢٥م.

٣٢- تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١.

٣٣- تكملة المعاجم العربية. المؤلف: رينهارت بيتر آن دُوزِي. (نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ - ٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط). الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية. الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١١.

٣٤- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة. المؤلف: ابن عَرَّاق الكناني. المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ. عدد الأجزاء: ٢.

٣٥- تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ. عدد الأجزاء: ١٢.

٣٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م. عدد الأجزاء: ٣٥.

٣٧- التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. عدد الأجزاء: ٨.

٣٨- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة. المؤلف: شمس الدين السخاوي. الناشر: الكتب العلميه، بيروت –لبنان. الطبعة: الاولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ٢.

٣٩- التَّراجِمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَال تَهْذِيبَ الكَمَال لِمُغْلَطَاي (المَطْبُوع). مِنْ: تَرجَمةِ الحَسَنْ البَصرِيّ إِلَى: تَرجَمةِ الحكم بْن سنان. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. تحقيق ودَرَاسَة: طُلاَّبْ وَطَالِبَاتْ مَرْحَلَة الماجسْتيْر (لعام ١٤٢٤ - ١٤٢٥) شُعْبَة التَّفْسِيْر وَالحَدِيْث - جامعة الملك سعود. إِشْرَاف: د. عَلِي بن عبد الله الصياح. تقديم: د. محمد بن عبد الله الوهيبي. الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ. عدد الأجزاء: ١.

٤٠- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. المؤلف: أبو الوليد الباجي الأندلسي. المحقق: د. أبو لبابة حسين. الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ٣.

٤١- التعريفات. المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١.

٤٢- التعريفات الفقهية. المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي. الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م). الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. عدد الأجزاء: ١.

٤٣- التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل. المؤلف: أبو الفداء ابن كثير الدمشقي. دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م. عدد الأجزاء: ٤.

٤٤- التمييز. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: مكتبة الكوثر - المربع – السعودية. الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ. عدد الأجزاء: ١.

٤٥- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني. مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة. الناشر: المكتب الإسلامي. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ٢.

٤٦- التوقيف على مهمات التعاريف. المؤلف: زين الدين عبد الرؤوف المناوي القاهري. الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ١.

٤٧- الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م. عدد الأجزاء: ٩.

٤٨- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م. عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

٤٩- الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٥٠- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية. دار البشائر - حلب - بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ. عدد الأجزاء: ١.

٥١- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: حماد بن محمد الأنصاري. الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م. عدد الأجزاء: ١.

٥٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عبد المعيد خان. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد. الهند. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ. ١٩٧٢م. عدد الأجزاء: ٦.

٥٣- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم. المؤلف: أبو الحسن الدارقطني. المحقق: بوران الضناوي - كمال يوسف الحوت.

الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢.

٥٤- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث». المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: دار البشائر – بيروت. الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ١.

٥٥- ذيل تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين أبو المحاسن الحسيني الدمشقي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ١.

٥٦- الرد الوافر. المؤلف: ابن ناصر الدين الدمشقي. المحقق: زهير الشاويش. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ. عدد الأجزاء: ١.

٥٧- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. المؤلف: محمد بن أبي الفيض الكتاني. المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. الناشر: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م. عدد الأجزاء:١.

٥٨- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. المؤلف: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء: ١.

٥٩- الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. المؤلف: ابن الوزيراليماني. تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد. اعتنى به: علي بن محمد العمران. الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. عدد الأجزاء: ٢ (في ترقيم مسلسل واحد).

٦٠- سنن الترمذي. المؤلف: أبو عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ٣). وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ

٤، ٥). الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م. عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

٦١- سنن الدارمي. المؤلف: أبو محمد الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٤.

٦٢- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. المحقق: د. زياد محمد منصور. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. عدد الأجزاء: ١.

٦٣- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل. المؤلف: أبو داود السِّجِسْتاني. المحقق: محمد علي قاسم العمري. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١.

٦٤- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. المؤلف: علي بن عبد الله المديني. المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ. عدد الأجزاء: ١.

٦٥- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. المؤلف: يحيى بن معين البغدادي. المحقق: أحمد محمد نور سيف. دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ١.

٦٦- سؤالات الأثرم للإمام أحمد. المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. المحقق: د. عامر حسن صبري. الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. عدد الأجزاء: ١.

٦٧- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. المؤلف: أبو الحسن الدارقطني. المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١.

٦٨- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه. المؤلف: أبو بكر البرقاني. المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ. عدد الأجزاء: ١.

٦٩- سير أعلام النبلاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس).

٧٠- السنن الكبرى. المؤلف: أبو بكر البيهقي. المحقق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٧١- شرح النووي على صحيح مسلم. المؤلف: محيي الدين النووي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ. عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).

٧٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: ابن العماد الحنبلي. حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ١١.

٧٣- شعب الإيمان. المؤلف: أبو بكر البيهقي. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٤ (١٣، ومجلد للفهارس).

٧٤- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني. المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله. الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية). الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ١١ مجلد (في ترقيم مسلسل واحد)، ومجلد للفهارس.

٧٥- صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ٩.

٧٦- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. المؤلف: ابن حبان البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس).

٧٧- صحيح مسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٥.

٧٨- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. المؤلف: أبو عمرو ابن الصلاح. المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ. عدد الأجزاء: ١.

٧٩- الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر العقيلي المكي. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ٤.

٨٠- الضعفاء والمتروكون. المؤلف: أبو الفرج ابن الجوزي. المحقق: عبد الله القاضي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ. عدد الأجزاء: ٣ × ٢.

٨١- طبقات الحفاظ. جلال الدين السيوطي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. عدد الأجزاء: ١.

٨٢- طبقات الشافعية الكبرى. المؤلف: تاج الدين السبكي. المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ. عدد الأجزاء: ١٠.

٨٣- طبقات المدلسين. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي. الناشر: مكتبة المنار – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١.

٨٤- الطبقات الكبرى. المؤلف: لابن سعد. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م. عدد الأجزاء: ٨.

٨٥- علل الحديث. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الناشر: مطابع الحميضي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس).

٨٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. المؤلف: بدر الدين العينى. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٢٥ × ١٢.

٨٧- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته. المؤلف: العظيم آبادي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ. عدد الأجزاء: ١٤.

٨٨- العبر في خبر من غبر. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. عدد الأجزاء: ٤.

٨٩- العين. المؤلف: الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري. المحقق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال. عدد الأجزاء: ٨.

٩٠- غاية النهاية في طبقات القراء. المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ). الناشر: مكتبة ابن تيمية. الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ. عدد الأجزاء: ٣.

٩١- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة. المؤلف: الرشيد العطار. المحقق: محمد خرشافي. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ. عدد الأجزاء:١.

٩٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. عدد الأجزاء: ١٣.

٩٣- فوات الوفيات. المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد الملقب بصلاح الدين. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى. الجزء: ١ – ١٩٧٣م. الجزء: ٢، ٣، ٤- ١٩٧٤م. عدد الأجزاء: ٤.

٩٤- القاموس الفقهي لغة واصطلاحا. المؤلف: الدكتور سعدي أبو حبيب. الناشر: دار الفكر. دمشق – سورية. الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م. تصوير: ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ١.

٩٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة. الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية). تاريخ النشر: ١٩٤١م. عدد الأجزاء: ٦ (١، ٢كشف الظنون، و٣، ٤ إيضاح المكنون، و٥، ٦ هداية العارفين).

٩٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٩٧- الكامل في التاريخ. المؤلف: عز الدين ابن الأثير الجزري. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ١٠.

٩٨- الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٩٩- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث. المؤلف: سبط ابن العجمي. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م. عدد الأجزاء: ١.

١٠٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي. المحقق: عدنان درويش - محمد المصري. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. د ت. عدد الأجزاء: ١.

١٠١- لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة- ١٤١٤ هـ. عدد الأجزاء:١٥.

١٠٢- لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ ١٩٧١م. عدد الأجزاء: ٧.

١٠٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. المؤلف: أبو الحسن نور الدين الهيثمي. المحقق: حسام الدين القدسي. الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة. عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م. عدد الأجزاء: ١٠.

١٠٤- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. المؤلف: ابن حبان البُستي. تحقيق: مرزوق علي ابراهيم. الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع– المنصورة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م عدد الأجزاء: ١.

١٠٥- معجم لغة الفقهاء. المؤلف: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي. الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٠٦- معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين الرازي. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦.

١٠٧- معجم الشيوخ الكبير للذهبي. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة. الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ٢.

١٠٨- معجم الفروق اللغوية. المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري. المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي. الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ«قم». الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ. عدد الأجزاء: ١.

١٠٩- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى. المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.

١١٠- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. المؤلف: يحيى بن معين البغدادي. المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار. الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢.

١١١- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. المؤلف: شمس الدين الذهبي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ١.

١١٢- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار. المؤلف: بدر الدين العيني. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- - ٢٠٠٦ م. عدد الأجزاء: ٣.

١١٣- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. المؤلف: الإمام أبو الحسن الأشعري. المحقق: نعيم زرزور. الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. عدد الأجزاء: ٢.

١١٤من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان الدقاق. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي. المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق. عدد الأجزاء: ١.

١١٥- من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. عدد الأجزاء: ١.

١١٦- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله. تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل). الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م. الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.

١١٧- موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل. دار النشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٤.

١١٨- موضح أوهام الجمع والتفريق. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المعرفة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ عدد الأجزاء: ٢.

١١٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م. عدد الأجزاء: ٤.

١٢٠- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد

الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ عدد الأجزاء: ٣.

١٢١- المحكم والمحيط الأعظم. المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١١ (١٠ مجلد للفهارس).

١٢٢- المدلسين. المؤلف: ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي. المحقق: د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد. الناشر: دار الوفاء. الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م. عدد الأجزاء: ١.

١٢٣- المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. المحقق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل. الناشر: دار التأصيل. عدد المجلدات: ٩

كما اعتمدت تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ٤.

١٢٤- المعجم الوسيط. المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار). الناشر: دار الدعوة.

١٢٥. المعرفة والتاريخ. المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي. المحقق: أكرم ضياء العمري. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م. عدد الأجزاء: ٣.

١٢٦- المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

١٢٧- المقتنى في سرد الكنى. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد. الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ عدد الأجزاء: ٢.

١٢٨- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. المؤلف: أبو الفرج ابن الجوزي. المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م. عدد الأجزاء: ١٩.

١٢٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح، دمشق. الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١.

١٣٠- نكث الهميان في نكت العميان. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م. عدد الأجزاء: ١.

١٣١- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد. المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ). المحقق: عبد الله الليثي.

الناشر: دار المعرفة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء: جزءان في ترقيم واحد مسلسل.

١٣٢- الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٢٩.

فهرس الموضوعات

م	العنـــــــوان	الصفحة
	المقدمة	١٤٠٨
	الفصل الأول: الدراسة النظرية ويشمل مبحثين	١٤١٤
	المبحث الأول: العلة تعريفها، وطرق كشفها، وقرائن الترجيح، وتصحيح الوجهين	١٤١٤
	المطلب الأول: تَعْرِيفُ العِلَّةِ لغة واصطلاحًا	١٤١٤
	المطلب الثاني: طرائق معرفة العلة	١٤١٧
	المطلب الثالث: تعريف التصحيح والوجه والمراد بقرائن الترجيح بين الروايات عند أئمة النقد	١٤١٨
	المطلب الرابع: قرائن تصحيح الوجهين	١٤٣١
	المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف وكتابه، وفيه مطلبان	١٤٣٢
	المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الحاكم	١٤٣٢
	المطلب الثاني: التعريف بكتاب «المستدرك»	١٤٤٢
	الفصل الثاني ويشتمل على «الدراسة التطبيقية المتعلقة بتصحيح الوجهين»	١٤٤٧
	القرينة الأولى: أن يروي راوي كلا وجهي الخلاف عن المدار.	١٤٤٧
	القرينة الثانية: أن يروي جماعة عن المدار بوجه ويرويه آخرُونَ بوجه أخر ثم يأتي راو فيرويه عن المدار عن غير واحدٍ مُبْهَمِينَ.	١٤٨٢

	القرينة الثالثة: الاختلاف في سياق نسب الراوي؛ فبعضهم ينسبه إلى أبيه، وبعضهم ينسبه إلى جده.	١٥٠٥
	القرينة الرابعة: اختلاف سياق الروايتين يشعرُ بصحة الطريقين.	١٥٢٢
	الخاتمة والنتائج والتوصيات	١٥٣٥
	ثبت المصادر والمراجع	١٥٣٨
	فهرس الموضوعات	١٥٥٧